

مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية
في نظر حكومة الهند البريطانية
في بداية الحرب العالمية الأولى

للدكتور
فاروق عثمان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصرة المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٦



دار المعارف



Bibliotheca Alexandrina



0003819

**مستقبل الجانب الشرقى
من الدولة العثمانية**

مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية
في نظر حكومة الهند البريطانية
في بداية الحرب العالمية الأولى

(دراسة وثائقية عن العراق والخليج والجزيرة العربية)

للكاتب
فاروق عيشان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ

محتوى البحث

الصفحة

- أولا – الدراسة الوثائقية ١
(وتشتمل على مدخل تاريخي تعقبه دراسة تاريخية تحليلية
لرؤية حكومة الهند البريطانية للجوانب الجغرافية ،
والجيولوجية ، والاثنولوجية ، والمواصلات البرية والبحرية
ومشروعات الري ، وإعادة التنظيم الإداري للعراق، ومدى
حاجته للاصلاحات ، والمناطق المقترح فصلها منه عن الدولة
العثمانية ، ونوعية الادارة البريطانية المقترحة هناك ، والمنطقة
المقترح وضعها منه تحت الحماية البريطانية ، ومنطقة فارس
والمناطق المتاخمة للعراق في الجزيرة العربية ، ورؤية «سير
إدموند بارو» لسياسة بريطانيا إزاء الدولة العثمانية عند إجراء
التسوية السياسية)
ثانيا – الترجمة العربية لنصوص الوثائق البريطانية الملحقه بالبحث ٨٤
ثالثا – ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية ... ١٣٥
رابعا – النصوص الأصلية باللغة الانجليزية للوثائق البريطانية التي 1-41
إستند إليها البحث.
خامسا – خريطة توضيحية للجانب الشرقي من الدولة العثمانية ملحقه 42
بالوثائق البريطانية التي إستند إليها البحث... ..

مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية

في نظر حكومة الهند البريطانية

في بداية الحرب العالمية الأولى

(دراسة وثائقية عن العراق والخليج والجزيرة العربية)

كانت السيطرة على الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، الذى يضم أراضي العراق الواقعة شمالى الخليج العربى وفى الشمال الشرقى من الجزيرة العربية ، تشكل واحدا من الأهداف الكبرى التى وضع البريطانيون نصب أعينهم ضرورة التوصل إليها فى إطار استراتيجيتهم العامة فى بداية الحرب العالمية الأولى . ووقع أمر تنفيذ ذلك على عاتق حكومة الهند البريطانية آنذاك ، باعتبارها المختصة برعاية شئون بريطانيا فى هذا النطاق . وقد شرعت بريطانيا فى تحقيق هدفها هذا بعد قيامها هى وفرنسا بإعلان الحرب على الدولة العثمانية فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ . حيث وجهت بريطانيا حملة من قواتها البريطانية فى الهند بقيادة «كارلونيل دلامين» (١) W.S. Delamin ، تمركزت فى البحرين فى الخليج العربى ، ثم تحركت منها شمالا حتى وصلت إلى منطقة شط العرب فى جنوب العراق فى اليوم المذكور ، وقامت باحتلال البصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر (٢) ، أى أن الحملة كانت معلنة بمعرفة البريطانيين قبيل بدء الحرب ، وكان إعلان الحرب مبررا لقيامها بمهامها المرسومة .

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، ص ٨ .

Rothwell, V.H. : Mesopotamia in British War Aims, 1914 — 1918, (2) The Historical Journal, XIII, 2. (1970) Printed in Great Britain, p. 273.

وكانت الدولة العثمانية قد تحالفت مع الألمان بعقد المعاهدة الدفاعية السرية معهم في اليوم الثاني من شهر أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا ، وقامت بعدها بإرسال الأسطول العثماني لضرب الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود في اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩١٤ . ومن هنا ردت روسيا على هذا الاعتداء العثماني بإشهارها الحرب على الدولة العثمانية . كما أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على العثمانيين في اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، مما جعل الدولة العثمانية بدورها تعلن الحرب على الدولتين في اليوم الحادي عشر من نفس الشهر ، وبذلك أصبح العلماء واضحا وصرىحا بينها وبين دول الوفاق (١) ، مما حدا ببريطانيا إلى مهاجمة الجانب الشرقي من الدولة العثمانية بتوجيهها للحملة المذكورة للسيطرة على العراق . والتي بدنا واضحا أنها كانت معدة لهذا الغرض قبيل انفجار الحرب .

وقد شرعت حكومة الهند البريطانية بعد نجاح قواتها في احتلال البصرة في اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ تفكر في مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية المتمثل في العراق على وجه الخصوص (٢) ، وقد بدنا ذلك واضحا في المراسلات والتقارير التي وجهتها حكومة الهند البريطانية إلى وزارة الهند في لندن عقب هذا التاريخ والتي ستناولها بالدراسة والتحليل في بحثنا هذا (٣). غير أنه ينبغي علينا أن نسترجع بإيجاز تطلعات بريطانيا للسيطرة على هذه المنطقة قبيل التوجه لاحتلالها ، متبعين الجذور التاريخية لهذه التطلعات منذ بدايتها في نهاية القرن السادس عشر . بما يوضح نوايا بريطانيا وأبعاد

Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, pp. 37, 38. (1)

Howard, H.N. : The Partition of Turkey, pp. 51 — 59. (2)

India Office Libray ,London 213, Secret Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 - 17 the March 1915, pp. 1 - 18. (3)

أهدافها من وراء حملتها ، وخاصة من وجهة نظر حكومة الهند البريطانية ،
المعنية — بالدرجة الأولى — بهذا النطاق الاقليمي . في إطار مخطط بريطانيا
الاستراتيجي العام آنذاك .

. وكان البريطانيون قد دخلوا ميدان التنافس الدولي على الخليج العربي وما
يتصل به من أنهار العراق منذ نهاية القرن السادس عشر ، حيث حاولوا
منافسة النشاط البرتغالي الذي كان قد سبقهم بالوصول إلى هناك قبل ذلك
بقرن من الزمان(١) . وبعد أن دخلت البرتغال تحت حكم أسبانيا في سنة
١٥٨٠ ، ثم وقع الاشتباك البحري الذي تغلب فيه الأسطول الانجليزي على
الأرمادا الأسباني في سنة ١٥٨٨ ، فقد ترتب على ذلك أن أصبحت الطرق
الملاحية المحيطية مفتوحة أمام سفن الأسطول البريطاني تمخر عباب مياه الهند
والمياه العربية الجنوبية بوجه عام واعتمد الانجليز على «شركة الهند الشرقية
الانجليزية The East India Company» التي وقعت الملكة اليزابيث
الأولى Elizabeth 1. وثيقة انشائها في ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠(٢) ،
واستمرت تمارس نشاطها حتى سنة ١٨٥٨ . وكان الهدف من إنشائها بسط
سيطرة البريطانيين على تجارة شبه القارة الهندية واستغلالها ، وتحقيق أهداف
بريطانيا الاستعمارية في بلاد الشرق بوجه عام . وبتحالف الانجليز كذلك مع
عباس الثاني شاه فارس وأحد اقرباب الأسرة الصفوية البارزين (١٦٤٢ —
١٦٦٧) ، فقد تمكنوا من طرد البرتغاليين نهائيا من هرمز ، تلك الجزيرة
الهامة المسيطرة على المدخل الجنوبي للخليج العربي (٣) مما جعل هذا الخليج

(1) Longrig, S.R. : Iraq 1900 — 1950, pp. 3,4.

(2) Hoskins, H.L. : British Routes to India, pp. 4,5.

(3) George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, pp. 217, 228.

مفتوحاً أمام السفن الانجليزية التي تنقل المتاجر إلى البصرة وتبحر في أنهار العراق . وأخذ التفوق البريطاني في الخليج العربي وفي البصرة وأنهار العراق يتضح تدريجياً من الناحيتين البحرية والتجارية (١) .

ولم تكن السيادة والسيطرة العثمانية على سواحل الخليج العربي من القوة بحيث تقرأ عنها محاولات البريطانيين المستمرة لفرض سيطرتهم على مناطق عديدة منها . ذلك لأن اعتماد الدولة العثمانية على العصبية المحلية في المناطق التابعة لها في أمور الحكم والادارة والدفاع في مختلف ولايات الدولة . كان يجعل على كل ولاية أن تواجه بمفردها مختلف الضغوط الاستعمارية الأوروبية ، وتعجز في كثير من الأحيان عن صدها . وقد تعرضت البصرة لهذه الضغوط في الفترة التي حكمها فيها أسرة «آفراسياب» فيما بين عامي ١٥٩٥ و ١٦٦٩ ، كما تعرضت هذه الضغوط كذلك بغداد أثناء حكم الماليك لها فيما بين عامي ١٧٤٩ و ١٨٣١ . إذا استطاعت شركة الهند الشرقية الانجليزية أن تزيد نفوذها في الخليج والبصرة (٢) منتهزة فرصة عدم إدراك الماليك هناك لخطورة التغلغل الانجليزي الاقتصادي في العراق آنذاك . كما أن الدولة العثمانية نفسها لم تنبه بقدر كاف إلى خطورة الأطماع الأوروبية في الشرق منذ

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤ ، دراسة وثائقية لتطورات التي أدت إلى إحتكار بريطانيا الملاحة في العراق ، ص ١٣ .
(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) : دور البصرة في أحداث نجد وشرق شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي ١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق المصرية ، مستخرج من العدد الرابع من حوله كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ٦١ .
وقد أشار إلى أن موقع البصرة الفريد ، على رأس الخليج العربي ، على شط العرب ، على بعد ثلاثمائة ميل إلى الجنوب الشرقي من بغداد ، له أهمية فائقة منذ بداية العصر الحديث ، بالإضافة إلى ما أضفاه عليها هذا الموقع من أهمية اقتصادية وتجارية جعلها محط أنظار القوى الأوروبية المختلفة ، كالبرتغاليين ، والهولنديين ، والانجليز وغيرهم . فضلاً عما أضفاه هذا الموقع على البصرة من أهمية ثقافية حيث أصبحت مركزاً ثقافياً مزدهراً في المائتين العربي والاسلامى .

أن أفل نجم البرتغاليين في المحيط الهندي في نهاية القرن السادس عشر حتى فوجئت باحتلال فرنسا لمصر فيما بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١ .

وعندما تولى حكم بغداد داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١) حاول أن ينشئ جيشاً جليداً وأن يدخل إصلاحات حديثة من شأنها أن تجعل مهمة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) في السيطرة عليه صعبة (١) . غير أن انتشار الغاعون وإبادته لمعظم جيش داود باشا واجتياح فيضان نهر دجلة للمدينة بغداد اضطره للاستسلام أمام جيش السلطان العثماني بقيادة علي رضا الذي قضى نهائياً على حكم المماليك في العراق سنة ١٨٣١ .

وبعد عودة العراق إلى الحكم العثماني المباشر ، وقيام محمد علي والي مصر بشن هجومه على الشام ، واندفاع قواته إلى قلب الأناضول حتى كوتاهية ، فقد تدخلت الدولة الأوربية الكبرى لوضع حد لتطورات محمد علي بعقد صلح كوتاهية في سنة ١٨٣٣ . وتزعمت إنجلترا بصفة خاصة الجهود المبذولة لتسوية المشكلات بين الدولة العثمانية ومحمد علي والي مصر على أساس إبعاد قواته عن سواحل الخليج العربي من جهة . وصرفه عن تنفيذ مشروعه لغزو العراق (٢) من جهة أخرى . حتى لا يسيطر على أقصر طريقين مؤديين إلى الهند والشرق الأقصى (٣) . وكانت الحكومة البريطانية تخشى من وقوع هذين الطريقين في يد قوة منافسة : ولهذا وضعت بريطانيا خطتها على أساس خلق وجود بريطاني في أنهار العراق يمهّد لها السيطرة على طريق العراق ، وربط الشرق

-
- (١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : داود باشا والي بغداد ، ص ٢٤٠ .
(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : محمد علي ومشروع غزو العراق ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠ .
(٣) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ٢٣٥ .

والغرب بخطوط للسفن البخارية المنتظمة بعد افتتاح العالم لعصر البخار. وأرسل البريطانيون بعثة بحرية بريطانية إلى العراق لتكشف عن مدى صلاحية نهر الفرات للبواخر. واستصدر البريطانيون من السلطان العثماني فرماناً عام ١٨٣٤ أعطى لهم الحق بموجبه باستخدام باخرتين في نهر الفرات ، وسارعوا في إرسال باخرتين إلى العراق بقيادة «فرانسيس راودنجسني F. Rawden Ghesney» الذي قام بدراسة نهرى الفرات ودجلة وانتهى من مهمته في سنة ١٨٣٧ (١) . وبعد ذلك بعامين أرسل البريطانيون ثلاث بوآخر مسلحة إلى العراق للعمل على مواجهة أى تعاون عراقي مصري ، خاصة بعد وصول قوات محمد علي بقيادة خورشيد باشا إلى الاحساء والقطيف وقيامه بمقد اتفاق عن طريق وكيله محمد رفعت أفندي مع أمير البحرين . وكان خورشيد باشا قد حاول اغراء محمد علي للقيام بغزو البصرة وبغداد وأخذ يعدل العدة لتنفيذ هذا المشروع (٢) غير أن تحذيرات بريطانيا المتكررة ، والموقف الدولي آنذاك ، قد أدت إلى إحجام محمد علي عن القيام بهذا المشروع ، خاصة عندما وصلت الأمور بينه وبين السلطان العثماني إلى ذروتها من التناقم وتحولت إلى أزمة دولية بعد انتصار قواته في معركة نزيب ، وزحف هذه القوات نحو العاصمة العثمانية . مما أدى إلى تصدى الدول الكبرى لمحمد علي ، وازغامها له بموجب معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ — على سحب قواته من بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية (٣)

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية في أنهار العراق ، ص ١٧ .
Ghesney, F.R. : The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, Vol. 1, p. 447.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : دور البصرة في أحداث نجد وشرق شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي ١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق المصرية ص ٧٤-٧٥ .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : محمد علي وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩ -

١٨٤٠ ، ص ٣٨٨ .

وبذلك زالت أكبر عقبة أمام البريطانيين تحول دون بسط سيطرتهم على المشرق العربي الذي يشكل في معظمه الجانب الشرقي من الدولة العثمانية .

وعندما حاول العثمانيون في منتصف القرن التاسع عشر إنعاش العراق اقتصاديا باستخدام بواخر عثمانية في نهر دجلة ، فقد حرصت بريطانيا على مواجهة هذا النشاط العثماني ومنافسته . وقد بدا هذا التنافس واضحا بعد نجاح بريطانيا في تأسيس «شركة ستيفن لينش» للملاحة التجارية في نهرى دجلة والفرات بواسطة البواخر في سنة ١٨٦٠ والتي عرفت باسم (١) :

«Messers. Lynch of the Euphrates and Tigris Steam Navigation Company».

وكان مقرها في لندن ، بينما كان ممثلها في العراق «بيت لينش» الذي شرع في استخدام البواخر في الأنهار العراقية لنقل المتاجر التي تتعلق به . وقد ازداد النفوذ البريطاني في العراق عما كان عليه من قبل في عهد الوالي داود باشا والى بغداد (١٨١٧ - ١٨٣١) نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية التي مارسها بريطانيا على الحكومة العثمانية عن طريق السفير البريطاني في الآستانة «السير بلور Bulwer» آنذاك مما جعل البريطانيين يحظون بحرية الحركة في الأنهار العراقية (٢) . ولم تقو محاولات مدحت باشا والى بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢) في الوقوف في وجه المنافسة البريطانية عن طريق استخدام أعداد كبيرة من البواخر العثمانية في أنهار العراق ، نظرا لأن ملحة حكمه كانت قصيرة كما أن الجهود التي بذلت من بعده لم تحالفها التوفيق. وعندما أراد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) أن يوقف الملاحة البحرية البريطانية في العراق نهائيا

Hoskins, H.L. : Op. Cit., p. 211.

(١)

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI., pp. 11, 12.

في سنة ١٨٨٣ بعد احتلال بريطانيا لمصر في سنة ١٨٨٢ واتفاقها مع فرنسا أن تكون تونس للأخيرة ومصر للانجليز ، فان جهود عبد الحميد الثاني باءت بالفشل وظل يخشى من أن يكون مصير العراق هو نفسه مصير مصر . وحاول عبد الحميد أن يوفق بين الامتيازات التي تتمسك بها «شركة لينش» ومشروع مد خط حديدي إلى بغداد ولكنه فشل في ذلك أيضا لأن «شركة لينش» كانت ترى في إنشاء خط حديد بغداد قضاء على نشاطها في العراق بوجه عام (١) .

وقد تزايدت قوة بريطانيا نتيجة لعقدها الوفاق الودي مع فرنسا في سنة ١٩٠٤ والوفاق الودي مع روسيا في سنة ١٩٠٧ مما جعلها أقدر على حرية الحركة في الخليج العربي والعراق . ويرجع ذلك إلى أن العثمانيين اتبعوا سياسة خاطئة حين كانوا يصعدون الموافقة على الامتياز بعد الامتياز للبريطانيين وهم مكرهين عاجزين أمام الضغط البريطاني مما جعلهم يفضلون اتباع أساليب ملتوية أمام هذا الضغط المتزايد . ورغم أن العثمانيين قد أدركوا - على نحو ما بدا بوضوح منذ عام ١٨٨٣ - أن الامتيازات البريطانية في المياه العراقية أصبحت خطرا شديدا يهدد مستقبل العراق ، فانهم عجزوا عن أن يوقفوا بواخر «شركة لينش» عن العمل في أنهار العراق بعد أن شهر الانجليز في وجه الحكومة العثمانية سلاح التهديد بفتح المياه العراقية للملاحة الدولية .

وقد تابعت «شركة لينش» نشاطها بقوة أكثر عن ذي قبل رغم محاولات السلطات العثمانية عرقلة هذا النشاط بل أن هذه الشركة قد حصلت بالتدريج على امتيازات جديدة متعددة أهمها حق استخدام مقطورات ، وحق استخدام باخرة ثالثة على أن تعمل تحت العلم العثماني وذلك في سنة ١٩٠٧ . وهذا يعني

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية في أنهار العراق ص ١١٠ - ١١١ .

أن السلطات العثمانية كانت لا تريد التمسك بأن عدد بواخر الشركة يجب ألا يزيد عن اثنتين ، وهو العدد الذى حدد فى فرمانى ١٨٣٤ / ١٨٤١ . وقد قبلت الشركة البريطانية رفع العلم العثمانى على باخرتها الثالثة عندما بدأت تواجه منافسات خطيرة من جانب البواخر الحميدية ، ومن جانب مشروع خط حديد بغداد . ولهذا فقد قويت الجهود البريطانية فى نهاية العقد الأول من القرن العشرين وحتى قبيل اعلان الحرب العالمية الأولى من أجل السيطرة البريطانية على البواخر العثمانية العاملة فى نهر دجلة عن طريق دمجها مع «شركة لينش» . وفشلت محاولات بريطانيا فى هذا السبيل فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، ولكنها نجحت بعد ذلك فى أعقاب الانقلاب العثمانى فى سنة ١٩٠٨ ، فقد صدر فرمان بدمج البواخر الحميدية «بشركة لينش» مع إعطاء الشركة الجديدة حق احتكار الملاحة فى نهر دجلة . وأدرك النواب العرب فى البرلمان العثمانى أن سياسة الحكومة العثمانية آنذاك كانت تهدف إلى التضحية بمصالح العرب ، فضلا عن العمل على تزييتهم ، مما أدى إلى تكتلهم ضد هذه السياسة (١) . وتعتبر الحكومة العثمانية - فى أعقاب الانقلاب العثمانى فى سنة ١٩٠٨ - مسئولة مسئولة مباشرة عن إهمال أمر العراق والتساهل مع «شركة لينش» حتى أصبحت هذه الشركة تشكل قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها . وقد كانت قوة بريطانيا العسكرية والبحرية وسيطرتها الاقتصادية على العراق هما السلاح الحقيقى الذى جعل البريطانيين يتمتعون بامتيازات واسعة للغاية هناك من ناحية . وجعل العثمانيين يرضخون لما تتطلبه المصالح البريطانية فى المياه العراقية آنذاك من ناحية أخرى . (٢)

(١) توفيق على برو (دكتور) : العرب والترك فى العهد الدستوري العثمانى ١٩٠٨ - ١٩١٤ ،

ص ١٨١ - ١٨٢ .
(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

على أن بريطانيا لم تتوقف مطالبتها عند هذا الحد ، بل إنها اتجهت إلى بسط سيطرتها الفعلية الكاملة على الجانب الشرقى من الدولة العثمانية الذى يضم أراضي العراق الواقعة شمالى الخليج العربى ، وعلى سواحل الجزيرة العربية المطلة عليه . وذلك فى مطلع الحرب العالمية الأولى . إذ حاولت بريطانيا فرض سيطرتها على هذه المنطقة منتهزة فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب عليها كي تطيح بسيادتها على الأجزاء الشمالية للخليج ، تلك السيادة التى كانت مقررة للدولة العثمانية بمقتضى الاتفاق الانجليزى - العثمانى الذى عقد بين الحكومتين فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ . (١)

ورغم أن بريطانيا قد نجحت قبيل الحرب العالمية الأولى فى إقصاء القوى الأوروبية من جهة . وكذلك الدولة العثمانية من جهة أخرى عن التطلع إلى السيطرة على الخليج العربى ومنافستها فيه . إلا أن الحال لم يلبث أن ترك مفتوحا بالنسبة لعلاقتها مع القوى المحلية هناك . وإذا كانت بريطانيا قد استطاعت فى السنوات السابقة للحرب أن تنجح فى ربط هذه القوى بعجلة سياستها ، فإن ظروف الحرب كانت العامل الفعال فى إحكام هذه العلاقات . ذلك أن بريطانيا تحركت سياسيا وعسكريا لبسط سيطرتها على الخليج العربى وضرب الوجود العثمانى فى السواحل المطلة عليه منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، كما حرصت على النفاذ إلى القوى المحلية هناك وتوجيهها فى اتجاه سياسى موحد خدمة لمصالحها حتى يمكنها فصلها بشكل تام عن أى تعاون مع أية دولة أجنبية

(١) وقد نشر هذا الاتفاق فى كال من :

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol 1., pp. 269, 270.

Goech and Temperley : British Documents on the Origins of the War, Vol. X. Part II., p. 190.

وخاصة الدولة العثمانية ، التي كانت تحاول التأثير على هذه القوى المحلية بثقلها الروحي تحت شعار حركة الجهاد الديني لنصرة الخلافة العثمانية (١) . ونجحت بريطانيا في الحصول على تأييد الزعماء العرب في الجزيرة العربية والخليج العربي لها ، وفي إقرار الهدوء في علاقات هؤلاء الزعماء بعضهم ببعض الآخر . بحيث لا يشكل صراعهم الداخلي خطرا على مصالحها أثناء فترة الحرب ، وتم لها ذلك بالفعل بموجب سلسلة من التسويات خصصتها لتحديد الحدود بين مناطق نفوذ كل منهم . وعلى الرغم من أن المعاهدات التي عقدها بريطانيا مع الزعماء العرب في الخليج وسواحل الجزيرة العربية ظلت في نطاقها السلبي أكثر من كونها إيجابية : إذ أنها لم تقلعها في محاربة الدولة العثمانية . إلا أنها استفادت منها مع ذلك في منع هؤلاء الزعماء من الانضمام إلى الأتراك العثمانيين وفي توطيد نفوذها السياسي على سواحل الجزيرة العربية ، كما ساعدتها في تنفيذ مخططاتها في العراق منذ بداية الحرب العالمية الأولى (٢) .

وكانت أهم المشكلات التي واجهت بريطانيا في الخليج العربي في مطلع الحرب العالمية الأولى تنحصر في حرصها على الدفاع عن حقول البترول ومعامل التكرير البريطانية في جنوب فارس ، وحماية خطوط الأنابيب الموصلة بينهما . كما كان على بريطانيا كذلك أن تقدم حمايتها لشيخ الخليج المتعاقدين معها ، والذين أصبحوا مهددين بسيطرة الدولة العثمانية عليهم في حالة دخولها الحرب ضد بريطانيا وكانت أكثر الامارات العربية تعرضا لهذه الأخطار الامارات الواقعة في شمال الخليج وهي امارة المحمرة التي كان يحكمها الشيخ خزعل خان.

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس عشر ١٩٦٩ ، ص ١١٥ .

(2) Kedourie, Elie : England and the Middle East; The Destruction of the Ottoman Empire 1914 — 1921. pp. 10 — 11.

وعلى الرغم من أن الشيخ خزعل كان يمارس نفوذاً فعلياً في إمارته إلا أنه كان يخضع للحكومة الفارسية من الناحية الاسمية . وكذلك إمارة الكويت التي كان يحكمها الشيخ مبارك بن الصباح الذي كان لا يزال تحت السيادة العثمانية من الناحية الاسمية ، وإن كانت ظروف علاقته ببريطانيا جعلت من مشيخته إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية . وفقاً لما سبق أن نصت عليه الاتفاقية الانجليزية الكويتية في سنة ١٨٩٩ وكذلك الاتفاق الانجليزي العثماني في سنة ١٩١٣ . (١)

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تخشى على مركز الشيوخ الخاضعين لحمايتهم في جنوب الخليج العربي بعكس شيوخ الامارات الواقعة في الشمال ، لأن وضع الشيوخ الأول كان مؤمناً بتصاعد قوة عبد العزيز آل سعود أمير نجد : الذي أصبح بعد استيلائه على الاحساء في عام ١٩١٣ يشكل قوة عازلة بين هؤلاء الشيوخ التابعين في الجنوب ، وبين النفوذ العثماني في الشمال ، وإن كانت حكومة الهند البريطانية قد أضحت مع ذلك في حالة قلق متزايد من احتمال توسعه في الخليج على حساب هذه الامارات . مما استوجب اقرار العلاقة بينها وبينه ، محافظة على الأوضاع الراهنة هناك آنذاك (٢) .

وقد لاحظت بريطانيا عن طريق مراقبيها السياسيين والعسكريين أن شيوخ المحمرة والكويت يمكن أن يتعرضوا أكثر من غيرهما للتهديد العثماني الذي يؤدي إلى ضياع النفوذ البريطاني أو التشكيك فيه على أقل تقدير ، ولذلك رأت ضرورة إرسال حاميات عسكرية للتمركز في شمال الخليج . خاصة وأنها

(١) Goech and Temperley : Op. Cit., Vol. X. Part II., p. 190.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربي ، ص ١١٧ .

كانت تخشى من الجهاد الدينى الذى أعلنه السلطان العثمانى ، مشيراً بذلك رعاياه المسلمين فى الهند والخليج العربى والعالم الاسلامى . وقد قامت بريطانيا بنشاط كبير لوقف أثر الجهاد الدينى الذى أعلنه السلطان وتفادى خطره على موقف الحلفاء ، فاتصلت بواسطة رسلها الذين وزعهم فى مختلف أنحاء الخليج والجزيرة العربية ، بالأمير عبد العزيز آل سعود فى نجد ، والشيخ مبارك الصباح فى الكويت . والسيد محمد الاديسى فى عسير (١) ، والشيخ خزعل فى المحمرة وقد وعدت الأخير بتعيينه والياً على البصرة . وكان هؤلاء الزعماء على صلة بالحركة العربية التى كان يرفع لواءها «حزب الحرية والائتلاف» المعارض «لحزب الاتحاد والترقى» وذلك للوقوف ضد تعسف الادارة العثمانية إزاء العناصر غير التركية . وعملت بريطانيا آنذاك على احتضان تيار الحركة العربية المضاد للاتحاديين الاتراك محاولة توجيهه الوجهة التى تريد لها وتتفق مع مصلحتها فى هذه الظروف المصاحبة لقيام الحرب العالمية الأولى .

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن حركة الجهاد الدينى كانت تشكل خطورة كبيرة وكانت موضع حذر شديد من قبل المراقبين السياسيين الانجليز من أمثال «آيتشيسون Aitchison» الموكل بالشئون الخارجية من قبل حكومة الهند آنذاك إلا أن «سير برسى كوكس Sir Percy Cox» المقيم السياسى فى الخليج كان من رآيه أنه يمكن التغلب على خطورة هذه الحركة باحكام السيطرة البريطانية على الخليج من جهة ، وباستغلال الخلافات المذهبية والسياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية فى منع وصول القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية فى الجنوب من جهة أخرى . ولهذا فإن الحملة البريطانية

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : سياحة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ، ص

التي تقرر إرسالها إلى شط العرب في مطلع الحرب العالمية الأولى كانت في أحد أهدافها تعمل على حصر تيار الجهاد الديني ، إلى جانب حماية آبار البترول في منطقة مسجد سليمان الواقعة في إقليم الأهواز والتي يربطها خط أنابيب بعبدان (١) ، خاصة وأن البحرية البريطانية بدأت في استخدامه للوقود وأصبح من الضروريات الهامة لكسب الحرب ، وكان البترول قد اكتشف في تلك المنطقة منذ عام ١٩٠٨ .

وقد رأت القيادة البريطانية في مطلع الحرب العالمية الأولى أنه لا بد من احتلال ولاية البصرة مع جزء من أراضي فارس بهدف تأمين تلك الآبار . بل أن الخطة البريطانية لم تلبث بعد ذلك أن امتدت إلى احتلال العراق بأكمله بناء على ما قدره الخبراء العسكريون من إمكان الاتصال بروسيا عبر أراضي الدولة العثمانية والوقوف معها ضد احتمال التقدم الألماني التركي في الاتجاه الشرقي عبر فارس والقوقاز إلى الهند وأفغانستان وأواسط آسيا (٢) . ومن المعروف أن هزيمة الانجليز في كوت العمارة في عام ١٩١٧ قد عطلت تحقيق هذه الأهداف ولذلك استمرت منطقة الخليج العربي مدة طويلة مجالا مفتوحا للصراع الدولي وخاصة في فارس . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تتق في الشيخ خزعل الذي أعلن وقوفه إلى جانبها وتنازل عن جزيرة عبادان ، الواقعة وسط شط العرب ، لصالح شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وعلى الرغم مما كانت تعلق عليه الحكومة البريطانية والشركة من أهمية بالغة في المحافظة على الأوضاع الراهنة في المنطقة ، إلا أنها كانت تخشى من تأثير مركزه وكذلك

Rothwell, V.H. : Op. Cit., p. 274.

(1)

Moberly, F.J. : History of the Great War based on Official Documents,(2)

The Campaign in Mesopotamia 1914 — 1918, pp. 139 — 140.

مركز الشركة من ناحيتين هامتين ، أولهما احتمال تعرضه لعداء من قبل قبائل البختيارى القاطنة في جبال زاغروس إلى الشمال الشرقى من خوزستان - ومن المعروف أن هذه القبائل كانت تسبب الكثير من القلق والمتاعب لشركة البرول الانجليزية الفارسية ، وكذلك تسبب الكثير من الاضطرابات للشيخ خزعل . ولذلك أخذت صلات الانجليز تتوثق بهذه القبائل التى كانت على استعداد للتعاون دوماً مع أية دولة تزودها بالمال والسلاح ، وتحول دون خضوعها للحكومة المركزية في طهران . أما بالنسبة للناحية الثانية التى كانت تخشى منها بريطانيا على تأثير مركز الشيخ خزعل ومركز الشركة الانجليزية الفارسية ، فهى تعرض ممتلكاته وأعوانه لعدوان من قبل الدولة العثمانية بعد إعلانه صراحة موقفه . ولهذا الأسباب بدأت القيادة البريطانية ترى أنه لتأمين مركز بريطانيا في شمال الخليج وجنوب فارس ينبغى لها أن تسيطر على البصرة في مطلع الحرب العالمية الأولى (١) .

وفي نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ وافقت حكومة «مستر اسكويث Mr. Asquith» على إرسال حملة من الهند البريطانية إلى الخليج العربى وذلك إستناداً إلى المذكرة التى قلمها آنذاك «سير آرثر هرتزل Sir A. Hirtzel» من قسم الشؤون السياسية «بوزارة الهند India Office» فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩١٤ ، والتى أكد فيها أن الدولة العثمانية مستنضم إلى دول الوسط وأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت قبل أن تعلن الدولة العثمانية موقفها بصراحة . وركز «هرتزل» على أنه من الخطورة ترك شمال الخليج العربى دون إحكام السيطرة البريطانية عليه لما قد يؤدى إليه ذلك من نجاح الدولة العثمانية

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١٢٣ .

وجليفتها ألمانيا في إثارة مسلمي الهند ضد الأمبراطورية البريطانية . ولهذا أرسلت الحكومة البريطانية توجيهاًتها إلى «لورد هاردنج Lord Hardinge» نائب ملك بريطانيا في الهند (١) لارسال حملة إلى العراق عرفت باسم «الحملة الهندية Indian Force Expedition» تحت قيادة «كولونيل دلامين W.S. Delamin» كان عليها أن تعسكر في جزيرة عبادان ، و كانوجودها من شأنه إدخال الطمأنينة لدى الشيوخ المحليين وزعماء القبائل في جنوب فارس والعراق آنذاك بحصولهم على الحماية البريطانية في حالة تعرضهم لهجوم عثماني . وقد (٢) وصلت حملة «دلامين» بالفعل إلى منطقة شط العرب في اليوم الخامس من نوفمبر ١٩١٤ ، وهو اليوم الذي أعلنت فيه إنجلترا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية بعد أن كانت الأخيرة قد أعلنت الحرب على اللولتين قبل ذلك بأيام قليلة . وعقب إعلان الحرب مباشرة غادر القنصل البريطاني مدينة البصرة ملتجئاً إلى المحمرة التي اتخذت قاعدة من قواعد النفوذ البريطاني في الخليج العربي أثناء الحرب العالمية الأولى . (٣)

ومن الواضح أن حملة شط العرب كانت أمراً مقرراً من قبل القيادة البريطانية سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها ، خاصة وأن النشاط الألماني كان قد بلغ أقصى حد له في جنوب فارس . وهذا ما جعل حكومة الهند البريطانية ترى أن تنهز فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب (٤) حتى تستميل إليها بصراحة أكثر شيوخ الامارات العربية في شمال الخليج ، وقد

(١) Rothwell, V.H. : Op. Cit., pp. 273, 274.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربي ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣) Marlowe, J. : The Persian Gulf in The 20th Century, p. 44.

(٤) Goech and Temperley : Op. Cit., Vol. X., pp. 340, 341.

يتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لامارة الكويت . فعلى الرغم من أنه حين نشبت الحرب لم تكن الامارة ملزمة بموقف معين تجاه بريطانيا ، الا أن الموقف قد تغير باعلان الدولة العثمانية الحرب . إذ ظهر في الكويت شيء من العطف على الدولة العثمانية ، وكان لابد في هذه الحالة أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا حاسما ، ووضح ذلك في التبليغ البريطاني الذي وجهه المقيم السياسي البريطاني في الخليج «سير برسي كوكس» إلى الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت والذي تضمن ضرورة التعاون مع مشايخ العرب الموالين لبريطانيا لهدف أساسي هو تحرير البصرة من السيطرة العثمانية ، ومهاجمة أم القصر وصفوان وبويان ومنع الامدادات العثمانية من الوصول إلى البصرة إلى جانب تأمين المعدات البريطانية وحماية المقيمين في البصرة وممتلكاتهم . كما تعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتأمين شيخ الكويت ضد جميع الآثار التي يمكن أن تترتب على الهجوم الذي طلبت منه أن يقوم به في صفوان وأم القصر وبويان ، إلى جانب التعهد بعدم إعادة البصرة بعد تحريرها إلى الحكومة العثمانية والاعتراف بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية فضلا عن ضمانها إبقاء حدائق وبساتين النخيل التي في حيازته وحيازة خلفائه في منطقة الفاو معفاة من الضرائب بصفة دائمة .

وقد أخذ الشيخ مبارك الصباح عقب هذا التبليغ يعي قواته من البدو الذين كان يملك عليهم تأثيرا خاصا ضد احتمال غزو الاتراك لامارته وعلى الرغم من أنه لم يشتبك في عمليات عسكرية إيجابية إلا أن قواته كانت مهمة في تأمين ظهر القوات الهندية في المراحل الأولى من حملة العراق (١) . كما ظل الشيخ مبارك رغم المعارضة الوطنية ثابتا في مساندة الانجليز في إحتلالهم

Marlowe., J. : Op. Cit., p. 74.

(1)

للبصرة..، حتى أنه أبدل العلم العثماني الذي كان يرفعه على إمارته وعلى ظهر سفنه بعلم كويتي خاص إستجابة لتعليقات الحكومة البريطانية ، حتى يمكن لقواتها أن تميز بين أعلام الكويت الصديقة وبين الاعلام العثمانية المعادية . وأعقب التبليغ البريطاني إلى الكويت تبليغ آخر أعلنه «سيربرسي كوكس» غداة وصول الحملة إلى شط العرب للزعماء العرب القاطنين في المنطقة في اليوم الخامس من نوفمبر ١٩١٤ ، وذلك بهدف إيجاد جو مهيب للحملة البريطانية التي كان عليها التقدم بعد ذلك من الفاو صوب البصرة بهدف احتلالها . وقد جاء في هذا التبليغ «ليكن معلوما لديكم أن الحكومة البريطانية اضطرت للدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية نتيجة لتحريض ألمانيا : وقد اضطرت الحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى إرسال حملة إلى شط العرب بغرض حماية تجارتها وأصلقاتها وطردها القوات التركية المعتدية . وليكن معلوما للجميع أن بريطانيا ليست في نزاع مع السكان العرب القاطنين على شواطئ دجلة والفرات . وعلى هؤلاء ألا يسمحوا للسفن التركية أن ترسو في موانئهم ، وعليهم أيضا ألا يحملوا سلاحا لأنه من الصعب على القوات البريطانية أن تفرق بين العدو والصديق المسلح» (١) . وكان من أثر التحركات العثمانية في مقاطعتي خوزستان والأهواز أن خشيت الحكومة البريطانية ما قد يترتب على ذلك من تهديد للمنشآت البترولية في المنطقة ، فتقدمت فرقة من القوات الهندية من قارون إلى الأهواز بهدف حماية هذه المستودعات من ناحية ، فضلا عن تقديم الحماية لشيخى الكويت والمحمرة والوقوف إلى جانبهما ضد احتمال تقدم الماني تركي في مياه الخليج .

Graves, P. : The Life of Sir Percy Cox, p. 175.

(1)

ومن المرجح أن الضغط العثماني كان بالغاً أشده للدرجة إستنجد معها الشيخ خزعل بالمقيم السياسي في الخليج ، في رسالة بعثها إليه في اليوم العاشر من نوفمبر ١٩١٤ . كما كان على الحكومة البريطانية أن تعزز ضمانها بتقديم الحماية للزعماء العرب في جنوب العراق ، ووعدهم بتخليصهم من الأتراك ، ومواصلة جهودها لطردهم من مقاطعات جنوب فارس ، إلى جانب تقريرها احتلال ولاية البصرة (١) .

وكان من نتيجة التحركات العثمانية التي كان يقودها سامي بك قائد القوات العثمانية في البصرة وتقدمه إلى منطقة مواجهة للمحمرة في اليوم العاشر من نوفمبر سنة ١٩١٤ بهدف إحتلالها ، وتقدم قوات عثمانية أخرى بهدف إحتلال بعض المقاطعات الفارسية ، أن صممت القيادة البريطانية على ضرورة احتلال البصرة (٢) . وهكذا بينما كان مقرراً للحملة البريطانية أن تقتصر في بداية الأمر على منطقة شط العرب عند رأس الخليج العربي ، لم تلبث أن اتسعت منطقة عملياتها نتيجة للتحركات العثمانية المشار إليها . وبالفعل تم للانجليز إحتلال البصرة (٣) في اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ (٤) . وقد أذاع «سيربرسي كوكس» غداة إحتلالها منشوراً أكلفه أن الأمبراطورية البريطانية تحوي عناصر مسلمة أكثر مما تحتويه الامبراطورية العثمانية المتداعية .

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) محمد السيد غلاب (دكتور) ويسري الجوهري (دكتور) : جغرافية الحضر ، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه ، ص ٢٩٥ . أسس المسلمون مدينة البصرة في سنة ٦٣٧ م لتكون قاعدة حربية ومركزاً لحكمهم في العراق .

(٣) أمين شعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ، ص ٧٨ .

(٤) Rothwell, V.H. : Op. Cit., p. 273.

وكان يهدف من وراء ذلك إلى اجتذاب أهالى المنطقة إلى جانب بريطانيا ليتخطوا عن مساندة القوات العثمانية . (١)

وقد حرص البريطانيون عقب احتلالهم للبصرة مباشرة على وضع الخطط اللازمة لتحقيق أهدافهم فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، حتى أنهم وجهوا اهتمامهم بعد ذلك مباشرة إلى احتلال بغداد ردا على التحركات العثمانية الألمانية من جهة ، وتحقيقا لتطلعات بريطانيا للسيطرة على المنطقة من جهة أخرى . ومما لاشك فيه أن الجهود المضنية التى بذلت من قبل البريطانيين فى عامى ١٩١٤ . ١٩١٥ لصياغة سياسة بريطانية محددة لمستقبل ولاية البصرة العثمانية بوجه خاص . ولبلاذ الرافدين بأكملها بوجه عام ، والتى تشكل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية آنذاك ، إنما تدین بالكثير لرجال حكومة الهند البريطانية ، ولاهتمام «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا هناك . الذى تميز بوعيه السياسى وبشخصيته القوية . وهذا ما تؤكد الوثائق البريطانية الملحقة بالبحث . والمحفوظة بمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن ضمن أرشيف الكومنولث (٢) ، والتى بعث بها «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى حكومة لندن والمؤرخة فى ١٤ - ١٧ مارس سنة ١٩١٥ ، وتتناول مقترحات حكومة الهند بشأن للتسوية التى كان من المزمع أن تقوم بريطانيا باتمامها فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، والتى قلمت الحكومة البريطانية بموجبها فى مطلع الحرب العالمية الأولى تعهدات بالحماية لشيخى الكويت

(١) Graves, P. : Op. Cit., p. 181.

(٢) India Office Library, London, 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915., pp. 1 — 18.

والمحمة (١) . وإلى أمير نجد عبد العزيز آل سعود (٢) ، مقابل تأييدهم بألا تصبح البصرة خاضعة ثانية وأبدا للسلطات العثمانية التي إنضمت إلى معسكر دول وسط أوروبا المعادي لبريطانيا وحليفاتها من دول الوفاق في تلك الحرب . وفي غضون أسبوع من احتلال البريطانيين للبصرة كتب «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا في الهند إلى صديق له في إنجلترا ، يقول : «إن فرصة دمج مدينة البصرة وولايات بلاد الرافدين المجاورة لها ينبغي ألا نسمح بضياعتها» (٣) وأرسل «هاردنج» إلى لندن اقتراحا قلمه «برمسي كوكس» بأهمية دمج البصرة مورا بالامبراطورية البريطانية وأرفق بهذا الاقتراح من جانبه تأييده الكامل لسرعة تنفيذه . وإذا كانت القوات البريطانية قد إحتلت جزءا صغيرا من ولاية البصرة في اليوم الثالث والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٤ ، فان وقوع البصرة في مواجهة نطاق جغرافي واسع يتمثل في أقاليم الجزيرة في العراق ، وهي الأقاليم التي كانت تابعة للحكم العثماني آنذاك ، وتشكل ولاية بغداد – التي قسمت من قبل إلى ثلاث ولايات عندما فصلت عنها ولاية الموصل في سنة ١٨٧٨ . وولاية البصرة في سنة ١٨٨٤ – فقد استوجب ذلك على البريطانيين ضرورة التفكير في مستقبل هذه الأراضي التي كانت ترمع ببريطانيا وفقا لمقترحات رجال حكومتها في الهند – انتزاعها من كيان الدولة العثمانية (٤)

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ٤٦٤ . وقد أشار إلى أن المحمة وهي منطقة عربستان إحتفظت بكيانها العربي بعيدا عن متناول الحكومتين الفارسية والعثمانية ، حتى قام الشاه رضا بهلوي بالقضاء على إمارة المحمة العربية ، وعمل على صبغها بالصبغة الفارسية ، كما أعاد التسمية القديمة لفارس باطلاق اسم إيران عليها في سنة ١٩٣٥ .

(٢) حافظ وهبه : خمسون عاما في جزيرة العرب ، ص ٨٣ ، ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) Hardinge MSS, XCIII, pt. 1, No. 374, Crewe to Hardinge, 31 March 1915.

(٤) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ – ١٩١٤ ، ص ٤٢٠ .

بعد حرب تتوقع أن تحظى في نهايتها بالنصر (١) وهي الحرب العالمية الأولى .
وتجدر الإشارة إلى أن البريطانيين قد حرصوا عقب إحتلالهم للبصرة في
اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩١٤ على وضع الخطط اللازمة لتحقيق
أهدافهم في الجانب الشرقى من الدولة العثمانية حتى أنهم وجهوا اهتمامهم بعد
ذلك مباشرة إلى احتلال بغداد ردا على التحركات العثمانية الألمانية . وكان
الألمان قد اتخذوا من قنصليتهم في بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع المدى
في منطقتى الشرق الأوسط والمحيط الهندى . ولهذا أعد البريطانيون العديد من
البعثات السرية للاتصال بالحكام هناك . وأهمها بعثة أرسلت إلى فارس برئاسة
«وازماس Wasmass» . كان من أهم أهدافها الاتصال بأنصار الألمان وتنظيم
حرب غير نظامية ضد الانجليز في مناطق النفط في جنوب فارس . وكذلك
في سواحل الخليج التى يمكن أن يصل إليها النفوذ الألمانى . وعلى الرغم من
أن فارس أعلنت حيادها في الحرب . إلا أنها لم تكن في مركز يسمح لها أن
تؤكد أو تدافع عن هذا الحياد إذ أنها لم تستطع أن تتجنب نشاط الدول
المتصارعة من الجانبين . وكان الانجليز كثيرا ما يهتمون الدولة العثمانية بأنها
لم تحترم حياد فارس . في حين أنهم لم يحترموا هم أنفسهم ذلك الحياد . كما
أصبح القسم الشمالى الغربى من فارس أرض قتال بين الروس من القوقاز ،
والترك من آسيا الصغرى . ونتيجة للنشاط الذى بذله المبعوث الألمانى
«وازماس» أصبحت القبائل في جنوب غرب فارس إلى جانب ألمانيا حتى
لقد أطلق على «وازماس» لقب «لورنس فارس» (٢) .

(١) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية في الخليج العربى ، ص ٢٤٥ .
(٢) جبال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج
العربى ، ص ١٢٧ .

وجدير بالذكر أن الألمان قد نجحوا في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى في تعزيز مركزهم الاقتصادي في علاقاتهم مع فارس حتى أنهم عندما نشبت الحرب كانوا في مركز موائم للقيام بنشاط ضد دول الوفاق . وطالما كانت فارس محفظة بحيادها فانهم احتفظوا بعلاقاتهم الدبلوماسية والقنصلية وممثلهم التجاريين ، ولكن لم تلبث أن أخذت كل من روسيا وبريطانيا تهددان حياد فارس بعد نشوب الحرب . وكذلك كانت تفعل الدولة العثمانية خليفة ألمانيا . وحول نهاية سنة ١٩١٤ كانت البعثة الألمانية المشكلة من «وازماس» وبعض الألمان الآخرين قد استطاعت الوصول إلى بغداد بهدف تخطيط بعض العمليات العسكرية في فارس . ومن أهم الخطط التي وضعت في ذلك الوقت والتي لم يقدر لها أن تنفذ بفعل المراقبة البريطانية الشديدة الدخول إلى أفغانستان عبر فارس ، ومن هناك محاولة تخريف الأمير حبيب الله أمير أفغانستان على الانضمام إلى جانب ألمانيا لمهاجمة القوات البريطانية في الهند . والخطوة الثانية محاولة إثارة الاكراد في شمال فارس ضد الانجليز . ومع ذلك فان أهم العمليات كانت تلك التي قادها «وازماس» بنفسه في جنوب غرب فارس والتي كانت موجهة ضد مستودعات البترول والمصالح البريطانية في «بوشهر» . وكان «وازماس» يعتمد على الملة التي قضاها في «بوشهر» حينما كان قنصلا لبلاده في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى في الحصول على تأييد من جانب أنصاره العديدين من الفرس الذين تمكن بمساعدتهم بالفعل من الاستيلاء على المنشآت البريطانية في «شيراز» . ونجح في حصار المقيمة البريطانية في «بوشهر» كما نجح في احتلال «شيراز» نفسها . مما اضطر بريطانيا إلى نقل جزء من قواتها العاملة في العراق .

وقد علل البعض هزيمة «كوت العمارة» نتيجة لذلك ، ولاشك أن هزيمة

الانجليز في عام ١٩١٦ قد أثرت على مركزهم في فارس فقد زحف العثمانيون شرقا إلى «خانقين» وهددوا من جديد «آبار مسجد سليمان» وقابل الانجليز ذلك بارسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية الآبار . وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا العسكرية ولم تكن ظروفها تسمح لها بفتح جبهة جديدة في فارس ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط إنجليز (١) . وبالفعل استطاع «السير برسي سيكس» Percy Sykes ، (٢) تكوين قوة كبيرة من الهنود والقبائل الفارسية والعربية التي انحازت إلى الانجليز ولم تسير الحركات الاسلامية أو الوطنية . تلك الحركات التي كانت تعطف على دولة الخلافة الاسلامية وحليفها ألمانيا . وقد عرفت هذه القوة باسم «South Persia Rifles» وبفضل نشاط «سيكس» أخذ مركز «وازماس» يتدهور تدهورا مريعا (٣) واستطاعت بريطانيا خلال السنتين المتبقيتين من الحرب العالمية الأولى المحافظة على سيطرتها في جنوب فارس والخليج العربي كما سيطرت على العراق (٤) . مستفيدة من الدرامات التي قلمها رجالها في حكومة الهند البريطانية في الفترة التي أعقبت احتلالهم للبصرة في اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ حول مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية . الذي كان محور تنافس دولي بعيد المدى آنذاك .

وسوف نتناول في هذا البحث دراسة مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى من واقع

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، ص ١٢٨ .

(٢) وضع السير برسي سيكس مؤلفا عن تاريخ فارس :

Sykes, P. : History of Persia, London 1951, 2 Vols.

Morlowe, J. : Op. Cit., p. 44.

(٣)

(٤) صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

المادة الوثائقية التي إستقيناها من الوثائق البريطانية التي أشرنا إليها . والتي لم يرد ذكرها مفصلاً في بحوث سابقة مما يجعلنا نتوخى أن تشكل إضافة علمية للبحوث الجادة في هذا المجال . وتعالج هذه الوثائق النواحي الجغرافية ، والجيولوجية ، والاثولوجية ، والمواصلات البرية والبحرية . والرى ، والتنظيم الإدارى في هذه الأقاليم . لتحديد المناطق المقترح فصلها عن الدولة العثمانية من قبل المختصين بحكومة الهند البريطانية آنذاك . وإمكانات وضعها تحت الحماية البريطانية . وما يتصل بكل ذلك من اعتبارات . وفيما يلي ما أورده الوثائق البريطانية المذكورة من دراسات حول هذه النواحي والتي أرسلها «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا في الهند إلى الحكومة البريطانية ممثلة في وزارة الهند في لندن في اليوم الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ بعد مضي قرابة ثلاثة شهور منذ قيام البريطانيين باحتلال البصرة في اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ . (١)

أولا - الناحية الجغرافية :

يحد الأقاليم الواقعة في الجانب الشرقى من الدولة العثمانية من الناحية الجغرافية خط الحدود العثمانية - الفارسية من ناحية الشرق ، والصحراء السورية وهضبة شبه الجزيرة العربية من ناحية الغرب ، والتلال الواقعة بدءاً من سفوح جبال طوروس من ناحية الشمال الغربى . والخليج العربى من ناحية الجنوب الشرقى . وتبلغ مساحتها مائة ألف ميل مربع . وهى تشكل وحدة

I.O.L., B. 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy (1) regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915, pp. 1 — 18.

جغرافية تتمثل السمة الرئيسية لها في شبكة نهري دجلة والفرات ، ولا تتوفر لها حدود طبيعية غير تلك التي سبق ذكرها .

فمن ساحل الخليج العربي عند خط عرض (٣٠) درجة شمالا إلى نصيبين عند خط عرض (٣٧) درجة شمالا لا توجد سوى سلسلة جبال واحدة تعترض السهل الواقع بين النهرين ، وتتمثل في جبل «سنجار» البالغ ارتفاعه ثلاثة آلاف قدم والواقع عند خط عرض الموصل (٣٥ - ٣٦) شمالا . ومن النقطة التي يتلاقى فيها النهران في هذا السهل فانهما ينسابان في مجراهما عبر المنحلو التدريجي إلى الخليج العربي حيث يحترق نهر دجلة جبل «ماردين» عند امتداد خط عرض (٣٥) شمالا .

هذه السلسلة من التلال تشكل مجموعة من الروابي القاحلة المتناثرة ، وتتكون من الحجر الرملي والحصى . وترتفع إلى حوالى خمسمائة قدم عندما يقطعها نهر دجلة . وتمتد حوالى ثلاثين ميلا على طول الضفة اليمنى للنهر . أما على الضفة اليسرى من نهر دجلة فان سلسلة التلال تنحني في اتجاه الجنوب الشرقي في خط منبسط يمتد إلى الأهواز في عربستان . وفي جنوب هذه المنطقة مباشرة كانت عمليات الرى العظيمة في العصور القديمة نشطة للغاية . (١)

ثانيا - الناحية الجيولوجية :

أما من الناحية الجيولوجية فان المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية - المشار إلى حدودها الجغرافية فيما سبق - تشكل وحدة متماثلة في طبيعتها الجيولوجية . الا أن طبيعة التربة والمناخ يدفعان إلى تقسيمها إلى ثلاثة مناطق متميزة . فالمنطقة

(١) أنظر الوثيقة الأولى الملحقه بالبحث .

الأولى تقع في أقصى الشمال وتمتد من التلال المتوسطة الارتفاع شمالا إلى جنوب جبل «سنجار» بمسافة قليلة جنوبا . وتروى هذه المنطقة من نهري دجلة والفرات من جهة ، ومن الأمطار التي تسقط بوفرة من جهة أخرى ، فتحيلها إلى سهل خصيب للغاية . «حتى أن الفارس الذي يتجول فيها في فصل الربيع ينتشى بأريج الأزهار التي تطأها أقدام فرسه» (١) وقد زخرت هذه المنطقة بإمكاناتها الهائلة في المجال الزراعي حتى أن الأثرياء القاطنين في جنوبها بدأوا في شراء قطع عديدة من أراضيها وزراعتها .

وتلي المنطقة الأولى منطقة ثانية تمتد من «تكريت» على نهر دجلة إلى «هيت» على نهر الفرات . وهي عبارة عن أراضي قاحلة ليست بالدرجة التي عليها بادية انمن أو صحراء الجزيرة العربية . وإنما هي تتكون من سهل تغطيه الأعشاب بضعة أشهر نتيجة لسقوط الأمطار الشتوية . حتى مع عدم وصول مياه النهرين إليه . وفي المناطق التي يمكن أن تصل إليها مياه النهرين في المنخفضات يزرع قدر لا بأس به من الحنطة والشعير على نحو ما توضحه دراسات «سير ويلكوكس Sir W. Willcocks» ، والتي يشير فيها إلى أن وجود الجير بنسبة ١٥٪ في تربة هذه الأرض يجعل استصلاحها سهلا بالمقارنة بمثيلاتها من الأراضي «البور» على أطراف الوادي في مصر . بينما تشير دراسات «أوبنهايم Oppenheim» من ناحية أخرى إلى أن مساحة كبيرة من هذا الحزام من الأراضي الواقعة على مسافة قليلة من النهرين ستظل غير قابلة للزراعة نظرا لزيادة نسبة الجبس الذي تحتويه تربتها . هذا على الرغم من أن المعلومات المستقاة من مصادر عديدة إنما تميل إلى ترجيح الرأي المتعلق بقيمة وصلاحية

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p.1.

الأرض الممتدة بين «هيت» و «بغداد» رغم توقع أنها لن تغطي تكاليف رباها لبعدها النسبي عن النهرين حتى لو زودت بمعدلات كبيرة من المياه . وعلى أية حال فإن جميع الدراسات تشير إلى أن هذه المنطقة ستظل دائما أراضي صالحة للرعى تستخدمها القبائل أثناء الربيع .

وأخيرا تمتد المنطقة الثالثة الواقعة جنوب خط «تكريت - هيت» حتى الخليج العربي لتشكّل السهل الغربي المكون من دلتا نهرى دجلة والفرات . ولاشك إن إمكانات هذا السهل من حيث الحصوبة معروفة للغاية ، وتبلغ مساحته إثنى عشرة مليون فدان حيث توجد تسعة ملايين فدان منها غير مزروعة . بينما يوجد منها كذلك مليونان ونصف المليون فدان تشكل أهوارا أى مستنقعات للمياه العذبة - فى انتظار عمليات الري والصرف . (١)

ثالثا - الناحية الاثنولوجية :

وفىما يتعلق بالناحية الاثنولوجية فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فقد أشار سكرتير القسم السيامى بوزارة الهند فى مذكرته التى أعدها فى اليوم الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ إلى أن هذه المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية تتميز بتجانس سكانها الذين هم عرب فى جملتهم ، فباعدة المنطقة الجبلية الممتدة على هيئة شريط بين نهر دجلة والخلود العثمانية الفارسية (الایرانية) شمال جبل «ماردين» وهذا الشريط يعد فرعا من كردستان أكثر مما ينتمى إلى أرض الجزيرة ، حيث يوجد به عنصر كردى فى القطاع الجنوبي من الخلود العثمانية الفارسية . كما أن مدينتى بغداد والبصرة تجتذبان أناسا من جنسيات عديدة وعلى الأخص الفرس المقيمين بجوار «النجف» و «كربلاء»

L.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, pp. 1 — 2.

غير أن العرب بصفة عامة يشكلون أغلبية السكان ، ويتكونون من عدد كبير من القبائل . ويذكر «لوريمر» Lorimer ، في مؤلفه (١) أكثر من مائة قبيلة منهم من تقطن العراق العثماني وأهمها قبائل «شمر» الشمالية والجنوبية ، ويفصل بينهما خط يمتد من الموصل إلى «ميجاديش» الواقعة على نهر دجلة . وتنتشر هذه القبائل في كل المنطقة الواقعة بين النهرين والممتدة من جبل «سنجار» حتى قرب بغداد نفسها . هذا بينما يعيش أعداؤهم التقليديون من قبائل «العنايزة» في الصحراء الواقعة غربي نهر الفرات . أما قبائل «المتفق» فتعيش في الجزء الأدنى من الدلتا بين «كوت العمار» على نهر دجلة و «ناصرية» على نهر الفرات . بينما تعيش قبائل «بنى لام» نصفها في العراق والنصف الآخر في فارس على مقربة من «كوت العمار» . والقبيلتان الأوليان «شمر» و «العنايزة» تتبعان المذهب السني ، كذلك العشيرة الحاكمة في قبائل «المتفق» ، ولكن معظم أفراد بقية القبائل في المنطقة يعتنقون المذهب الشيعي (٢) وهذه القبائل جميعها من القبائل الرحل التي تنتقل إلى حيث تتوفر المياه لتستقر وتحيا حياة المزارعين . ويغلب على هذه القبائل الميل إلى الاقتناء والاكتساب ، وحيث يثبت لهم أن الزراعة أكثر ربحاً ومغناً من السطو والنهب والسرقة ، فإن هذه القبائل لا تتردد في أن تمارس الزراعة . وفي المنطقة الواقعة جنوبي بغداد ، تتميز القبائل هناك بأنها شبه رحل ، حيث تتجول في الصحراء أثناء فصل الربيع ، بينما تقوم بالزراعة على ضفاف نهر دجلة في بقية فصول السنة . وقد أشار سكرتير القسم السياسي بوزارة الهند إلى أن أولى المهام التي يجب أن

Lorimer, J.G. : Gazetteer of Persian Gulf, Oman and Central Arabia (٢) Historical part, pp. 838 — 842.

(٢) محمد السيد غلاب (دكتور) وآخرون : البلدان الإسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ،

ص ١٢٤ .

ينهض بها من يتولى إدارة العراق مستقبلا - ويعنى به بريطانيا بطبيعة الحال -
هى مشئون الأمن والتنمية التى لم يهتم بها الأتراك قانعين بالمحافظة على وجود
سلام غير مستقر بواسطة تنفيذ الحيلة القديمة والتى تتمثل فى تحريض قبيلة
ضد أخرى وتأليبها عليها دون القيام بأى عمل إيجابى من أجل التنمية ، ويبدو
فى هذا القول تحامل واضح ضد العثمانيين .

وقد أدرك البريطانيون فى بداية الحرب العالمية الأولى أن الأكراد فى
منطقة كردستان يشكلون عاملا هاما فى أية تسوية تم مستقبلا فى الجانب الشرقى
من الدولة العثمانية . ذلك لأن كردستان تشكل حزاما من الأراضى الجبلية
يضم ثلاثة ملايين نسمة ملاحظهم معروفة ومميزة . ويقع هذا الحزام بين أرمينيا
التي رأت بريطانيا أنها متضمن إلى روسيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى - من
جهة . وسهل الجزيرة الذى لا يفصله عن هذا الحزام الجبلى أية حواجز من
جهة أخرى . وفى قلب هذا السهل يقع الممر الوحيد الذى يمكن لروسيا أن
تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط وهو ممر «تفليس» . أما بالنسبة للطاقة
البشرية التى تسيطر على هذا السهل فتتمثل فى الأكراد ، الذين كانوا يشكلون
مصدرا للمتاعب المتصلة لبريطانيا إذا تركوا وشأنهم - كما كان الحال بالنسبة
لقبائل «شمال غرب حدود البنجاب» - كما أنهم يشكلون تهديدا خطيرا
لبريطانيا إذا أصبحوا تحت نفوذ قوة أخرى متآمرة تقف خلفهم وتقوم
بتحريضهم وتحريكهم . (١)

رابعا - المواصلات البرية والبحرية :

أما فيما يتعلق بالمواصلات فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فقد أوضح

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the secretary, Political and Secret (1)
Department, India Office, 14th March 1915, p. 2.

سكرتير القسم السيامي بوزارة الهند في مذكرته في ١٤ مارس ١٩١٥ - أن
«مستر جورج لويدي Mr. George Lloyd» أشار في تقريره السري عن
العراق في بداية الحرب العالمية الأولى إلى أن البلاد كانت تعوزها ثلاثة
احتياجات أولية تمثل في المواصلات والرى وإعادة التنظيم الإداري .

فبالنسبة للمواصلات كان من الملاحظ بدءا من ناحية الجنوب أن بغداد
وليست البصرة هي مركز الطرق التجارية ، وأن البصرة هي مجرد ميناء تفرغ
فيها البواخر عابرة المحيطات حمولتها في سفن نهريّة تتجه إلى بغداد . ومن
بغداد تتفرع عدة طرق كبرى للقوافل ، إحداها تتجه ناحية الشمال الشرقي
مارة «بخانقين» إلى «كرمان شاه» في فارس ، وهو الطريق التي تمر منه معظم
التجارة البريطانية مع المنطقة الغربية من فارس . وطرق أخرى تمتد على جانبي
نهر دجلة إلى «الموصل» وهي معرضة على الضفة اليمنى للنهر - لقبائل «شمر» .
أما على الضفة اليسرى عن طريق «كركوك» و «اربيل» فهي معرضة لقبائل
«حما واند» الكردية . وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات تصبح التجارة العابرة
معرضة بقبيلة «العنايزة» حتى تصل إلى «هيت» حيث تتفرع منها طرق متعددة
إحداها تتجه إلى «حلب» وأخرى تتجه إلى «دمشق» هذا فضلا عن طريق
ثالثة تمر عبر الجزيرة لتصل في ثلاثة أيام إلى «الموصل» في الشمال . وثمة طريق
أخرى كذلك تربط «الموصل» بكل من «حلب» و «دمشق» من ناحية أخرى .
وكانت هذه هي خطوط المواصلات التقليدية في العراق ، ولم يكن من
السهل تغيير ما اعتاده الناس وأصبح مرتبطا بعاداتهم وتقاليدهم . وكان على
البريطانيين أن يضعوا كل هذه الاعتبارات في أذهانهم وهم يدرسون
الاقتراحات الخاصة بمد شبكة الخطوط الحديدية في تلك المنطقة عقب احتلالهم
للبصرة في بداية الحرب العالمية الأولى .

وقد تساءل البريطانيون في حكومة الهند في بداية الحرب العالمية الأولى عما إذا كان ينبغي أن يفترضوا أن الخط الحديدي الموصل إلى «بغداد» سوف يستكمل ، هذا رغم علمهم بأنه بانتهاء المصالح العثمانية والألمانية في «استانبول» فسوف ينتهي الغرض المباشر لهذا الخط أيضا ، ذلك لأن المشروع لم يكن مشروعاً تجارياً . لأنه على الرغم من أن مصالح العثمانيين في شرق دولتهم كانت في أمس الحاجة إلى زيادة الخطوط الحديدية ، إلا أن خط سكة حديد «بغداد» كان سيحقق فائدة محدودة للغاية مثل الخط الحديدي الذي يمر ببلاد فارس . ففي كلتا الحالتين لم يكن المطلوب مد خطوط سكك حديدية طويلة وباهظة التكاليف وبفوائد مرتفعة بالضرورة بين قارة وقارة أخرى . وإنما استهدف منه ربط المنطقة الحصبة بالبحر المتوسط بمد خطوط للسكك الحديدية إلى المنافذ الطبيعية للتجارة ، وربط مثل هذه الخطوط ربطاً نهائياً بشبكة المواصلات عبر القارات ، على أن يترك أمر البت في شأنها للمستقبل وتطوراته وكان يبدو للبريطانيين في حكومة الهند بأنه لا مفر من إنشاء خط حديدي يبدأ من «الاسكندرونة» ماراً «بحلب» و «الموصل» ، وربما يمكن مد هذا الخط بعد ذلك إلى «إربيل» و «كر كوك» لخدمة المناطق الحصبة والبتروولية في جنوب شرق كردستان . وكذلك يمكن إنشاء خط حديدي يربط بين «الموصل» و «بغداد» ثم يمتد جنوباً إلى «البصرة» ، ويمكن أن يصل إلى «خانقين» لخدمة المناطق الغربية من بلاد الفرس وأن مثل هذا الخط كان يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع أعمال الري التي ستزوده بالجسور وبحركة النقل والمرور. وعندما تقطع أعمال تنمية دلتا نهري دجلة والفرات شوطاً إلى الأمام فقد رأى البريطانيون أنه يمكن أن يوضع مشروع آخر موضع التنفيذ وهو المشروع الذي وضعه «ويلكوكس» Sir W. Willcocks ، لربط المنطقة الشرقية من

الدولة العثمانية بالبحر المتوسط . ويهدف هذا المشروع إلى مد خط حديدي من ساحل البحر المتوسط سواء من «حيفا» أو امتدادا من المشروع الفرنسي من «طرابلس» إلى «حمص» عن طريق «بالميرا» إلى «أبو كمال» - أو كما يفضل الفرنسيون تسميتها «دير الزور» - على نهر الفرات مارا «ببيث» عند نهاية خط الملاحة النهرية ليصل إلى بغداد .

وفيما يتعلق بالملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات فقد تساءل البريطانيون في حكومة الهند في مطلع الحرب العالمية الأولى عما سيكون عليه مستقبل الملاحة في النهرين كطريقين للمواصلات وهو أمر كان يعنونه الغموض حينذاك ، وعما إذا كانت أعمال الري ستجعلهما عديمي الفائدة .

وعلى أية حال فإن البريطانيين رأوا أن أعمال الري يجب أن تكون لها خطة محكمة مع وضع صيانة النهر وتطهيره في الاعتبار مما يعني أن الري ، والصيانة يجب أن يكونا تحت المراقبة . ومهما يحدث لنهري دجلة والفرات فإن المصالح البريطانية كانت تقتضي أن يبقى شط العرب جنوبي البصرة صالحا للملاحة بصفة دائمة وفي جميع الأحوال ، ولهذا فإن فحصا شاملا لمشاكل النهرين على أيدي الخبراء البريطانيين كان يعتبر من الأمور الهامة والملحة (١) وهكذا تولدت لدى البريطانيين في حكومة الهند قناعة بالنسبة لمنطقة العراق في الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى فحواها ينحصر في الانطباعات الثلاثة التالية . أولها أن من يهيمن على بغداد يتحكم في التجارة البريطانية مع فارس والتي كانت تربو قيمتها السنوية على مليون جنيه استرليني . وثانيها أن من يسيطر على شط العرب كان يجب عليه

I.O.L., B. 213. Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 3.

أن يتحكم في أعمال الرى في الناحية الشمالية للعراق . وثالثها أن القوة التى تتحكم في البحر المتوسط وتسيطر على «البصرة» و «الاسكندرونة» كان بوسعها أن تمتلك خطين مستقلين للوصول إلى ممر «تفليس» (١) ، وهو الممر الوحيد الذى يمكن لروسيا أن تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط عبر الأراضى العراقية كما سبق أن أشرنا .

خامسا - مشروعات الرى :

رأى البريطانيون في حكومة الهند أن شبكات الرى القديمة بدأت من نهر «حافو» جنوب النقطة التى يخترق عندها نهر دجلة جبل «ماردين» الواقع شمال «تكريت» . وقد بدأ «سير ويلكوكس» Sir W. Willcocks «مشروعاته في مجال الرى عند «بلد» الواقعة على نهر دجلة وعند «هيت» الواقعة على نهر الفرات . وهذه الخطط والمشروعات المتعلقة بالرى استلزمت أن تكون القوة التى تعزم تنمية ولاية البصرة ، كذلك القوة التى تقوم بتنمية ولاية بغداد . وكتاهما يجب أن تهيمن مياسيا على الأقل على المرتفعات التى تنبع منها روافد الأنهار حتى «الموصل» و «الركة» .

وترتبط بموضوع الرى مسألة العمالة ، إذ لم يكن يتجاوز اجمالى عدد سكان ولايتي «بغداد» و «البصرة» مليون ونصف نسمة في بداية الحرب العالمية الأولى . وقد اعترض سكرتير القسم السيامى على خطة «سير ويلكوكس» بدعوى أن الأيلى العاملة لم تكن متوفرة محليا سواء لانجاز الانشاءات أو لفلاحة المنطقة الجليدة التى كان ينبغي توفير مشروعات الرى لها .

وكان يوجد إختلاف في الرأى بين الخبراء البريطانيين المتخصصين في

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٧٣ .

حكومة الهند حول هذا الموضوع . إذ لاشك في أن الأيدي العاملة في الشرق متحركة ، ومتى عرف بوجود أرض للزراعة في العراق فسوف يتدفق السكان إليها . ولكن تواجه هذا المشروع بعض المعوقات ، فسكان مرتفعات آسيا الصغرى لن يستطيعوا أن يعيشوا في جو الجنوب ، وحتى إذا شارفت أحلام «سير ويلكوكس» على التحقيق فإن الأرض التي ستكون متاحة من ناحية الاتساع لن تفي بتلبية حاجات العرض المتزايد من الأيدي العاملة بالطلب المتوقع لهذه الأيدي . ولذلك فقد اقترح سكرتير القسم السياسي أن تقوم بريطانيا باستعمار العراق بواسطة الهنود . وهذا الاقتراح رأى أنه يتطلب نظرة ناضجة وتمعنة . علما بأن الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح تنحصر فيما يلي :

أولا - أن على البريطانيين أن يحصلوا من البنجاب والسند على مستعمرين مناسبين بشكل يثير الإعجاب للتنمية الزراعية التي ينتظر لها أن تتحقق عن طريق الري .

ثانيا - أن على البريطانيين أن يمنحوا الهند مكافأة ملموسة نظير الخدمات التي قلمتها لبريطانيا أثناء الحرب ، وبإثارة اهتمامها المباشر بهذا القطر العراقي يمكن للبريطانيين إزالة بعض الاستياء الذي كان من المتوقع أن يحس به الهنود به المسلمون عن الدور الذي لعبته بريطانيا في تقطيع أوصال الدولة العثمانية .

ثالثا - أن إنشاء مستعمرة هندية في شرق الدولة العثمانية أي في العراق كان سيلغى العذر الذي يتحجج به الهنود في الهجرة إلى «مستعمرات الرجل الأبيض» .

رابعا - أن إنشاء مستعمرة هندية وخاصة بنجابية كان من شأنه أن يساعد على إمداد الجيش البريطاني بالطاقة البشرية من أجل الدفاع عن نفسها .

على أن هذه الاعتبارات كانت لها قيسمتها ووزنها لدى المتخصصين البريطانيين في حكومة الهند ، والصعوبات التي قد تعترض تنفيذ مثل هذا المشروع الكبير بالضرورة تعد في نظر المدافعين عنه قابلة للتغلب عليها. وكان من المتوقع أن السكان الأصليين لن ينظروا إلى استقرار مثل هؤلاء المهاجرين بعين الرضا . ولكن كان يمكن أن توجد بالفعل مستعمرة هندية لا بأس بها ، خاصة وأن الهنود المسلمين كانوا بدرجة أو بأخرى مألوفين هناك عن طريق زيارة بعضهم «للتجف» و «كربلاء» (١) حيث «العتبات المقدسة» للشيعة (٢) وبالإضافة إلى ذلك فإن الأيدي العاملة العربية كانت غير متوفرة للقيام بأعمال الري . وكان لابد من استيراد الأيدي العاملة الهندية لهذا الغرض ، فإن استقرارهم في تلك الأراضي الزراعية كان من شأنه أن يصبح شيئا طبعيا ومألوا . وقد يتسبب جانب الدين في ظهور بعض الصعوبات ، ذلك لأن العرب في جنوب العراق في غالبيتهم كانوا من الشيعة . بينما كان معظم المستجلبين الهنود في غالبيتهم من السنة . كما أن اللغة كانت ستقف عقبة في وجه الاختلاط والتعامل الحر هناك لعدة أعوام . وكان ذلك يرجع إلى أن اللغتين العربية والفارسية كانتا لغتا الحديث الشائعتين هناك حينذاك. وكذلك كان الوضع بالنسبة للمتحدثين باللغة التركية من المهاجرين بطبيعة الحال . وأخيرا فإن الطقس كان يشكل كذلك مشكلة أخرى للمهاجرين حيث يرهق أي مهاجر من أية بقعة في الهند لم يتعود على الطقس القاري المتطرف حرارة وبرودة . إذ تبلغ درجة الحرارة القصوى (١١٤ - ١٢٠) درجة فهرنهايت . ولهذا كان من الواضح أنه يستحيل إدخال أيدي عاملة هندية حتى يتضح أن

(١) فاروق عثمان أبانظه (دكتور) : آغاخان ومهمته في مصر في بداية الحرب العالمية الأولى ، ص ١٦ - ١٧ .

(2) Lewis, B. : The Origins of Ismailism, p. 18.

الأيدى العاملة العربية غير كافية وحتى تجاب كل المطالب العربية المعقولة .
وفي جميع الحالات فلا بد من توفر المهارة الفاتحة والادارة الماهرة ، خصوصا
في بداية الأمر ، مع توفير عدد كاف من الأيدى العاملة الأجنبية ، حيث أن
الظروف الاجتماعية كانت على هذه الدرجة من التميع أثناء عملية التحول التي
كان يجب أن يمر بها العراق . وقد رأى البريطانيون في حكومة الهند حينذاك
أنه بدون الأيدى العاملة الأجنبية في العراق والتي ينبغي أن تكون بالضرورة
هندية وفقا للاعتبارات السابقة فإن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق (١) .

سادسا - إعادة التنظيم الإداري :

رأى البريطانيون في حكومة الهند عقب إحتلالهم للبصرة في بداية الحرب
العالمية الأولى أن إعادة التنظيم الإداري في العراق هو شرط أساسي لتنمية
البلاد ، مع إقامة نظام قضائي محكم وتوفير شرطة أمينة ذات كفاءة عالية .
هذا إلى جانب توفير التعليم الابتدائي ، وتعديل نظام امتلاك الأراضي بشروط
جديدة ، وتبسيط نظام الضرائب بإلغاء الرسوم التي تعتبر مثيرة للاستياء ،
وفي نفس الوقت غير مستثمرة . وبالإضافة إلى كل ذلك يجب أن تتوفر مرونة
في تحصيل العوائد والضرائب . وبالنسبة لبغداد والبصرة فقد رأى البريطانيون
في خططهم أنهما تتطلبان نظاما أكثر تعقيدا في مجال الادارة المحلية تحت
الإشراف البريطاني .

ولقد شكل نظام الأرض مسألة هامة للغاية بالنسبة للبريطانيين في العراق ،
فلقد تم إصلاح نظام تسجيل الأراضي في ظل الحكم العثماني إصلاحا كاملا

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1)
Department. India Office, 14th March 1915, p. 3.

في ولاية بغداد خلال السنوات الخمس السابقة لاحتلالهم للبصرة في ٢٣ نوفمبر ١٩١٤ . وقام هذا النظام بعد ذلك على أساس سليم ، بينما كان النظام في البصرة على درجة أقل كفاءة . غير أن القبائل شبه الرحل في الدلتا كانت لها حقوق مكتسبة على بعض الأراضي التي تستعمل كمراع وعلى بعض المناطق المزروعة .

وقد رأى البريطانيون في حكومة الهند أنه إذا تم تحويل المراعى إلى أرض زراعية بالرى ، فاما أن يمنح رجال القبائل هذه الأراضي لزراعتها ، أو تمنح لهم تعويض عنها في أى مكان آخر ، وفي نفس الوقت فإن رجال القبائل العربية قد ينظرون إلى التوسع الزراعى في أراضيهم نظرة عدا ، من المتوقع أن تكون أشد درجة إذا كان المزارعون من الأجانب . ومرة أخرى فإن حق الحصول على الماء لعمليات الرى كانت تشكل مصدرا دائما للاحتكاك والخلاف الأمر الذى إستلزم وضع تنظيم لهذا الشأن . على أن انتشار نظام الشرطة في المنطقة لم يكن أمرا سهلا على الرغم من أن الأتراك لم يجلبوا أدنى صعوبة في المحافظة على النظام بواسطة الجندرمة العثمانية التي تميزت بكفاءتها . وفضلا عما سبق فإن القبائل العربية التي كانت تقطن جنوبي بغداد كانت تنعم بالثراء نظرا لأنها استقرت في مواقعها وقامت بزراعة الأرض ، كما كانت تسيطر على الإدارة هناك . على أن تعنت الولاة العثمانيين المتعاقبين وتحكمهم عود رجال القبائل العربية على مواجهة التغيرات العنيفة من آن لآخر (١) ، وكان من المتوقع لهذه القبائل — من وجهة نظر رجال حكومة الهند البريطانية أن تستقر في مناطقها تحت إدارة بريطانية عادلة ومرنة (٢) .

(١) ماطح الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٦ - ١٢٨ .

(2) I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 4.

سابعاً - حاجة العراق للاصلاحات :

من هذا العرض السابق للظروف التي أحاطت بالجانب الشرقي من الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى على نحو ما صورته مذكرات القسم السياسي بوزارة الهند التي أكد آنذاك أن عرضه هذا إنما يجعل في الامكان تقديم آراء معينة ومدعمة وتجريبية بالنسبة لمستقبل العراق ، خاصة وأنه يتميز بأراضيه ذات الخصوبة الفائقة فضلاً عن ماضيه المجيد المعروف بأعجاده ، فقد رأى البريطانيون في حكومة الهند أنهم يستطيعون السيطرة على العراق واستعمارها كما تستطيع أن تفعل ذلك أية قوة متحضرة ، وأن تأكيداتهم بأن البصرة لن تعود إلى الأتراك عقب نهاية الحرب العالمية الأولى كانت تون شك بداية لتنفيذ خطة سياسية تخلم غرضاً مباشراً . ولكنهم رأوا أن مثل هذه الخطة يجب أن يكون لها مبرر أخلاقياً حتى تكون مشروعة ، وقد وجدوا أن المبرر الأخلاقي في هذه الحالة قد تمثل في أن سوء أساليب حكم الأتراك قد أدى إلى تحول منطقة من أكثر بقاع العالم خصوبة في تربتها إلى أن أصبحت أرضاً قاحلة جلياء ، وأن الأتراك قد احتفظوا بها على هذا الحال قروناً طويلة . وأكد البريطانيون في حكومة الهند أن الأتراك لم يبذلوا خلال فترة حكمهم أية دلائل على توفر الامانة والكفاءة الادارية الضرورية لاجتثاث الاصلاح ، كما رأوا بأن القوة التي تقوم بفصل هذه المناطق عن الدولة العثمانية - والمقصود بها بريطانيا بطبيعة الحال - لا تستطيع أن تتوقف عند هذا الحد ، بل إنها باقتدارها على هذا العمل فانها تجعل من نفسها مسئولة أخلاقياً أمام الانسانية والحضارة عن استصلاح هذه الأراضي . وبعبارة أخرى فقد رأوا أنه يجب على هذه القوة أن تنهض بالعمل بنفسها أو تسهل للآخرين سبل القيام بعملية الاستصلاح على أن مساحة المنطقة التي رأى البريطانيون في حكومة الهند أنه ينبغي سلخها

وفصلها عن الدولة العثمانية ، إلى جانب التنظيمات السياسية والادارية التي رأوا ضرورة استكمالها ، فقد كانت هذه قضايا هامة ينبغي تناولها بالدراسة على ضوء الاعتبارات السابقة من جهة ، ووفقا لمعالجتها على النحو التالى الذى أوردته الوثائق البريطانية المعبرة عن وجهة نظر حكومة الهند البريطانية حول مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى . (١)

ثامنا - المناطق المقترحة فصلها عن الدولة العثمانية :

رأى البريطانيون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى أنه فى حالة عدم وجود ملامح جغرافية تشكل حدودا طبيعية للعراق من جهة الشمال فإن أية حدود لا تعدوا أن تكون خطا مرسوما على الخريطة ، وهذا الاعتبار سيتيح لهم حرية أكبر لرسم هذه الخريطة وفقا للغرض المشار إليه آنفا والذى يتطلب ألا يأخذوا أكثر أو أقل مما هو ضرورى لتنمية بلاد العراق وتحقيق أهدافهم الاستعمارية فيها وتوقع البريطانيون دون شك حينذاك أن سياستهم تنحصر فى أن تسليخ وتفصل من الدولة العثمانية الولايات الثلاثة الموصل وبغداد والبصرة ، وهذه الولايات تكون الوحدة الجغرافية والبشرية السابق توضيحها من قبل . وهى تضم المراكز التجارية العظمى الثلاثة بالإضافة إلى الطرق التى تبدأ منها وتؤدى إليها . هذا بالإضافة إلى أعالي نهري دجلة والفرات اللذين يغذيان عمليات رى الدلتا التى تشكل الأرض - الشديدة الخصوبة والواقعة شمال جبال «سنجار» والتى تعتبر تعويضا عن الفقر والجلب فى جنوب هذه

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915 pp. 4,5.

المنطقة . ولكن توجد عدة مساوئ خطيرة في المنطقة المذكورة حقيقة أن المساحة الشاسعة والتي تزيد على مائة ألف ميل مربع ، رغم أنها تشكل وحدة جغرافية وبشرية ، إلا أنها تضم جزءا من كردستان بين نهر دجلة والحدود العثمانية الفارسية ، وهي بذلك تثير المسألة الكردية في حدة بالغة ، حتى أنه بدا واضحا آنذاك أن المسألة الكردية قد تكون النقطة الحاسمة في تقرير مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية .

ورأى البريطانيون في حكومة الهند أنه إذا أمكن قيام كردستان كوحدة متكاملة ومستقلة تحت حكم أسرة كردية ، فإن المشكلة يمكن أن تكون بسيطة نسبيا . ولكن الأمر ليس كذلك حيث لم تكن توجد أسرة مناسبة هناك يمكنها أن تمسك بزمام الأمور في بداية الحرب العالمية الأولى (١) . على أن المشكلة الكردية الحقيقية التي هي في الواقع مشكلة زراعية يمكن حلها من الداخل ، بأن تكون كردستان خاضعة للنفوذ السياسي للقوى الموجودة في الشمال أو في الجنوب ، ومعنى ذلك أنها إما أن تخضع لروسيا أو تخضع لبريطانيا . فاذا خضعت كردستان للنفوذ السياسي لروسيا فقد توقع البريطانيون أنهم لن يحظوا بلحظة سلام هناك . وإذا خضعت كردستان لبريطانيا فسوف تقع على عاتق البريطانيين مسئولية النهوض بالمهمة الصعبة الخاصة برعاية علاقاتها الخارجية ، وأن يصبح البريطانيون مسئولين كذلك عن حماية أرمينيا من أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الأكراد . على أن روسيا ما كانت لترضى قيام منطقة بريطانية على حدودها في شمال فارس بحيث يكون لها امكانية التحكم المطلق في «خانقين» وأهم الطرق التجارية إلى منطقة نفوذها في فارس . لهذا

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1)
Department, India Office 14th March, 1915, p. 5.

رأى البريطانيون أن البديل الوحيد هو أن يتركوا «كردستان» تحت إدارة روسيا التي تصبح بحكم سيطرتها على «أذربيجان» مسئولة أيضا عن أكراد شمال غرب فارس .

ولكن إذا استقر الأمر على هذا النحو الذي توقعه رجال حكومة الهند البريطانية لمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى . فقد كان من الضرورى كذلك أن يسلم البريطانيون الجزء الكردى من ولاية الموصل لروسيا حتى تكون كردستان كلها تحت سيطرة إدارة واحدة . وهذه المنطقة يحدها نهر دجلة من ناحية الغرب ، والجلود الغربية لفارس من ناحية الشرق ، وجبل «ماردين» من ناحية الجنوب . وتتميز تربة المنطقة بخصوبتها . فضلا عن كونها تشكل منطقة بترولية غنية ، كما أنها تضم منطقة «خانقين» الهامة عند الحدود . كذلك تضم أراضي الشركة الانجليزية الفارسية التي كان ينبغي وضعها موضع الاعتبار فى العلاقات الانجليزية الروسية آنذاك . ويشكل جبل «ماردين» سلسلة من التلال المنخفضة التي لم تكن تعتبر حدودا طبيعية حقيقية . ولكنها على الأقل مميزة الوضوح ، وهي تعتبر أفضل من مجرد خط على الخريطة يساعد على تحديد الحدود (١) .

وقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه إذا كان فى الامكان اقامة كردستان متماسكة عند وضع تسوية لمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فلا بد من استبعاد كل المنطقة الواقعة شرق نهر دجلة حتى جبل «ماردين» من ولاية الموصل . وكان يتحتم فى نفس الوقت فصل الأراضي الحصبة لمراعى قبيلة «شمر» العربية شمال جبل «سنجار» من

LO.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, pp. 5, 6.

نفس ولاية الموصل لأغراض إدارية ، حيث أن الأكراد كانت لهم حقوقاً مشتركة فيها ، وهم ينحدرون إليها خلال أشهر الصيف لزراعتها . وكان جبل «سنجار» نفسه أكثر صلاحية من جبل «ماردين» كحدود طبيعية ، ولو أنه أعلى وأكثر بروزاً . ولكن يقال أنه كان يسهل إخراقه والالتفاف حوله ولذلك لم ير البريطانيون في حكومة الهند أهمية كبيرة لامتلاك بريطانيا للجبل المذكور . وحيث أن المنطقة الحصينة كانت تمتد قليلاً إلى جنوبه ، وحيث أن المنطقة الواقعة إلى شماله قد سبق فصلها ، فلم يكن يبدو آنذاك أن هناك ما يدعو إلى الاحتفاظ بأراضي جلباء قاحلة خاصة وأن أراضي البراري هناك في معظمها مالحة ، و «الحضر» التي لا تزال أنقاضها قائمة والتي سبق أن قاومت حصار الرومان بنجاح عدة مرات ، لم تكن بأية حال مركزاً زراعياً . أما بالنسبة للحدود التي كانت ممتدة آنذاك بين ولايتي الموصل وبغداد فهي عبارة عن خط يرسم من نقطة أمفل «سامراء» الواقعة على نهر دجلة . وتمتد إلى «عنه» الواقعة على نهر الفرات ، وتقع «سامراء» على مسافة قليلة جنوب النقطة التي يخرق فيها نهر دجلة جبل «ماردين» الذي يشكل الحدود الممتدة على الضفة اليسرى للنهر . وكما سبق أن أوضحنا فإن شبكات الري القديمة في العراق بدأت من هذه النقطة ، ولذلك فقد اقترح البريطانيون في حكومة الهند رسم خط الحدود من هذه النقطة إلى «عنه» عبر البراري والقفار لمسافة تسعين ميلاً على وجه التقريب . أو إلى «هيت» التي تقع جنوبها على مسيرة يومين ونصف . ولا يهم أي النقطتين يقع الاختيار عليها ، ولكن المهم أن تضم الحدود «هيت» لأنه كان من المنتظر أن يعثر هناك على بيتومين وبترول ، ومحاجر جيرية ممتازة . كما أن خطاً للحدود يرسم في هذه المنطقة ميزته أنه يطابق الحد الشمالي لأرض الدلتا الغرينية .

ولم يكن من المتوقع لدى البريطانيين في حكومة الهند أن خط الحدود المذكور ليس له عيوب ، وأنه في غياب الملامح والسمات الطبيعية فإن خط الحدود لا يعدو أن يكون مجرد خط نظري . ولا يبدو أن ثمة خط أفضل منه آنذاك (١) . فمن عيوب خط «تكريت - عنه» أو خط «هيت» أن قبائل شمر الجنوبية كانت تتحرك عبر هذا الخط . وعلى أية حال فقد توقع البريطانيون عدم إمكانية إحكام الرقابة السياسية على هذه القبيلة - فيما يتعلق بالمساعدات لحماية الطرق وخط سكة حديد بغداد إذا ما تم ملء من الموصل تجاه الجنوب . وبالمثل في الجهة الغربية التي تمتد فيها ولاية بغداد إلى منتصف الصحراء الروسية تجاه الشمال ، فلا بد من رسم خط للحدود من «عنه» أو «هيت» في اتجاه الجنوب الشرقي موازيا لنهر الفرات حتى حدود الكويت . ويجب ممارسة بعض الرقابة السياسية على قبائل العنايزة لحماية النهر والطريق الممتد على ضفته اليمنى . وفي داخل نطاق هذه الحدود فسوف تشكل الأماكن المقدسة لدى الشيعة في كربلاء والنجف مناطق مستقلة تحت سيطرة الشيعة .

وقد أكد سكرتير القسم السياسي بوزارة الهند في مذكرته المشار إليها أن البريطانيين قد توصلوا إلى فكرة بدائية عن أكبر مساحة بحاجة إلى أن تنزع من المناطق العثمانية في آسيا لإرضاء التطلعات البريطانية التي سبق أن عرضها . وقد تبين أنها نضم بداية الخط الذي كان يتبع خط الحدود العثمانية الفارسية من «المحيرة» إلى «كالانوفت» ثم يسير على امتداد جبل «ماردين» إلى نقطة «فتحة» حيث يقطع نهر دجلة سلسلة الجبال ، ثم الخط المستقيم الممتد

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 6.

عبر القفار والبراري إلى نهر الفرات في «عنه» أو «هيت» بما فيه المدينتين ، ثم يتجه الخط إلى الجنوب الشرقي ليضم الصحراء المتاخمة للكويت .

أما المهمة الثانية فكانت تنحصر في أن يقوم البريطانيون بالتحقق من إمكانية تحديد حدود أصغر مساحة من أراضي الجانب الشرقي من الدولة العثمانية يمكن ضمها إلى مستعمراتهم على اعتبار أنهم كانوا يتوقعون أنها ستضم في كل الأحوال والظروف التي ستنتهي بها الحرب العالمية الأولى . ولتحقيق ذلك فقد رأى سكرتير القسم السياسي بوزارة الهند أهمية أن تقوم بريطانيا بضم مدينة البصرة ومينائها فضلا عن شط العرب الواقع أسفلها ، كما أبدى أهمية استكمال ضم العراق إلى المستعمرات البريطانية وفصله تماما عن الدولة العثمانية للاعتبارات التالية :

(١) أن البصرة من الناحية الاستراتيجية لا يمكن الاحتفاظ بها منفردة على نحو ما أكده «سير باريت Sir A. Barrett» ، وأن من يسيطر على بغداد يتحكم بالضرورة في البصرة ، كما يجب السيطرة على «القرنة» و «الناصرية» كذلك .

(٢) أن ميناء البصرة يشكل مجرد مدخل للعراق ، بينما يتركز التوزيع التجاري الحقيقي في بغداد . ولهذا فإن من يسيطر على بغداد يتحكم ليس فقط في التجارة البريطانية مع العراق بل وكذلك مع شمال غرب فارس . وكان من الممكن للبريطانيين إذا ما سيطروا على البصرة وبغداد معا ، أن تقلل الأخيرة من قيمة الأولى . أما إذا سيطرت على بغداد قوة أخرى غير بريطانيا فإن البصرة لابد أن تعاني دائما نتيجة لذلك .

(٣) كما أنه لا يمكن اغفال أهمية «العمارة» كمركز تجاري هام لجمع

الصوف فضلا عن أهميتها الاستراتيجية للحفاظ على الأمن الداخلي . و «السادة لينش Messers Lynch» مكبسا للصوف في «العمارة» التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة (١) . وقد بدت للبريطانيين أهمية السيطرة عليها وعلى «بنى لام» الذين يهاجمون «الأهواز» ومنطقة امتياز البترول في بداية الحرب العالمية الأولى (٢) .

(٤) رأى البريطانيون أيضا أن عليهم أن يسيطروا على مدن «الناصرية» و «القرنة» و «العمارة» نظرا لأهميتها ، ولكي يضمنوا رى هذه الأراضي وتأمين الملاحة في شط العرب فقد كان عليهم أن يسيطروا على أعمال الرى في أعالي نهر دجلة من ناحية الشمال .

(٥) بدا للبريطانيين ضرورة مد خط الحدود إلى آخر حدود ولاية البصرة بحيث يصل إلى «كوت العمارة» على نهر دجلة وإلى «الناصرية» على نهر الفرات وأن هذا الخط مهما تكن مزاياه كتقسيم اداوى داخلى معرض للاعتراضات السابق ذكرها كحدود مقبولة . والحقيقة البسيطة في هذا الصدد تبدو منطقية في بعث «ميزوبوتاميا» أو العراق القديم كما كان كمنطقة واحدة غير قابلة للتقسيم حتى النقطة التي يصل فيها النهران إلى الدلتا أو حتى «بلد» و «هيت» ، بحيث رأى البريطانيون وفقا لذلك ضمان المثلث الصغير نسبيا من الأرض التي يحدها جبل «ماردين» ونهر دجلة وخط عرض ٣٤ شمالا ، بحيث تصبح المنطقة التي يمكن سلخها عمليا من كيان الدولة العثمانية في جانبها

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤ ، ص ٢٢٠ . وقد أشار إلى أن النفوذ الذي تمتعت بها «شركة «لينش» في العراق لعب دورا كبيرا في التمهيد لفتح العراق أمام الغزاة الإنجليز عن طريق احتكارها للملاحة في أنهار العراق .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ١٣ .

الشرقى هى المنطقة التى يكون فيها خط «فتح - عنه» أو «هيت» ويشكل خط الحدود المطلوب : (١)

تاسعا - نوعية الادارة المقترحة :

رأى البريطانىون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى أن فصل المنطقة السابق ذكرها عن الدولة العثمانية شىء ، وأن يقوم البريطانىون بتزويدها بالادارة شىء آخر . إذ لاشك أن ضمها إلى «بريطانيا العظمى» كان محل اعتراض من قبل الحكام العرب المحليين آنذاك .

وقد قسم الوكيل السياسى البريطانى فى الخليج العربى الرأى العام لدى العرب إلى ثلاث فئات على النحو التالى :

(١) أولئك الذين يعجبون أشد الاعجاب بالبريطانيين ومناهجهم . ويرغبون فى أن يكونوا تحت الحماية البريطانية .

(٢) أولئك الذين يكونون للبريطانيين اعجابا ويرغبون فى اقامة علاقات سياسية وثيقة معهم ويريدون أن يلبسوا شئونهم بأنفسهم ، كأمر نجد عبد العزيز آل سعود .

(٣) أولئك الذين لا يعجبون بالبريطانيين ولا يرغبون فى اقامة أية علاقات معهم .

وقد أعتقد الوكيل السياسى البريطانى فى الخليج العربى أن الرأى الثانى

(١) خط «فتح - عنه» هو الخط الذى يمر بالقرب من قبائل فتحة البيضاء فى «عنه» على نهر الفرات . أنظر أطلس العراق جمع وتحقيق الدكتور أحمد سوسة مطبوعات المجمع العلمى بغداد ١٩٥٩ ، وأنظر كذلك «الأطلس الإسلامى» لمؤلفه عدنان الطار ، خريطة العراق ، دمشق ١٩٧٢ .

هو الغالب ، ولكنه لم يشر إلى أى رأى يرغب فى أن تتبناه الحكومة البريطانية (١) ، وقد طرحت الوثائق البريطانية بعض الآراء المتعلقة بموقف بريطانيا ازاء قضية فصل بعض المناطق الواقعة فى شرق الدولة العثمانية ومنها رأى عزيز بك المصرى - الذى شغل بعض المناصب العثمانية فى الجزيرة العربية كمنصب الوالى العثمانى لليمن - والذى أبدى بعض القلق ازاء اتسوايا البريطانية . وأوضح أن البريطانيين إذا كان الضم هو سياستهم فإنه لا يستطيع أن يقدم لهم أية مساعدة . أما الصحيفة الموالية للبريطانيين فى بومباى «إسلامك ميل Islamic Mail» فقد عبرت عن بعض المخاوف التى كانت تساور المسلمين الهند آنداك . ذلك أن صرخة «الجهاد» قد لاقت نجاحا محدودا بين العرب نظرا لخوفهم - من وجهة النظر البريطانية - من انتقام الأتراك إذا لم يستجيبوا للدعوة ، وأنه من الصعب عليهم أن يستقروا تحت إدارة «كافرة» إذا ما ألقوا عن كاهلهم سيطرة الأتراك على بلادهم . على أن الصحيفة قد رأت أن العرب كانوا معتادين على التغيرات المفاجئة ، كما كان من السهل عليهم أن يتوافقوا ويتكيفوا مع نظام جديد طالما كان منصفاً وعادلاً. وتوقعت الصحيفة المذكورة احتمال ظهور اعتراضات ذات صبغة دولية ، ولو أنه باستبعاد ألمانيا فإنه لا توجد قوة أوروبية يمكن أن تتقدم بطلب مضاد. وكان البريطانيون يعلمون أن روسيا كانت لها أطماعا واسعة آنذاك فى الدولة العثمانية وقد سبق لها أن قلمت مطلباً كبيراً تمثل فى رغبتها فى السيطرة على استانبول وعلى شرق المضائق (البوسفور والدردينيل) حيث كانت تريد أن تصل إلى هناك عن طريق البحر . وتوقع البريطانيون امكانية أن تطلب روسيا ليس فقط

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secret Department India Office, (1)
14th March 1915, p. 7.

أرمينيا ولكن على الأقل جزءا من حوض البحر الأسود وكردستان . بل توقعوا أيضا إجمال أن تطلب روسيا منهم بعض التأكيدات بالنسبة لحرية الملاحة في شط العرب . غير أن البريطانيين رأوا أنه في حالة إعطائهم لروسيا كل المنطقة التركية الفارسية حتى مدينة «خانقين» ، فمن المحتمل ألا يكون لروسيا سند في المطالبة بأراضي من العراق نفسها .

ورأى البريطانيون في حكومة الهند أنه في كل الحالات يجدر بهم أن يأخذوا في الاعتبار الخطوط الممكنة التي لن تثير اعتراض أحد ، والتي بدت أمامهم على النحو التالي :-

أولا : إنشاء دولة مستقلة في العراق .

ثانيا : إنشاء دولة في العراق تكون خاضعة لنوع من الحماية .

ثالثا : ضم العراق إلى فارس .

فمن الناحية الأولى رأى البريطانيون وجوب الاعتراف فورا بعدم وجود مقومات لتكوين دولة مستقلة في العراق آنذاك ، ذلك أن العرب - من وجهة النظر البريطانية - لم يثبتوا أنهم قوة متماسكة - وذلك في بداية الحرب العالمية الأولى - حيث لم تكن توجد أسرة واحدة أو فرد معين يمكن أن يعترف به عرب العراق ، أو لديه القوة التي تضطربهم إلى طاعته . إذ أن شيخى الكويت والمحمرة آنذاك كانا متعلمين في السن وأبناءؤهما الذكور لا حول لهم ولا قوة بينما كان ابن سعود وشريف مكة بعيدان عن المنطقة . هذا بالإضافة إلى وجود علماء متوارث بين عبد العزيز آل سعود وأبناء قبيلة شمر القاطنين شمالي شبه الجزيرة العربية مما جعل ابن الرشيد يقف في الميدان ضده . وكان نقباء البصرة وبغداد من رجال الدين ، ولكنهم كانوا يفتخرون للنفوذ السياسى . أما

المصريون المناهون بالوحدة العربية فانهم — من وجهة النظر البريطانية — لم يكونوا أكثر من «حالمين أو مهيجين» ، وعلى أية حال فانهم ليسوا منحازين لبريطانيا بحيث يمكن أن يوكل اليهم — من وجهة النظر البريطانية — تأسيس دولة جديدة . كما رأى البريطانيون أن العرب أهالي العراق آنذاك لم يبدوا أية مقدرة إدارية بحيث يمكن تسليمهم حكم البلاد وان كان ذلك أفضل من تسليمها للأتراك ليحكموها في ظل حكم ذاتي . ومهما يكن الأمر فقد رأى البريطانيون في حكومة الهند في بداية الحرب العالمية الأولى أن من ينزع العراق من أيدي الأتراك يصبح مسئولاً أمام العالم المتحضر عن إصلاحه . ولا يمكن تدفق رأس المال الأجنبي اللازم للإصلاح إلا في ظل إدارة مستقرة ثابتة .

ومن الناحية الثانية فان نفس الاعتراضات التي أبدتها البريطانيون تنطبق على حالة أية محمية أخرى مما جعلهم يصنفون طبيعة الحماية إلى درجات ثلاث : أ — أولها عقد معاهدات مع الشيوخ المحليين مشابهة لتلك التي كانت تجرى بشأنها مفاوضات بين بريطانيا وابن سعود في سنة ١٩١٥ . وهذه المعاهدات تضمنت ضماناً ضد العدوان الذي لم يقع نتيجة استفزاز من قبل قوى أجنبية . وذلك نظير أن يتعهد الشيوخ بعدم التعامل مع القوى الأجنبية أو منحها امتيازات إلا بموجب نصيحة البريطانيين غير المتحفظة . وإلى جانب ذلك كان على الشيوخ المحليين أن يلتزموا بحماية الطرق التجارية على نحو ما كان عليه الحال في المنطقة المتاخمة لعدن في جنوب غرب الجزيرة العربية (١) . ورأى البريطانيون إمكانية تحويل العراق إلى ما كانت عليه الأحوال في شبه

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ص ٤٢٦ .

الجزيرة العربية (١) ، غير أنه كان من الصعب عليهم أن يتصوروا إمكانية استمرار بغداد كمركز تجارى ، وهذا ما جعلهم أيضا يتوقعون ضرورة القيام بعمليات عسكرية داخل العراق ، رغم توقعهم أيضا بأنها ستكون باهظة التكاليف ولن تعود عليهم بفائدة تذكر . كما رأى البريطانيون أن القبائل العراقية ستكون تحت رحمة أية قوة تختار أن تسيطر عليهم من ناحية الشمال .

ب - كذلك رأى البريطانيون في حكومة الهند إمكانية إنشاء دولة مماثلة للدولة هندية محلية تحت رئاسة رئيس محلى أو مستقدم من الخارج مع مقم بريطانى في العراق . وتوقعوا أن ثمة صعوبات كان من شأنها أن تثور على نحو ما سبق الإشارة إليه في حالة عدم وجود مقم بريطانى (٢) . غير أنهم رأوا أن وجود مقم بريطانى له سلطات استشارية فحسب كان ينطوى على تحميلهم مسئولية من العسير عليهم تحملها خاصة وأنها لم تكن لتعود عليهم بأية فائدة .

ج - وأخيرا رأى البريطانيون في حكومة الهند تعيين حاكم صورى مع ادارة بريطانية فعالة إذا توفر رجل يلقى لمثل هذا المركز المرموق الرضا التام . وإن كان هذا الأمر الذى سبق أن مارسه البريطانيون في مصر لم يعتبر وهمرضا في مزاياه ، وهو تحايل سياسى قلم عهله وبلى .

وهكذا لم يبق أمام البريطانيين من الناحية الثالثة سوى حل واحد ينحصر في ضم العراق إلى فارس التى كانت تعتبر من علة نواح الوراثة الطبيعية للعراق من وجهة النظر البريطانية . واعتبر البريطانيون أن هذه الفكرة جذابة ولكنها بدت مع التجربة التى عاشوها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٤١٠ - ٤١١ .

(٢) I.O.L., B. 213, Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 8.

غير عملية بالمرّة . كما لم يكن من المؤكد أن تكون حكومة فارس قادرة على المحافظة على وحدة الأراضي التي كانت تمتلكها ، ومن الصعب تبرير تسليمها لأراض جديدة لإدارتها بمعرفتها . وعلى أية حال فقد رأى البريطانيون آنذاك أنه ليس من الضروري أن تكون الإدارة في العراق لفارس ، ومن هنا توقعوا أن يزودهم «بيرار Berar» في «حيدرآباد» بحل للمشكلة .

وكان البريطانيون يتوقعون أن توضع العراق تحت السيادة الفارسية ، ولكنها توجب لبريطانيا العظمى بصفة دائمة مقابل إيجار مجز . ولكنهم تساءلوا عما إذا كان ذلك ممكنا تحقيقه من الناحية العملية في حالة ما تكون السيادة أجنبية مثل وضع حيدرآباد (حيث أنيطت السيادة لبرار) ، ورأوا أن ذلك كان يحتاج إلى دراسة دقيقة نظرا لما ينطوي عليه هذا الأمر بالتأكيد من صعوبات إدارية ودولية جسيمة . غير أنهم رأوا أن ذلك يمكن أن يكون عمليا على شرط واحد وهو أن يكون الإيجار مطلقا ودائما وغير مرتبط بأية تعهدات أو تأكيدات تتعلق باستعادة نهائية ، أو أنه تحت أي شروط تحول للسيادة أي حق - ولو صوري - للتدخل في العلاقات الداخلية والخارجية للمنطقة المؤجرة . ورأى البريطانيون أن هذا الأمر ضروري للغاية نظرا لأنهم كانوا يعتقدون أن فارس كدولة مضطربة أن تدخل تحت النفوذ والسيطرة الروسية بصفة مضطربة . وفي حالة ما إذا كان هذا الأمر سيرضى «غرور الطاووس الفارسي» فقد كان ذلك موضوع آخر ، ولاشك أن مقدار الإيجار كان سيؤثر تأثيرا واضحا في هذا الموقف .

لقد كان البريطانيون يرون في مسألة العراق في بداية الحرب العالمية الأولى بأنها من علة نواح تشبه مسألة السودان بعد إعادة فتحه في نهاية القرن التاسع عشر . ولكن أي حل مماثل لحل مسألة العراق كان غير مرغوب فيه

من وجهة النظر البريطانية آنذاك حتى لو كان عمليا ، ذلك لأن مصر حقيقة
تحملت مسئوليات معينة إزاء السودان ، في حين أن فارس لم تكن تستطيع
في ذلك الوقت أن ترتضي بأية مسئولية إزاء العراق مما جعل البريطانيين يرون
أن ضم العراق في هذه الحالة لا يعدو أن يكون خرافة ما لم يتسبب في فشل
الهدف المنشود . وعلى العموم فإن كافة المقترحات لم توفر مختلف المزايا التي
يسوقها المناهون بحل يلقي أقل اعتراض أو مقاومة . وهذا لم يبق بديلا لعملية
الضم للإدارة البريطانية ، مما جعل البريطانيين يتساءلون عن كيفية وضع هذه
الإدارة المقترحة للعراق موضع التنفيذ بعد ضمها لبريطانيا (١) .

وقد رجح سكرتير القسم السياسي بوزارة الهند في مذكرته التي رفعها
إلى الحكومة البريطانية في الرابع عشر من مارس ١٩١٥ أن النظام الأوضح
هو ادماج العراق في الامبراطورية الهندية . ذلك لأن الهند هي أقرب الممتلكات
البريطانية إلى العراق ، وأنه يجب أن تكون الهند هي قاعدة الدفاع عن العراق
إذ كانت علاقة الهند بالعراق علاقة وثيقة ودائمة ، وعن طريق المقيم السياسي
في بغداد آنذاك إحتلت العراق مكانا مرموقا في السياسة المحلية . كذلك كانت
المشاكل الإدارية التي تنتظر الحل هي تلك التي تعرفها حكومة الهند البريطانية
وتألفها . غير أن سكرتير القسم السياسي أوضح في مذكرته لحكومته أن ثمة
مساوئ خطيرة كانت موجودة آنذاك من شأنها إضافة مسئوليات أخرى على
عاتق حكومة الهند ، حتى أن بورما كانت عبارة عن «طفلة غريبة» عن
حكومة الهند ، وأن ممتلكات شامعة مترامية الأطراف بإمكانيات فياضة لا
ينضب معينها يفصلها الخليج (الفارسي على نحو ما ورد بالوثيقة) على طوله

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret (1)
Department, 14th March 1915, p. 9.

ولا يستبعد منها أن تضيف تعقيدات إدارية خطيرة إلى النظام المعقد فعلا لحكومة الهند البريطانية ولا يمكنها أن تنتظر الرعاية الكافية التي تبرر تبعيتها لحكومة تابعة أصلا لبريطانيا . ولم يخف البريطانيون مخاوفهم من أنه لا يستبعد أن تشهد الهند في السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى تغييرات دستورية بعيدة المدى كان من الممكن ألا تتمشى مع الإدارة الجيدة ذات الكفاءة العالية لمستعمرة في أولى مراحل نموها كالعراق . هذا بالإضافة إلى أنه كان من المؤكد أن النمط المطلوب من الإدارة العراقية ليس هو نوع الإدارة الهندية تماما . ذلك أن الدستور المعقول بل والمنصف للغاية — من وجهة النظر البريطانية آنذاك — كان يتمثل في وجود حاكم عام يتمتع بنوع من الاستقلال الذي يتمتع به حاكم عام السودان ، وبنفس الطريقة قد يكون من الممكن تشكيل مجلس استشاري صغير معه . ولما كانت المساحة صغيرة والإدارة بسيطة ، فإن هيئة الأوروبيين في جهاز الإدارة هي أصغر جدا من أن تكون متميزة (أى يكفى حوالى اثني عشر رجلا) إذا كان الأمر كذلك ، فيمكن توظيفهم بالاشتراك وعمل تبادل مع الحلقة الملنية في السودان .

وتوقع البريطانيون في حكومة الهند أن السلطة الحاكمة أو المراقبة في العراق ستكون من إختصاص وزارة الخارجية ، ولهذا فإن دواعي الاعتراض على هذا الترتيب — من وجهة النظر البريطانية — تتمثل في صعوبة تدبير الاعتمادات . وكان البريطانيون يتوقعون آنذاك أن سنوات عديدة ستضى قبل أن يصبح العراق معتمدا على نفسه ، وأنه كان لابد من إنفاق رأس مال كبير في البداية . ولاشك أن احتياجات العراق قد تواجه من حكومة الهند بطريقة أفضل من الخزانة البريطانية . غير أن سكرتير القسم السياسى لوزارة الهند أوضح كذلك أن المسؤوليات والأعباء المالية التي تتحملها حكومة الهند

جسيمة فعلا ، ولو أنه مما لاشك فيه أن الهند كانت ستكسب الكثير من وراء الحصول على هذه الممتلكات الجديدة في العراق ، إلا أن امكانية تبرير ، وتسوية إيراداتها في هذا المجال كان أمرا مشكوكا فيه . وقد أوضح سكرتير القسم السياسي لوزارة الهند في مذكرته أنه لم تكن توجد أرقام قريبة العهد في تسجيلها من تاريخ كتابته لمذكرته في سنة ١٩١٥ ، ولكنه أشار إلى أنه في سنة ١٩٠٣ كانت إيرادات ولايتي بغداد والبصرة أقل من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ، بينما كانت النفقات تفوق هذا المبلغ بكثير . (١)

عاشرا : المنطقة المحمية :

بعد أن استقر إتجاه البريطانيين في الهند لضم العراق فقد كانت هناك بعض الاعتبارات الخاصة بالمساحة التي ستم ادارتها بعد ضم الاقليم لبريطانيا ، وطبيعة هذه الادارة . وقد بدا أنه إذا كان من المحتم حصر المساحة في أضيق نطاق ممكن ، فإنه من ناحية أخرى يستحيل على البريطانيين أن يتركوها على نحو ما ورد بتقاريرهم في وسط بلاد لا صاحب لها . ذلك أن الطبيعة زودت العراق بحدود طبيعية من الناحيتين الجنوبية والشرقية ، ولكن من جهتي الشمال والغرب لم يكن يوجد سوى خطوط لحدود ممتدة عبر القفار .

وقد لمح سكرتير القسم السياسي إلى ذلك في مذكرته من قبل ، حين أشار إلى أنه نظرا لأسباب قبلية كان يتحتم على البريطانيين أن يملؤا سيطرتهم السياسية في شكل محمية في نطاق هذه الحدود . غير أنه تساءل بعد ذلك عن الملبى الذي يستتف عنده تلك السيطرة السياسية . وقد رأى إجابة على هذا

L.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 10.

التساؤل ألا ينبغي أن تتوقف هذه السيطرة السياسية حتى تصل إلى النقطة التي تبدأ منها السيطرة السياسية لقوى أخرى مجاورة . وأنه لا أن يكون في هذه التسوية أية أطراف ممزقة الانتماء ، وحيثما لم يكن نفوذ البريطانيين قد إمتد بالتحديد إلى هذه الأطراف فمن المؤكد آنذاك أن القوى المجاورة كانت بصدد أن تمتد إليها نفوذها . وكانت هذه القوى تتمثل في كل من روسيا وفرنسا ، ولقد سبق له مناقشة موقف روسيا في مذكرته . لهذا رأى أنه إذا كانت أرمينيا وكرديستان مستقعات في قبضة روسيا فإن المحمية البريطانية كان ينبغي لها أن تمتد إلى التلال الواقعة شمال جبل «سنجار» . وكما سبق له أن أوضح من قبل فانه لم يكن يوجد خط مستقيم مرضى هناك ، لأن الأكراد كانوا يرتادون هذا الحزام الحصب صيفا ، على أن ذلك كان يمثل حالة مؤقتة كان مصيرها إلى الزوال متى استقرت الزراعة بصفة مستديمة . أما بالنسبة «لنصيبين» و«الموصل» اللتان كان سيتحتم أن يكون بها مقيم بريطاني . وكذلك أعالي نهر دجلة إلى النقطة التي يصبح فيها الرى ممكنا ، فقد كان ينتظر لها أن تكون داخل نطاق النفوذ السياسى البريطانى . على أن هذا الأمر له أهميته . ولو أنه لعدة سنوات تالية لم يكن هناك تفكير فى ادخال الرى شمال جبل «ماردين» وترجع هذه الأهمية إلى أنه ليس من السلامة فى شىء السماح بأن تقع منطقة أعالي مياه النهر التي يتوقف عليها رخاء الدلتا بالضرورة فى يد قوة أجنبية تحت سيطرتها .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسى فى مذكرته أن تجارة الموصل يمكن أن تجد منفذا لها عن طريق ميناء الاسكندرونة الذى يعتبر المنفذ الطبيعى لكل الطرق التجارية المتجمعة والمتمركزة فى حلب . مما يحتم على البريطانيين فى حالة عدم استطاعتهم السيطرة عليه بأنفسهم ضرورة العمل على أن يصبح

ميناء حرا . وفي هذه الحالة فقد رأى البريطانيون أن محييتهم في العراق ينبغي لها أن تمتد إلى حدود مجال النفوذ الفرنسي . وهنا تساءل سكرتير القسم السياسي عن المطالب التي كان ينتظر أن تصر عليها فرنسا والتي رأى أنها تبلورت في رغبة الفرنسيين في السيطرة على سوريا ورمافلسطين كذلك (١) . وفي تلك الحالة فقد رأى أن نهر الفرات من «تل كوجك» إلى «دير الزور» يمتد تجاه الجنوب بحيث يشتمل على موطن «العنايزة» ويمتد كذلك إلى خط عرض ٣٠ شمالا بحيث يحدد ما فيه الكفاية حدود مجال كل من النفوذ البريطاني والفرنسي بينما خط عرض ٣٠ شمالا والواقع غربي الكويت كان محددًا للحدود من جهة شبه الجزيرة العربية . وفي شبه الجزيرة العربية فإن المصاعب كان من شأنها أن تثير نتيجة للعداء الوراثي بين ابن الرشيد وعبد العزيز آل سعود ، مما كان يستوجب التوفيق بينهما إلى حد ما إذا كان الاثنان قد اختارا الانضمام إلى معسكر البريطانيين آنذاك . ولهذا فقد كان على البريطانيين دفع عبد العزيز آل سعود للانضمام إلى صفهم بموجب المعاهدة التي كان التفاوض بشأنها لا يزال جاريا وإن كان يخشى أن هذه المعاهدة من شأنها أن يلقي ابن الرشيد بنفسه في أحضان المعسكر الآخر . وكانت الدولة العثمانية آنذاك قد انضمت إلى المعسكر المعادي للول الوفاق ولكن كان من المتظر في المستقبل عدم توفر طرف آخر له مصلحة أن يضرب جانب آخر (٢) ، مما كان يستلزم تحديد حدود عبد العزيز آل سعود تحت الرعاية البريطانية فقد يترتب على ذلك حل هذا الصراع على السلطة في قلب الجزيرة العربية من وجهة النظر البريطانية.

(١) هكذا أبدى سكرتير القسم السياسي بوزارة الهند في مذكرته المشار إليها توقعاته برغبة الفرنسيين في السيطرة على سوريا واحتمال رغبتهم في السيطرة على فلسطين كذلك ، وكان هذا تصور حكومة الهند بالنسبة لوضع فلسطين قبل صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ .

I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (٢) Department, 14th March 1915, pp. 10, 11.

أما بالنسبة للساحل الغربى لشبه الجزيرة العربية فقد كان البريطانيون يتوقعون قيام «الشريف حسين شريف مكة الكبير» بالثورة على الوجود العثماني وتنصيب نفسه سيدا على الحجاز . أما فى جنوب الحجاز فقد تعهد البريطانيون بتقديم التأييد السياسى والعسكرى للسيد محمد الادريسى وضمان استقلاله فى عسير كما عقد البريطانيون معاهدة حماية مع شيخ ماوية فى أقصى جنوب اليمن . وبين ماوية وعسير كان يتمركز الامام يحيى على الهضبة اليمنية مما استوجب على البريطانيين أسماؤه على نحو ما حتى يستتب السلام فى اليمن وخاصة فى المنطقة المتاخمة لعدن (١) .

وتجدر الإشارة إلى أن البريطانيين كانوا فى بداية الحرب العالمية الأولى ينظرون إلى اليمن على أنها منطقة خطرة ذات امكانيات هائلة ، وإن كانوا قد أكلوا لعرب اليمن أنهم لم يعتزموا أن يوسعوا حدود ممتلكاتهم فيها . وكان البريطانيون يدركون أن إيطاليا كانت ترغب فى السيطرة على اليمن ولكنهم كانوا يعلمون أن العرب يكرهون إيطاليا أشد من أية قوة أوروبية أخرى مما جعلهم لا يتورطون فى أى عمل من شأنه أن يؤدى إلى سيطرة إيطاليا على اليمن الأمر الذى كان كفيلا بأن يفقد كل عربى من عدن إلى مكة ثقته فى بريطانيا . ورأى البريطانيون آنذاك ناحية أخرى لا يوجد عربى يمكن لبريطانيا أن تنصبه هناك سوى الامام يحيى الذى كانت تقوم مطالبته بحكم بلاده على أسس قوية . ورغم أن الامام لم يقدم للبريطانيين أية مساعدة إلا

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : الحكم العثماني فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، ص ٣٥٩ .

أنهم كانوا مضطرين دفاعا عن النفس أن يدعموه بشرط التوفيق بين مطالبه ومطالب كل من الادريسي في الشمال وشيخ ماوية في الجنوب .

لقد رأى البريطانيون في بداية الحرب العالمية الأولى أن يملأوا حدود محمية عدن من ناحية الشمال الشرقي عبر الصحراء بحيث يقابل خط الحدود خطا آخر مرسوما من ناحية الجنوب على مقربة من «العقير» سبق أن قبلته الحكومة العثمانية كتحديد وتميز لأقصى نقطة تطالب بها في الجنوب . وكانوا يتوقعون أن هذا الخط كان ينتظر له أن يستعمل لتحديد مجال نفوذ عبد العزيز آل سعود الذي كان من المتوقع له أنه سيرث جميع ممتلكات الدولة العثمانية في وسط شبه الجزيرة العربية (١) ، كما هو الحال مع الإمام يحيى في الهضبة اليمنية (٢) ، وأن هذا المجال كان سيتطلب تحديدا أكثر لارضاء مطالب شيخ الكويت التي ضحى بها للضرورات السياسية في مفاوضات سبق أن جرت مع الدولة العثمانية . أما المنطقة الساحلية المسماة بالقطيف التي كانت تحت سيطرة ابن سعود فكان يتوقع لها أن تنتهى عند جبل «البحرى» بدلا من جبل «منيفة» بينما كان ينتظر أن تعاد «أم قصر» و «صفوان» في الشمال إلى شيخ الكويت . وتجدر الإشارة إلى أن الساحل الممتد جنوب الاحساء ونجد عبر الصحراء كان يخضع للنفوذ البريطانى فيما عدا «قطر» التي خولت حكومة الهند أن تعقد معاهدة مع شيخها ، هذا بالإضافة إلى مسقط التي كانت تضمن كل من فرنسا وبريطانيا استغلالها . ولو لم يكن الثمن غاليا لكأن من الأفضل لبريطانيا انتهاز هذه الفرصة لابعاد فرنسا من مسقط .

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ١٧٠ .
(٢) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩ .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته لحكومته أنه كان مبدأ أساميا فى السياسة البريطانية أن تترك بريطانيا الخلافة وشأنها كمسألة داخلية بحجة للمسلمين وذلك دون أن تعلن موقفها فى هذا الموضوع (١) . وإذا كانت القاعلة هى أن الممالك للامان الإسلامية المقلمة يصبح بحكم الأمر الواقع خليفة للمسلمين ، فان «شريف مكة الكبير» إذا انفصل بطريقة حاسمة عن الدولة العثمانية فانه يصبح الخليفة بحكم الأمر الواقع ولو بصفة مؤقتة حتى يتم قصر أجنحة الدولة العثمانية حتى تنهار مما تنفى معه وجود أية قوة إسلامية تملك المقدرة على رفض الشريف حسين كخليفة للمسلمين . غير أن البريطانيين توقعوا أن مصدر الخطر الوحيد الذى يهدد الشريف حسين إنما ينطلق من الجزيرة العربية نفسها ويتمثل فى الزعيم الوحيد القادر على تحدى مطالبه وهو عبد العزيز آل سعود .

وقد أكد «كابتن شكسبير» Captain Shakespear ، فى تقرير كتبه قبل وفاته بوقت وجيز موقف البريطانيين إزاء قضية الخلافة فقال : «إننا لن نحتاج إلى أن نخشى من محاولة ابن سعود أو أسرته المطالبة بهذا اللقب - وهو لقب الخلافة - بدون وجه حق» . ذلك أن السلفيين يعترفون فقط بالخلفاء الراشدين الأربعة الأوائل ، وأتجاه الرأى العام العربى كما عرف عند «شكسبير» هو أنه إذا صح أن أنور باشا كان بصدد عزل السلطان العثمانى آنذاك كما دلت على ذلك البوادر «فان الخلافة بالمواقفة الاجماعية للمسلمين ستعود إلى أسرة من سلالة بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى مكة، والى كان على رأسها الشريف حسين ، والذى أشعر أنه سيدال تأييد ابن سعود فى

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ص

مثل هذه الحالة أكثر من معارضته وخصومته» (١) . وكان من الممكن في مثل هذه الحالة أن تكون المسألة — من وجهة النظر البريطانية — قد حلت ذاتيا ، وكما يرغب البريطانيون ، ولصالح صديق لهم آنذاك وهو الشريف حسين الذي تكفلت بريطانيا بتأمينه ضد أى هجوم أثناء الحرب العالمية الأولى (٢) . وتوقع البريطانيون في حكومة الهند أن محصلة كل هذه الاعتبارات السالفة الذكر هي فرض حماية بريطانية على نصف قنار وبراى سوريا وكل شبه الجزيرة العربية . وإذا كان ذلك قد بدا عسيرا وغير مستساغ إلى حد ما آنذاك فإن المناقشات التي طرحوها حول ما تعنيه كلمة «حماية» كان لابد بها أن تصل إلى تحديد صيغة مقبولة يتحقق معها الاستقرار نظرا لعدم وجود حدود طبيعية للمناطق التي تديرها بريطانيا في العراق ، فضلا عن حالة الترحال وطبيعة القبائل الرحل ، فإن فرض حماية مباشرة على الأراضي المجاورة هو البديل الوحيد لضم منطقة أكثر اتساعا . ولذلك ففي اتجاه شمال خط «فتحة — عنه» وفي اتجاه غرب نهر الفرات لابد من الاتفاق مع القبائل لتأمين طرق التجارة سواء أكانت طرقا أم خطوطا حديدية ولتنظيم حقوق الرعى ولمنع هذه القبائل من أن تكون أداة للتآمر في يد اللول المجاورة التي يمكن أن تكون مواقفها مريبة . وعلى أية حال فيجب تنفيذ ذلك مهما كان ينتظر أن يحدث في شبه الجزيرة العربية آنذاك .

غير أن البريطانيون توقعوا أنهم إذا وصلوا إلى قلب شبه الجزيرة العربية ذاتها فإنهم كانوا سيحصلون الموقف مختلفا تماما ، ذلك نظرا لما كان لهم من علاقات بموجب المعاهدات التي عقدت مع حكام مناطق الساحل الشرقي

(١) I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 11.

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

والجنوبي للجزيرة العربية من الكويت وحتى عدن . وكانت هذه الأراضي ذات قيمة حيوية بالنسبة لتأمين موقفهم في الخليج العربي وللمحافظة على مواصلاتهم إلى الهند . ولم يكن يوجد على الاطلاق أى سبب يحمل البريطانيين على الاتصال بالقبائل التي كانت تقطن أواسط الجزيرة العربية فيما عدا اهتمامهم بالأراضي الساحلية . ذلك لأن البريطانيين لم تكن لديهم في الداخل مصالح على الاطلاق . أما بالنسبة للمعاهدة التي كانت تجرى بشأنها المفاوضات مع عبد العزيز آل سعود فقد أملاها استيلاؤه على ساحل القطيف . ولم تكن لدى البريطانيين رغبة ولا مقبرة على التدخل في شئون زعماء المناطق الداخلية في الجزيرة العربية . . كما أن هؤلاء الزعماء لم تكن لديهم أية نية للسماح بالتدخل في شئونهم على الاطلاق . لقد كان هؤلاء الزعماء كما قال «كابتن شكسبير» عن عبد العزيز آل سعود ولو أنهم بلرجات متفاوتة : «أنهم مفعمون بالوطنية لبلادهم وبإيمان عميق بدينهم ورغبة عارمة في أن يخلصوا أفضل ما عندهم لشعوبهم . إن ما كانوا يريدونه هو أن تكون جزيرة العرب للعرب . وكل الذي كانوا يرغبون فيه هو ضمان عدم الهجوم عليهم من البحر . وأن يذل البريطانيون مساعيهم الحميدة في استخلاص استقلالهم عند التسوية في نهاية الحرب» . وقد رأى البريطانيون آنذاك أنهم كانوا في موقف يمكنهم معه أن يخلصوا ذلك لهؤلاء الزعماء — وهو ما سبق أن وعدوا به عبد العزيز آل سعود وحاكم ماوية والادريسي وشريف مكة — وكان عليهم أن يكملوا شبكة اتصالاتهم مع زعماء الجزيرة فهو الأمر الأقل خطورة بالنسبة لهم . ورأى البريطانيون آنذاك أن بسط الحماية البريطانية على الجزيرة العربية لا يعلمو أن «تكون جزيرة العرب للعرب تحت رعاية بريطانيا العظمى» (١) . وفي

I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 11.

إعتقادنا أن هذا هو أقصى ما كان في استطاعة البريطانيين تحقيقه حفاظا على مصالحهم ووفقا للظروف الموضوعية في الجزيرة العربية التي ما كانت تسمح بتحقيق أكثر من ذلك آنذاك .

حادى عشر - فارس :

رأى البريطانيون في حكومة الهند في بداية الحرب العالمية الأولى أن مسألة العراق كان لابد لها أن تثير بالضرورة مسألة فارس . ذلك لأن تحييد أو احتلال منطقتي عربستان ولورستان كان ضروريا وحيويا من أجل تأمين مدينة البصرة على نحو ما بدا لهم واضحا آنذاك . هذا فضلا عن أنه كان من الواضح كذلك أن روسيا التي كانت تحتل «أذربيجان» آنذاك ولو أنها احتلت كل الجانب العثماني الشرقي من الخلود والممتد حتى مدينة «خانقين» فإن ذلك كان من شأنه أن يقوى قبضتها على شمال فارس في ذلك الحين . ولهذا رأى البريطانيون أن الوقت قد حان آنذاك للاتفاق مع روسيا ، حتى لا يحدث صدام بين الدولتين في المستقبل .

ومن المعروف أن تجربة السنوات السبع التي سبقت الحرب العالمية الأولى أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ليسهم بأنه لا يمكن أن تتم تسوية مرضية إذا لم تستبعد المنطقة المحايدة بينهما . وكان هناك سببان - من وجهة النظر البريطانية - لإنشاء هذه المنطقة . أولهما يتلاني البريطانيون توسيع نطاق مسؤولياتهم بدور مبرر . وثانيهما تلافهم لوجود جلود مشتركة بين منطقة نفوذهم ومنطقة نفوذ روسيا في القارة الآسيوية آنذاك . على أن استمرار استحواذ البريطانيين على حقول البترول «الانجليزية - الفارسية» في الطرف الآخر من فارس قد أبطل السبب الأول . أما السبب الثاني فقد كان بمثابة خرافة - من وجهة النظر

البريطانية - رأوا أنها كانت لا تزال تتردد في المكاتب المختصة ، بينما كانت قد فقدت واقعيتها عالميا . وإذا كانت التجربة التي أكتسبها البريطانيون في النصف الأخير من القرن السابق لقيام الحرب العالمية الأولى تعلم شيئا فلاشك أن ذلك كان يتمثل في عدم جلوى وجود الدولة الحاجزة « Buffer State » ، وبالتالي المنطقة الحاجزة « Buffer Zone » ، وأن الخطة التي سبق أن أوضحها البريطانيون - كما ورد ذلك في مذكرة سكرتير القسم السيامي بوزارة الهند في الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ - لتسوية أوضاع الجانب الشرق الآسيوي للدولة العثمانية كانت تهدف إلى استبعاد «الدولة الحاجزة» . وكان يقصد بذلك عدم ترك أية مناطق محايدة أو أراضي لا صاحب لها ، وكان من المعتقد لديهم أنهم كانوا في سبيلهم للتخلص من تصادم الآراء في فارس بأن يفعلوا نفس الشيء هناك . ولكن إلغاء المنطقة المحايدة كان يمكن أن يكون مشمرا وفعالا لتحقيق هذا الهدف إذا كان يسود آنذاك مفهوم أن لكل قوة الحرية في أن تفعل ما تشاء فيما تملكه .

غير أن الصعوبة التي واجهت البريطانيين آنذاك كانت تكمن في الوصول إلى تقسيم عادل - من وجهة نظرهم - للمنطقة المحايدة . ذلك لأن مصالح البريطانيين آنذاك كانت موزعة جغرافيا إلى درجة كان يكاد يبدو مستحيلا معها أن يتركوا جزءا منها ، ففي أقصى الغرب كانت تعتبر «لورستان» و «عربستان» ضروريتان لأمن العراق الأدنى ، كما أنها كانت تمثل الأقليم الذي استثمر فيه وأنفق مليونان من الجنيهات . وفي الوسط كان من العسير على البريطانيين أن يروا كيف يستطيعون أن يعطوا إلى روسيا أي شيء جنوب «اصفهان» بدون أن يجعلوها على مقربة من الخليج العربي بحيث تشكل خطرا

عليه . وفي نفس الوقت يسلمون أمام أنفسهم طريق الدخول إلى الشمال سواء عن طريق «الاهواز - اصفهان» أو عن طريق «بوشهر - شيراز - اصفهان» (١).

وفي أقصى الشرق لم يكن يوجد شيء يمكن للبريطانيين أن يلقموا بدون أن يمهلوا الطريق لروسيا لتتقدم خطوة تجاه «سمستان» ودون أن يضعوا شريطا من الحدود الأفغانية خلف «هرات» في قبضتها . وواضح أن البريطانيين من وجهة نظرهم - قد بالغوا في تقدير المساويء والعيوب المادية التي كان يمكن أن تتعرض لها مصالحهم ، غير أنه كان من المؤكد أن ذلك سيؤثر على تلك المصالح أسوأ تأثير ممكن .

وقد رأى البريطانيون أن الأمر في حقيقته ، وبعيدا عن انقلوبة على أعطاء أى شيء لروسيا كان يعنى أن وجوب علم القيام بمحاولة لإبعاد «أصفهان» عن الروس كان مسألة تستحق النظر . ذلك أن أمن وسلامة حقول النفط ، فضلا عن ضمان السلام في «عربستان» ، وحماية طريق شركة «لينش Lynch» ، وتجارتها عبره كانت تمثل بعض المزايا التي استخلصوها من ولاء «قبائل» «بختياري» . ويبدو أنه كان لا مناص أمامهم - إذا بقيت «أصفهان» تحت النفوذ الروسي - من أن قبائل «بختياري» إن عاجلا أم آجلا كان من شأنها أن تدعن للسيطرة الروسية .

وفي ذلك عبر (م. سازونوف M. Sozonof) في حديثه مع «سيرج. بوتشانان Sir G. Buchanan» في يناير سنة ١٩١٥ أن روسيا كانت تحصل

I.O.L., B. 213., Secret; Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office. 14th March 1915, p. 12.

على كل ما تريده في مارس آنذاك دون التصرف فيها كما تشاء فإذا أعطيت الفرصة لاطلاق يدها هناك . وإذا أخذ البريطانيون في الاعتبار أن الأرض الغنية التي تريدها روسيا في نطاق الحدود العثمانية الفارسية . فانه كان يمكنهم أن يتصوروا أن روسيا كانت سوف تقنع بترك «أصفهان» والمنطقة المحايدة لهم . وعلى أية حال فقد بدا للبريطانيين من الأفضل أن يروا روسيا هي التي تضغط وتعمل وأن يدعوها تتقدم بمقترحاتها أولا (١) .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسي أنه قد استند في مذكرته التي عرضنا فحواها إلى معظم المصادر ذات المستوى الرفيع حول هذا الموضوع . كما أشار إلى أنه حصل على أعظم معاونة من خلال محادثاته الشفوية مع شخصيات لها معرفة وثيقة بظروف المنطقة الشرقية من الدول العثمانية من أمثال «ميس جرتروود بل Miss Gertrude Bell» و«ليفنتانت كولونيل ف.ر. مانسل Lieutenant Colonel F. R. Mansell» و«ميسر آرثر تود Mr. Arther Tod» مدير شركة «لينش Messers Lynch» في بغداد . كما قام «ميسر أندرسون Mr. Anderson» بالقسم السياسي بحكومة الهند البريطانية بأعداد الخريطة - الموضحة للمنطقة والتي ألحقت بمذكرته .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة جهود أخرى قد بذلت من قبل رجالات حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى من أجل تحديد معالم التسوية المتعلقة بمستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية . ومن هذه الجهود وضع مخطط استراتيجي للدفاع عن العراق بعد أن يتم نجاح البريطانيين في

L.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 13.

ضمه إلى ممتلكاتهم . وتعبّر عن هذا الاتجاه لديهم تلك المذكرة التي أعدها «جنرال سير إدموند بارو General Sir Edmond Barrow» بشأن الدفاع عن العراق في اليوم السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ . والتي ألحقها نائب ملك بريطانيا في الهند بمذكرته التي أرسلها إلى حكومته في لندن في اليوم السابع عشر من نفس الشهر . وقد أوضح «بارو» في بداية مذكرته أن «سير أ. هرتزل Sir A. Hertzl» قد أعد دراسة حول المستقبل السياسي والمناطق المجاورة لها في شرق الدولة العثمانية وأوضح أنها كانت تتطلب معرفة الظروف العسكرية المؤثرة بكل دقة . وقد حاول أن يبدي آراءه في هذا الصدد بإيجاز قدر المستطاع ، ولكنه أظهر أنه لم يكن يستطيع أن يحدّد نفسه في الحدود الجغرافية التي حددتها هذه المذكرة . حيث أنه أدرك أن مسألة الاسكندرونة وارتباطها بمشكلة الخط الحديدي حتى الخليج العربي بدأت تثار حينذاك . وهناك من كانوا يعتقدون بأن السيطرة على الخط الحديدي من البحر المتوسط وحتى الخليج يجب أن تكون للبريطانيين ، وأنه لهذا السبب كان من الضروري الحصول على الموقع البحري والاستراتيجي الممتاز للاسكندرونة التي لا تتحكم فقط في أبواب «قيليقيا التاريخية» بين آسيا الكبرى وآسيا الصغرى ، بل إنها كانت تهدد من ناحية أخرى الطرق المؤدية إلى أنطاكية وحلب والموصل وديار بكر وأرضروم . ولاشك أن فكرة احتلال هذا المركز المسيطر في الاسكندرونة كانت فكرة رائعة - من وجهة النظر البريطانية - غير أن امتلاك البريطانيين لمركز متحكم مثل هذا الذي يهدد كلا من النفوذ الفرنسي في سوريا والنفوذ المتناقص لروسيا في أرمينيا كان من شأنه إن عاجلاً أم آجلاً أن يجعل المصالح البريطانية تتعارض مع مصالح حلفاء بريطانيا آنذاك . على أن هذا الاعتبار القوي كان من شأنه أن يضطر البريطانيين إلى نبذ الفكرة

المغرية والخطرة في نفس الوقت القائلة بوجوب تمركزهم واحتلالهم لقاعدة الاسكندرونة كاقتراح سياسي وعسكري لا يمكن تنفيذه ، ذلك لأن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يحمل البريطانيين بالتزامات عسكرية وإدارية أبعد بكثير من تلك التي كانت تفرضها أعباء البريطانيين ومسئولياتهم الكبيرة على إتساع العالم . (١)

وإذا تم للبريطانيين ضم الاسكندرونة في بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان من المتوقع أنهم سيتورطون في تحمل نفقات باهظة لا فائدة منها في إقامة الأرصفة وأحواض السفن والتحصينات هناك . بل أن البريطانيين كذلك كان عليهم أن يلتزموا آنذاك بالسيطرة والدفاع عن الخط الحليدي المتجه إلى بغداد وذلك فيما بين ميناء الاسكندرونة والموصل ، بينما كانوا سيصبحون في نفس الوقت متخبطين ومتعثرين في متاهة من المؤامرات السياسية المعقدة والمشاكل العنصرية الكردية والأرمنية والأناضولية والسورية التي لا شأن لهم بها . وتعتبر العراق ومصر مع فلسطين - كحلقة إتصال بينهما - من صميم المصالح البريطانية ، أما بقية الأقطار في شرق الدولة العثمانية فلم تكن كذلك آنذاك . ولهذا فإن البريطانيين وجنوا مطامعهم وطاقاتهم ستقتصر على الحصول على نفوذ متحكم في العالم العربي . وهكذا يصبحون بمثابة القوة التي تعتمد عليها كل العناصر الاسلامية هناك . فاذا قبل البريطانيون هذا الرأي ، فإن خط (الاسكندرونة - الموصل) كان من شأنه أن يصبح خط الحدود المثالي في شمال مجال نفوذهم في غرب آسيا . ومن وجهة النظر البريطانية البحتة فإن مثل

(١) أنظر الوثيقة الثانية الملحقة بالبحث :

L.O.L., B. 213., Secret, Note by General Sir Edmond Barrow on the Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, p. 13.

هذا الخط كان يمكن أن يمتد من البحر المتوسط من رأس الناقورة بين صور وعكا حتى نهر الفرات على مقربة من «دير» . ثم إلى الضفة اليمنى للنهر إلى «عنه» ، وعبر الجزيرة إلى حيث يشق نهر دجلة جبل «ماردين» وذلك على طول تلك السلسلة المنخفضة من التلال الممتدة على طول الحدود الفارسية . ومثل هذا الخط كان من شأنه أن يشمل كل فلسطين من «دان» إلى «بئر شقيب» وأعلى الأردن وقرية «حرمون» وكذلك واحة دمشق وتل تمر . وكان ذلك يجعل البريطانيين قادرين على إنشاء خط حديدى بريطانى مائة فى المائة من عكا أو حيفا عن طريق دمشق إلى بغداد والخليج . وهكذا كان بإمكان البريطانيين أن يتصلوا بالشبكة المصرية لاحتواء كل المنطقة العربية رابطين أوصال امبراطوريتهم الشرقية . وعلى أية حال فاذا كان هذا البرنامج الطموح فوق طاقة البريطانيين العسكرية فى بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان من المتوقع تورطهم فى صراع مع فرنسا آنذاك . وأن البديل المعقول الوحيد هو أن يقنع البريطانيون بالحصول على إشراف مطلق على العراق مستبعدين كل فكرة لإنشاء شبكات الخطوط الحديدية التى تربط بين تركيا ومصر ومكثفين بتسمية «كاليديا التقدمية» أى الدولة الكلدانية فى العراق القديم . ومع توفر القاعدة البحرية البريطانية فى البصرة أو الكويت فان إتصالا مع أوروبا عن طريق خط حديدى لم يكن بالأمر الجوهري ، وثمة مزايا لاحتلال البريطانيين للعراق كأقليم قائم بذاته منعزل فى شرق العالم العربى . منها أنه يمكنهم من الدفاع عنه بسهولة نسبيا ضد القوى المنافسة .

وقد أبدى «الجنرال سير إدموند بارو» انه كان يميل شخصيا إلى تحييد رأى القائل بهذا الاتجاه . وكان اعتقاده ينحصر فى أن ذلك كان هو رأى

الذى ينادى به «سير أ. هرتزل» . ولو أن «بارو» كان يتفق معه بصفة عامة فيما يتعلق بالحدود الشمالية لمجال النفوذ البريطانى . ولكنه لم يكن يقبل النتائج التى خلص إليها برمتها لأنه كان يشك فى إمكانية ضم كل هذا الاقليم إلى الامبراطورية البريطانية . وكان شكه هذا ينطلق من ثلاث اعتبارات : أولاها أن البريطانيين كانوا سيجعلون العرب غرباء والأتراك أعداء إلى الأبد . ثانيا : أن البريطانيين كانوا سيجعلون كل المسلمين يشكون فى سياستهم . وثالثها : لأن الدفاع العسكرى عن الطرق العليا والسفلى سيلقى برمته على كاهل بريطانيا . وقد أوضح «إدموند بارو» أن البريطانيين يجب أن يقتصروا على ضم جزء كبير من ولاية البصرة كأمر جوهري لأسباب عسكرية ، وبالنسبة للجزء الباقى فكان ينبغى ترك السيادة الاسمية للسلطان العثمانى ، إلى جانب وضع مندوب سائى بريطانى أو حاكم عام لبغداد تحت إشراف إدارة بريطانية . وفى الواقع كان مركز السلطان العثمانى بالنسبة للعراق مشابها لوضعه بالنسبة لمصر . وكان وضع ولاية البصرة مطابقا لوضع السودان إلى حد ما فيما عدا أنها كانت ستصبح أرضا بريطانية بشكل كامل .

وتجدر الإشارة إلى أن مزايا هذا المنهج من وجهة النظر البريطانية – كانت تنحصر فيما يلى :

أولا : أن البريطانيين كانوا سيكسبون الرأى العام الاسلامى وكانوا سيفتحون بابا للتضام بينهم وبين المتقنين العرب وباقي المسلمين .

ثانيا : أن البريطانيين كانوا سوف يتقنون إلى حد ما كرامة الدولة العثمانية ويساعدون على تأهيلها كدولة آسيوية .

ثالثا : أن البريطانيين كانوا سيتحدون إثارة غيرة أو مخاوف روسيا وفرنسا ، الأمر الذي كان من شأنه أن يحدث لو أنهم قاموا باحتلال الاسكتلرونة .

رابعا : أن البريطانيين كانوا يصدد إقامة أقطار حاجزة وفاصلة بينهم وبين كل من روسيا وفرنسا ، فالقطر الأول كان سينشأ في أرمينيا وكان من الممكن أن يصبح جزءا من كردستان ، أما القطر الثاني فكان في لبنان .

خامسا : كان البريطانيون يعتقدون بأن هذه الأقطار الفاصلة ستعتمد عليهم لضمان استمرار استقلالها . وبدون مساندة بريطانيا لها فإنها كانت ستلجأ في كيانات القوى المنافسة.

سادسا : رأى البريطانيون أن الدفاع العسكري عن العراق الأدنى كان من شأنه أن يصبح في نطاق إمكانياتهم (١) .

ولقد أكد «إدموند بارو» أنه يلزم تماما أن «الدول الحاجزة Buffer States» ليست دائمة ، ولكنها طالما بقيت فإنها تحقق غرضا مفيدا ، كما أن سيام وأفغانستان كانتا دولتين حاجزتين لأكثر من ربع قرن ، ولم تكن توجد أدلة ملموسة على أنهما كانتا ستعرضان مبكرا للانحيار . وبالمثل فإن العراق الأعلى قد شكل مثل هذا الحاجز لجيل واحد ، ولم يكن في مقدور البريطانيين أن يضعوا تشريعا للمستقبل كله . وقد أبدى «بارو» اهتمامه بالدرجة الأولى بالناحية العسكرية ولذلك فقد وضعها في مقدمة الاعتبارات . كما أوضح «بارو» أنه سبق أن قال بأن البريطانيين كان يجب عليهم أن يضموا

I.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the (1) Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, p. 14.

ولاية البصرة إلى منطقة نفوذهم بحيث تصبح النتيجة الطبيعية لذلك هي أن يتحملوا مسئولية الدفاع عنها . وكان يرى أن ذلك الأمر في طاقة البريطانيين خاصة إذا استطاعوا أن يفصلوا حدودهم عن أقرب قوة عسكرية مجاورة - وهي روسيا - بما لا يقل عن خمسمائة ميل . وكان إبتعاد البريطانيين عن القوى الأخرى من وجهة النظر البريطانية مطلوبا ومفيدا لبريطانيا إذا لم يصل بين الجانبين أى خط حديدي . وكانت مراكزهم العسكرية الرئيسية في «كوت العمارة» و «البصرة» مع حاميات قليلة في «القرنة» و «العمار» و «الناصر» . وكانت ستخصص فرقة «إنجليزية - هندية» لهذا الغرض حتى لو كان عليها أن تنهض بمسئولية الدفاع عن وادي قارون وحقول النفط الانجليزية - الفارسية .

وفيا يتعلق بولاية بغداد فقد رأى البريطانيون أنهم كانوا في بداية الحرب العالمية الأولى في حاجة إلى قاعدة مركزية عند بغداد أو بالقرب منها ، مع وضع مراكز ومخافر أمامية لحماية منشآت شبكة الري الكبرى التي كانت سوف تبدأ في الأقليم . كذلك وضع مخفر لحماية الطريق البري المتجه إلى فارس عبر «خانقين» ، وكان البريطانيون قد رأوا أن القوات المطلوبة لهذا الغرض يمكن تدبيرها من مصادر محلية كما هو الحال في مصر . مع توفير قوات «إنجليزية - هندية» لضمان المحافظة على سيادتهم العسكرية ، ويمكن توفير لواء مختلط من القوات البريطانية والهندية لتحقيق هذا الغرض .

وعقب «إدموند بارو» على مذكرته هذه بأنه لا يرغب في أن يلبى بمزيد من التفاصيل في موضوع كان لايزال أكاديميا إلى حد ما . كما أنه لم يكن قد اكتمل بعد ولكنه كان قانعا بأن يعرض بإيجاز ما تصوره أن يكون نقطا

رئيسية لسياسة بريطانيا إزاء الدولة العثمانية في أعقاب تحقيق سلام مبكر عندما
تنتهى الحرب العالمية الأولى على النحو التالى : —

أولا : أنه ينبغى على البريطانيين — آنذاك — الاحتفاظ بالدولة العثمانية
في آسيا كدولة حاجزة Buffer State هولكن بعد انتزاع المناطق التالية
منها : أرمينيا التى سوف تعطى لروسيا بالضرورة ، ولبنان الذى سوف تطالب
به فرنسا ، وولاية البصرة التى ستضم إلى إنجلترا ، بينما سيتم تقسيم الحجاز
واليمن بين مصر وبعض الأمراء العرب من أصلقاء بريطانيا مثل الأدريسى
وأمر لحج (١) .

ثانيا : أنه ينبغى أن تحول ولاية بغداد إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتى
على أن يتولى حكمه باسم السلطان العثمانى موظف إدارى بريطانى . ويكون
هذا الإقليم تحت الحماية البريطانية على أن يحكم بنفس الطريقة التى تحكم بها
مصر .

ثالثا : أنه ينبغى — آنذاك — تحييد فلسطين على أن تدار كإقليم يتمتع
بالاستقلال الذاتى من أقاليم الدولة العثمانية بواسطة لجنة دولية أو هيئة أو اتحاد
تحت حاية القوى المتحالفة — دول الوفاق آنذاك — وأنه كان للبريطانيين وضعاً
مشابهاً لذلك فى شنغهاى ولو على نطاق ضيق .

رابعا : أنه يجب أن تشترك — آنذاك — كل من بغداد وفلسطين وأرمينيا
ولبنان فى تحمل الديون للعثمانية .

خامسا : أنه كان يجب أن تحترم بريطانيا — آنذاك — أملاك السلطان
العثمانى الخاصة ومصالحه فى ولاية بغداد .

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ص ٣٠٨ — ٣٠٩ .

سادسا : أنه كان يجب إلغاء كل الامتيازات والمصالح الألمانية في الجانب الآسيوى من الدولة العثمانية على أن تؤول تلك الامتيازات والمصالح في بغداد والبصرة إلى بريطانيا ، وتلك التى في فلسطين إلى الولاية المستقلة المحايدة .

سابعا : أن تكون بريطانيا مسئولة مسئولية كاملة عن الدفاع عن إقليم بغداد وعن علاقاته السياسية مع ايران وشبه الجزيرة العربية .

ثامنا : أن تؤول المصالح الألمانية في الأناضول وشمال سوريا إلى الدولة العثمانية وبذلك تصبح هذه الدولة مالكة لما يسمى بخط حديد بغداد في تلك المناطق (١) .

وعلى أية حال فقد كان الحل الذى عرضه «إدموند بارو» أبعد كثيرا عن الطموح البريطانى . ولكن بدا له أن على البريطانيين أن يوافقوا بين مطالبهم وبين الوسائل المتاحة وما يتوفر من الضروريات . وفى تقديره — آنذاك — أنه يجب تجنب المطالب التى تفوق طاقتهم المالية والعسكرية ، بينما كان يجب على البريطانيين أن يحاولوا على قدر طاقتهم أن يبدوا فى موقف البطل بالنسبة للمسلمين بالحفاظ على الدولة العثمانية كدولة آسيوية مسلمة وبتعزيز قوة سلطان مصر حسين كامل وهيبة والأمراء العرب آنذاك .

وجدير بالذكر أن التمسك على الحكم العثمانى المباشر فى فلسطين فى بداية الحرب العالمية الأولى كان يشكل — من وجهة النظر البريطانية — إنجازا سياسيا كان من شأنه أن يرضى عنه الكثيرون من المسيحيين واليهود ، ولكنه كان

I.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the (1) Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, p. 15.

من شأنه أيضا أن يخلق لا محالة تنازعا واختلافا بين القوى العظمى ما لم تكن جميعها راضية — على قدم المساواة — عن الادارة البريطانية الجديدة هناك . ولاشك أن أية محاولة من إحدى هذه القوى لاكتساب مركز ممتاز في فلسطين كان من شأنه أن يثير استياء الدول الأخرى .

كان ذلك هو فحوى مذكرة «الجنرال سير إدموند بارو» بشأن الدفاع عن العراق وشرق الدولة العثمانية بوجه عام والتي رفعها إلى وزير الدولة لشئون الهند في السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ في مطلع الحرب العالمية الأولى (١).

وقد علق سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند على مذكرة «سير إدموند بارو» والتي عرضنا فحواها بأنه يتضح لديه أن وجهة نظر «بارو» كانت تنحصر في أن الدفاع عن المنطقة التي أقترح ضمها لبريطانيا في المذكرات السابقة والتي تشمل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية إنما هي داخلية في نطاق سيطرة القوات البريطانية بالفعل في بداية الحرب العالمية الأولى . ولذلك فقد أوضح أنه من وجهة النظر العسكرية لم يكن يهم البريطانيين ما إذا تم ضم ولاية بغداد أو فرضت عليها الحماية ، طالما أنه في أى من الحالين كان ينبغي على البريطانيين — وهو أمر كان في مقلورهم من وجهة نظرهم — أن يدافعوا عنها .

وفيما يتعلق بخطة البريطانيين العسكرية في شرق الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان «سير إدموند بارو» يشك في مقبرة البريطانيين على الدفاع عن العراق العليا وهي المنطقة الواقعة شمال خط «فتح — عنه»

L.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the (1) Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, pp. 15, 16.

بأنفسهم دون أن يتلقوا أية مساعدات من أحد . بينما كان يجب على البريطانيين لكي يقوموا بالدفاع عنها أن يصعدوا شمالا حتى يلتقوا بالروس في شعب «تفليس» وممرات «ورزقان» (١) وكان ذلك من المحال مالم يسيطروا على «الاسكندرونة» والأراضي الداخلية المتاخمة لها . على أن هذا الاقتراح كان ينتقله «سير إدموند بارو» ويعارضه . وكان ذلك هو أحد الأسباب التي من أجلها لم يقترح سكرتير القسم السياسي ضم العراق العليا في مطلع الحرب العالمية الأولى . ولكنه تساءل عما إذا كان من الضروري أن يقوم البريطانيون بالدفاع عنها في حالة عدم ضمها . أو إذا ما تركت مجرد أراضي خاضعة للحماية البريطانية (٢) .

ويستطرد سكرتير القسم السياسي معلقا على مذكرة «سير إدموند بارو» بقوله أنه كما سبق أن أوضح من قبل أن المنطقة من جبل «سنجار» جنوبا كانت عبارة عن منطقة قاحلة وكان من المحتمل أن تظل كذلك فيما عدا المناطق الاصقة لصفاف نهر الفرات . تساءل بعد ذلك عن إمكانية البريطانيين لتركها خالية مع اكتشافهم برشوة القبائل لحماية طرق التجارة . وكان ضياع الموصل والأراضي الحصبة الواقعة في شمال جبل «سنجار» أمرا لا يبعث على الرضا بالنسبة للبريطانيين ، غير أنه كان يرى أنه في امبراطورية كالا امبراطورية البريطانية لم يكن من الممكن الدفاع عن كل شيء في آن واحد مما جعله يتساءل كذلك عما إذا كان من المؤكد - في ظل مقترحات «سير إدموند بارو»

(١) أنظر أطلس العراق : جمع وتحقيق الدكتور أحمد سوسة ، مطبوعات المجمع العلمي بغداد

١٩٥٩ ، خريطة رقم ١١ ، ورقم ٣٠ .

(٢) أنظر الوثيقة الثالثة الملحق بالبحث :

I.O.L., B. 213., Secret., Comments on Sir Edmond Barrow's Note, 17th 1915, p. 16.

أن يكون الاتراك العثمانيون آنذاك قادرين على الدفاع عن هذه المنطقة أم أنهم كانوا أضعف بكثير كقوة عسكرية عن القيام بذلك ، وخاصة في حالة قيام حرب مع روسيا. وأضاف كذلك في تعقيبه على مذكرة «بارو» أنه بغض النظر عن المدألة العسكرية . فان الموضوع الذى كانت له صفة الأولوية في ذهن «سير ادموند بارو» آنذاك كان هو السياسة ، ذلك أنه كان يرغب لأسباب سياسية في بعث الدولة العثمانية والعمل على نهضتها ، بينما رأى هو أنه كان من المفروض - كما دلت المذكرات السابقة - أن هدف البريطانيين هو العكس . فمنذ بضعة أعوام اكتشف البريطانيون أن الدولة العثمانية هي «الجواد الخاسر» ولم يحدث شيء منذ ذلك التاريخ ليضعف من هذه الحقيقة المكتشفة . هذا فضلا عن أنه ازاء تغير الأحداث مع نشوب الحرب العالمية الأولى فقد بات من الضروري على البريطانيين أن يختاروا نهائيا بين الترك والعرب . وقد رأى البريطانيون أنه لم يكن يوجد آنذاك مكان للتوفيق في مصر وعلى سواحل البحر الأحمر وفي الخليج والعراق بين الترك والعرب . فقد كان من المؤكد أن البريطانيين لا يمكنهم أن يعتمدوا على العرب وهم يرونهم يعيشون الحياة في علوهم الميت والممثل في الدولة العثمانية . كذلك كان يتحتم على البريطانيين آنذاك أن يضمنوا للعثمانيين الاستيلاء على الأماكن المقلصة مما كان من شأنه أن يحدث وقعا سيئا لدى شريف مكة الكبير ولدى العرب الموالين له آنذاك .

ومرة أخرى أكد سكرتير القسم السياسى بأن اقتراح «سير ادموند بارو» كان من شأنه أن يمنح العثمانيين سيطرة ليس فقط على قبيلة «شمر» في شمال الجزيرة العربية ، بل أيضا على قبيلة «العنايزة» وقبائل الصحراء السورية .

كما كان سترك بطبيعة الحال شمال ووسط شبه الجزيرة العربية مفتوحا أمام
تآمر العثمانيين هناك . ومن المؤكد أنه ما كان في الامكان أن يتوفر هناك سلام
على هذا الأساس . حتى أنه تساءل عما إذا كان قد حدث في يوم من الأيام
أن كف الأتراك عن التآمر هناك . ثم يجيب على ذلك بقوله أن توفر السلام
قد حدث على وجه التحديد في الوقت الذي بلغت فيه صداقة بريطانيا معهم
الذروة ثم تبدد بعد ذلك عندما بدأ التوسع العثماني في شرق شبه الجزيرة العربية
وبدأت المؤامرات التي استمرت بلا انقطاع منذ ذلك الحين . ولهذا يمكن أن
تصلح حالة مصر كإندثار وليس كمثال يحتذى إذا كان وضع البريطانيين فيها
غير مريح بحيث لا يشجع على تكراره في العراق . فاللولة العثمانية لم تعترف
باحتيال البريطانيين لمصر (١) . وأخذت تتآمر ضد وجودهم فيها باستمرار
الأمر الذي توقع البريطانيون أن يحدث في بغداد آنذاك .

وقال سكرتير القسم السياسي في تعليقه أيضا أن المزايا السياسية والدينية
التي تنادي بها خطة «سير إدموند بارو» كانت تبدو أنها مبنية على التوحيد بين
تركيا والاسلام في الوقت الذي كان للكلمتين مدلول واحد في نظر الهنود
المسلمين . ولهذا فإنه تساءل عما إذا كان الأمر كذلك أيضا في خارج الهند في
ذلك الحين . ثم ماذا كان عليه الحال في شبه الجزيرة العربية وفي افريقيا .
ألم تكن تتطلع الغالبية العظمى من المسلمين إلى خليفة عربي إذا قام شريف
مكة بالتخلص من الحكم التركي وأعلن نفسه حاميا للأماكن المقدسة ؟ و كما
سبق أن أشار سكرتير القسم السياسي إلى أنه لن تكون اللولة العثمانية قادرة على

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف اللول الكبرى ازائه ،
ص ١٨٩ .

اخراج شريف مكة من الحجاز (١) ، ولهذا كان على المسلمين الهنود أن يختاروا بين الخلفتين . ولما كان الدخول إلى الأماكن المقلسة يتوقف على رضا شريف مكة الكبير آنذاك ، فقد كان واضحا جيدا إذن أى طريق سيسلكونه . وهو يعنى بذلك أنهم سيسلكون طريق الشريف حسين . ثم علق كذلك على هذا الموقف بقوله أنه مما لاشك فيه أنه كان من المتوقع أن تكون هناك فترة ترقب وتردد ، ولكن بمجرد أن يتحقق المسلمون من أن البريطانيين لم يكونوا يعتزمون التدخل في الجزيرة العربية وأن الأماكن المقلسة في الحجاز وفي العراق في أمان من تدخل المسيحيين ، فقد كان من المحتمل أن يفهم الهنود المسلمون أن سياسة بريطانيا ليست معادية للإسلام ولهذا كان من المتوقع أن يذعنوا ويقبلوا بالوضع الجديد .

ولهذا أنهى سكرتير القسم السياسي تعليقه على مذكرة «سير إدموند بارو» بقوله أنه للأسباب الموضحة كلها فالأمر كان معروضا ليوضح أن اقتراح إعادة إنعاش وبعث الدولة العثمانية لم يكن فيه ما يستحق الثناء ، وأن الخطة الموضحة في المذكرات السابقة ، وإن كانت بالتأكيد لا تخلو من نقاط ضعف إلا أنها كانت أفضل ما يمكن للبريطانيين أن يفعلوه آنذاك . كما أضاف إلى ذلك قوله بأنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مستعدة لضم الاسكندرونة وكل القطر الممتد من الخليج العربي حتى التلال السيفحية لجبال طوروس ، والدفاع عنها متى ضمت ، فإن ذلك من شأنه أن يكون أفضل بكثير . ولكنه كان ينظر إلى هذا التصرف على أنه مسئولية جسيمة ، حتى أنه رغم عدم مشاطرته «سير إدموند بارو» في اعتراضاته السياسية على الخطة

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ص ٢٢٩ .

فانه كان يعتقد أنها كانت أكبر مما كان يجب أن تقوم بريطانيا بتحقيقه
آنذاك . (١)

وقد أرسل نائب ملك بريطانيا في الهند إلى وزير اللولة لشئون الهند
برقية مؤرخة في الخامس عشر من مارس سنة ١٩١٥ خاصة وسرية للغاية
تضمنت آراءه كاملة عن الوضع المستقبلي للبصرة وادارتها في ذلك الحين (٢).
وقد أوضح فيها أنه قصر آراءه على مستقبل العراق ، ذلك لأن أية مناقشة
تتجاوز هذه الحدود كانت تعد خارجة عن اختصاصه القانوني . وقد عبر عن
وجهة نظره في كلمات قليلة انحصرت في توضيح أن مصالح البريطانيين في
عبدان ووادي قارون كانت تقع على مقربة من حقول وأعمال النفط . لهذا
ولأسباب أخرى فقد كان من الضروري أن يستمر الاحتلال البريطاني لولاية
البصرة آنذاك . ولا اعتبارات سياسية واقتصادية ودينية فقد كان يجب على
البريطانيين أن يتركوا ولاية بغداد للدولة العثمانية مع وجود إدارة وطنية تحت
حماية وإشراف البريطانيين هناك على أن شكل هذه الإدارة لم يكن قد تحدد
بعد .

ولهذا رأى نائب ملك بريطانيا في الهند أنه متى وصل البريطانيون إلى
بغداد فإن حل هذه المسألة قد يصبح أيسر مما بدا له آنذاك . لقد رأى أن حلا
مؤقتا قد يكون في إنشاء مجلس من علماء السنة والشيعة تحت إدارة وتوجيه
مقيم سياسي بريطاني . وأنه يجب أن تمتد محمية بغداد إلى شمال «سامراء» وهي

I.O.L., B. 213., Secret., Comments on Sir Edmond Barrow's Note, (١)
17th March 1915, pp. 16, 17.

(٢) أنظر الوثيقة الرابعة الملحقه بالبحث :

I.O.L., B. 213., Secret, Telegram from the Viceroy to Secretary, of State
for India, 15th March, 1915; pp. 17, 18.

مركز ديني ، كما يجب أن تضم إليها «خانقين» الواقعة على الطريق التجاري المؤدى إلى فارس .

وكان نائب ملك بريطانيا في الهند لا يحبذ زيادة الأعباء العسكرية على كاهل البريطانيين أكثر مما هو ضروري (١) ، ولكن كان يجب مواجهة الموقف والتأكد من أنه بدون توفر حكومة صديقة لبريطانيا في بغداد فإن موقف البريطانيين في البصرة سيكون من شأنه أن يصبح بالغ الصعوبة سياسيا وعسكريا وتجاريا .

ولهذا اقترح نائب ملك بريطانيا في الهند كشرط للسلام والصلح أن تؤول لبريطانيا ملكية كل شركة سكة حديد بغداد وحقوقها وامتيازاتها على أن تقوم الدولة العثمانية بتعويض الألمان وكل حملة أسهم هذه الشركة . وهذا كان من شأنه أن ينطبق على أى امتداد للخط الحديدي داخل الأراضي التي يتم ضمها لبريطانيا أو تسيطر عليها قواتها بعد الحرب .

ثم يتطرق نائب ملك بريطانيا في الهند إلى الإشارة إلى أن وزارة الحرب البريطانية وقيادة الأسطول البحري «الأدميرالية» كانتا تصران على أهمية الاستيلاء على الاسكندرونة والأراضي الداخلية حتى «حلب» لأن ذلك كان من شأنه أن يساعد البريطانيين على السيطرة على سكة حديد بغداد التي كانت لها فروع عدة مختلفة ممتدة إلى البحر كما أنها تجرى في الأراضي الداخلية من «سامراء» إلى بغداد . بل أنه كان يرى أيضا — من وجهة النظر العسكرية — أن من الأفضل للبريطانيين في العراق ألا ينشأ الخط الحديدي من «جرجرابا» إلى بغداد على الإطلاق ، أو بالتأكيد ليس من الأفضل لهم أن ينشأ إلا بعد مضي عدة سنوات من بداية الحرب العالمية الأولى .

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2., p.12.(١)

كما أجاب نائب ملك بريطانيا في الهند عن سؤال وجه إليه بشأن رأيه في المنطقة التي كان يجب أن تترك للدولة العثمانية بعد إرضاء مطالب الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى . وقد افترض أن روسيا كانت ستأخذ «أرضروم» و «فان» و «الآستانة» وأي شريط من الأرض على الساحل الآسيوي المطل على مضيق البوسفور . وأن فرنسا كان يتوقع لها أن تطالب على الأقل بسوريا وفلسطين كجائز لنفوذها المباشر أو غير المباشر . أما بالنسبة لولايتي «خان قفليس» و «ديار بكر» فقد كانتا متصباحان أرمينيا ذات الاستقلال الذاتي . وبهذه الطريقة كان يمكن أن يتم عمليا اخراج الدولة العثمانية من العراق وسوريا . وكان من المرجح أيضا أن تصبح قونية مقرا للحكومة العثمانية ، وحول قونية كانت توجد آنذاك مناطق كثيرة أغليتها تركية . وهذه المناطق كان يمكن أن تشكل منها دولة تركية تحظى بالاحترام .

أما بالنسبة لمستقبل الخلافة والجزيرة العربية فقد رأى نائب ملك بريطانيا في الهند أنها كانت مسألة يجب أن تسوى وفقا لمصالح بريطانيا وبأدنى تدخل خارجي بقدر الامكان .

وفي مقابل التنازلات الهامة المقدمة لروسيا في ممتلكات الدولة العثمانية ، فقد تساءل نائب الملك للهند عما إذا كان سيصبح في إمكان البريطانيين أن يغروها لارخاء قبضتها على شمال فارس وأن تعطى لفارس فرصة لحكم نفسها فان ذلك من شأنه أن يكون أفضل للبريطانيين من أية تجزئة تحدث . وعلى أية حال فقد رأى نائب ملك بريطانيا في الهند أنه كان يجب أن تولى بريطانيا أهمية خاصة لمستقبل فارس وفقا للشكل النهائي الذي ستبدو به خريطة الجانب الشرقي من الدولة العثمانية عندما تبلغ الحرب - العالمية الأولى - نهايتها .

وأخيرا نوه نائب ملك بريطانيا في الهند في مذكرته بثقته في أن مسألة الممتلكات الفرنسية في الهند من شأنها أن تصبح محل إعتبار عند وضع أية خطة لعقد إتفاق متبادل بين دول الوفاق في نهاية الحرب - العالمية الأولى . وكان يهدف من وراء ذلك إلى إنفراد بريطانيا بالسيطرة على الهند ، وحسم القضايا المعلقة بين دول الوفاق (١) .

وبهذا العرض الوثائقي نكون قد تناولنا بالدراسة والتحليل مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى ، مما يوضح مدى تفهم البريطانيين في الهند آنذاك للمواقف السياسية للقوى المحلية ، وللسمات المختلفة للطاقت البشرية ، ولتعدد أوجه الامكانيات الاقتصادية التي زخرت بها المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية . مما جعلها ساحة للتنافس بين القوى العالمية المتصارعة في الحرب العالمية الأولى .

I.O.L., B. 213., Secret., Telegram from the Viceroy to Secretary of State (1) for India, 15th March 1915, p. 18.

ملاحق البحث

تضم ملاحق البحث نصوص الوثائق البريطانية التي استند إليها . مع ترجمة عربية لها ، وهي تشتمل على ثلاث مذكرات وبرقية خاصة أرسلها نائب ملك بريطانيا في الهند إلى وزير الدولة لشئون الهند في لندن في الفترة من ١٤ - ١٧ مارس سنة ١٩١٥ . والمحفوظة أصولها بمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن ضمن أرشيف الكومنولث . وتتعلق بمستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى ، وبيانها على النحو التالي وفقا للاستناد إليها على مدار البحث :

— الوثيقة الأولى :

مذكرة مقلعة من سكرتير القسم السياسي والسري بوزارة الهند البريطانية في الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

— الوثيقة الثانية :

مذكرة مقلعة من «جنرال إدموند بارو» بشأن الدفاع عن ميزوبوتاميا (العراق) في السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

— الوثيقة الثالثة :

تعليقات على مذكرة «جنرال سير إدموند بارو» بقلم سكرتير القسم السياسي والسري بوزارة الهند البريطانية في السابع عشر من مارس سنة ١٩١٥

— الوثيقة الرابعة :

برقية من نائب ملك بريطانيا في الهند مرسله إلى وزير الدولة لشئون الهند في لندن في الخامس عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

(الوثيقة الأولى)

مذكرة أعدها سكرتير القسم السياسي والسري بوزارة الهند البريطانية
بشأن مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية
(١٤ مارس سنة ١٩١٥)

في بداية الحرب (العالمية الأولى) أعطت حكومة صاحب الجلالة
(البريطانية) ضمانات لشيخى الكويت والمحمرة وإلى أمير نجد : مقابل تأييدهم
بأن لا تصبح البصرة خاضعة ثانية وأبدا للسلطة التركية (العثمانية) . وهذه
المذكرات تشكل محاولة لتحديد بعض العوامل التي يجب أن نضعها موضع
الاعتبار في تقرير ما يجب عمله ازاءها (ازاء البصرة) :

أولا - الناحية الجغرافية :

أن المساحة التي تحتلها الآن القوات البريطانية هي عبارة عن جزء صغير
من ولاية البصرة . ولكن عند التفكير في مستقبل الأراضي التي ستنتزع من
الحكم التركي (العثماني) عند نهاية حرب يتوقع لها أن تتوج بالنصر : فإنه من
الضروري أن ننظر إلى هذه البقعة من ناحية موقعها الذي يقابل نطاقا جغرافيا
أرحب وأوسع . هذا النطاق يمثل في الاقاليم العباسية في الجزيرة والعراق
العربي والتي أصبحت تحت الحكم العثماني تشكل ولاية بغداد حتى تم تقسيمها
إلى ثلاثة ولايات بفصل ولاية الموصل في سنة ١٨٧٨ وولاية البصرة في سنة
١٨٨٤ .

هذه المساحة الكبرى محصورة بين الجبال التي يمر عبرها خط الحدود
التركية (العثمانية) الفارسية من ناحية الشرق ، والصحراء السورية وهضبة شبه

الجزيرة العربية من ناحية الغرب . والتلال الواقعة عند سفح جبال طوروس من ناحية الشمال ، والخليج «الفارسي» من ناحية الجنوب . وتبلغ مساحتها (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف ميل مربع . وهي تشكل وحدة جغرافية تتمثل السمة الرئيسية لها في شبكة نهري دجلة والفرات ، ولا تتوفر لها حدود طبيعية غير تلك التي سبق ذكرها . فمن شاطئ الخليج عند خط عرض (٣٠) إلى «نصيبين» عند خط عرض (٣٧) لا توجد سوى سلسلة جبال واحدة تعترض السهل الواقع بين النهرين ، وتتمثل في جبل «سنجار» البالغ ارتفاعه (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف قدم عند خط عرض الموصل (٣٥ - ٣٦) ، ومن النقطة التي يتلاقى فيها النهران في هذا السهل فانهما يسيران في مجراهما داخل المنحدر التدريجي إلى الخليج بدون انقطاع إلى حيث يحترق نهر دجلة جبل «ماردين» عند امتداد خط عرض (٣٥) . هذه السلسلة من التلال - وهي عبارة عن كومة متناثرة من الروابي القاحلة - تتكون من الحجر الرملي والحصى ، وترتفع إلى حوالي (٥٠٠) خمسمائة قدم عندما يقطعها نهر دجلة ، وتمتد حوالي (٣٠) ثلاثين ميلا على طول الضفة اليمنى للنهر . أما على الضفة اليسرى فانها تنحني في اتجاه الجنوب الشرقي في خط مستقيم منخفض لا يقطعه شيء إلا «الاهواز» في «عربستان» ، وفي جنوب هذه المنطقة مباشرة نشطت عمليات الري العظيمة في الماضي (١) .

ثانيا - الناحية الجيولوجية :

على الرغم من أن شكل كل هذه المنطقة متماثل ، إلا أن طبيعة الجو والتربة يدفعانا إلى تقسيمها إلى ثلاثة مناطق متميزة . فالمنطقة الأولى تقع في

أقصى الشمال وتمتد من التلال المتوسطة الارتفاع إلى جنوب جبل «سنبجار» بمسافة قليلة . وتروى هذه المنطقة من النهرين والأمطار التي تسقط بوفرة فتحيلها إلى سهل خصيب للغاية . حيث ينتشى الفارس في الربيع بأريج الأزهار التي تطأها أقدام فرسه . وقد زحرت هذه المنطقة بامكاناتها الهائلة حتى أن الأثرياء القاطنين في جنوبها بدأوا في شراء قطع منها وزراعتها .

وتلى ذلك المنطقة الثانية الممتدة من «تكريت» على نهر دجلة إلى «هيت» على نهر الفرات . وهي عبارة عن أراض قاحلة ليست بالدرجة التي عليها بادية اليمن أو صحراء الجزيرة العربية . وإنما هي تتكون من سهل تغطيه الأعشاب بضعة أشهر نتيجة لسقوط الأمطار الشتوية ، حتى مع عدم وصول مياه النهرين إليه . وفي المناطق التي يمكن أن تصل إليها مياه الأنهار في المنخفضات يزرع قدر لا بأس به من الحنطة والشعير على نحو ما يوضحه «سير و. ويلكو كس» Sir W. Willcocks ، والتي يقول عنها أن وجود الجير بنسبة ١٥٪ في

تربة هذه الأرض يجعل استصلاحها سهلاً بالمقارنة بالأراضي المصرية . ومن ناحية أخرى يرى «أوبنهايم» Oppenheim ، أن مساحة كبيرة من هذا الحزام واقعة على مسافة من النهرين . ومستظل غير قابلة للزراعة نظراً لزيادة نسبة الجبس الذي تحتويه تربتها . وأن الخريطة التي وضعها «تشيزني» Chesney ، والمعلومات (١) المستقاة من مصادر أخرى إنما تميل إلى تأييد هذا الرأي المتعلق بقيمة وطبيعة الأرض الواقعة بين «هيت» و «بغداد» ويبدو أنه من المحتمل أنها لن تغطي تكاليف ربيها لبعدها عن الأنهار (الصفحة الثانية من الوثيقة) حتى لو زودت بمعدلات كبيرة من المياه . وعلى أية حال فإنها مستظل دائماً أراض صالحة للرعي تستخدمها القبائل أثناء الربيع .

وأخيراً تمتد المنطقة الواقعة جنوب خط « تكريت هيث » حتى الخليج لتشكّل السهل الغربيّ المكون من دلتا الفرات ودجلة ، وإن امكانات هذا السهل من حيث الحصوبة معروفة للغاية . وتبلغ مساحته ١٢ اثنتا عشرة مليون فدان حيث توجد تسعة ملايين فدان منها غير مزروعة في الوقت الحالى (عام ١٩١٥) و ٢,٥ ومليونان ونصف فدان منها تشكّل أهواراً (مستنقعات للمياه العذبة) في انتظار عمليات الري والصرف .

ثالثاً - الناحية الاثنولوجية : (١)

أن الوحدة الجوهريّة لهذه المساحة الهائلة من الأراضي تتأكد من تجانس سكانها الذين هم عرب في جملتهم فيما عدا شريط الأرض الجبلية المحتد بين نهر دجلة والحدود التركية (العثمانية) الإيرانية شمال جبل هامرّين وهذا الشريط يعد فرعاً من كردستان أكثر مما ينتمى إلى أرض الجزيرة . حيث يوجد به في حقيقة الأمر عنصر كردى في القطاع الجنوبيّ من الحدود التركية (العثمانية) الإيرانية كما أن مدينتى بغداد والبصرة تجتذبان أناساً من جنسيات عديدة وعلى الأخص من الإيرانيين المقيمين بجوار «النجف» و «كربلاء» غير أن العرب بصفة عامة يشكلون أغلبية السكان . ويتكونون من عدد كبير من القبائل . ويذكر «لوريمير» Lorimer ، أكثر من مائة قبيلة منهم من تقطن العراق التركى (العثمانى) وأهمها قبائل شمر الشمالية والجنوبية (ويفصل بينهما خط يمتد من الموصل إلى ميّجادين الواقعة على نهر دجلة) وتنتشر هذه القبائل في كل المنطقة الواقعة بين النهرين والامتدة من جبل «سنجار» حتى قرب بغداد نفسها هذا بينما يعيش أعداؤهم التقليديون من قبائل «العنايزة» في الصحراء الواقعة غرب نهر الفرات . أما قبائل «المنفق» فتعيش في الجزء الأسفل من الدلتا بين

(١) علم الأجناس البشرية .

«كوت العمارة» على نهر دجلة «وناصرية» على نهر الفرات ، بينما تعيش قبائل «بنى لام» نصفها في العراق والنصف الآخر في إيران على مقربة من «العمرة» والقبيلتان الأوليان «شمر والعنايزة» تتبعان المذهب السني . كذلك العشيرة الحاكمة في قبائل «المتفق» ، ولكن معظم أفراد بقية القبائل تعتنق المذهب الشيعي . وهذه القبائل جميعها من القبائل الرحل في عاداتها . ولكن حيث تتوفر المياه فإنها تستقر وتحيا حياة المزارعين ، ذلك لأنه يغلب عليهم الميل إلى الاقتناء والاكتساب ، وحيث يثبت لهم أن الزراعة أربح وأكثر مغنا من السطو والنهب والسرقة فإن هذه القبائل لا تتردد في أن تمارس الزراعة . وفي المنطقة الواقعة جنوب بغداد تتميز القبائل هناك بأنها نصف رحل حيث تتجول في الصحراء ربيعا وتقوم بالزراعة على ضفاف النهر بقية فصول السنة . ومن أولى المهام التي يجب أن ينهض بها من يتولى إدارة هذه البلاد أن يكمل عملية التحويل والتهديئة التي لم يهتم بها الأتراك قانعين بالمحافظة على سلام قلق بواسطة الحيلة القديمة والتي تتمثل في تحريض قبيلة ضد أخرى وتأليبها عليها .

وفي مذكرة هامة يوضح «أوبنهايم Oppenheim» هذه المهمة من واقع

تاريخ مصر . (١)

ولقد أشرنا من قبل إلى الأكراد . وسوف تكون كردستان عاملا هاما في أية تسوية تتم مستقبلا بالنسبة لهذه المنطقة . ذلك أن حزاما من الأراضي الجبلية يضم ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين نسمة ملائمتهم معروفة . يقع بين أرمينيا . والتي من المفروغ منه أنها متضم إلى روسيا . وسهل الجزيرة لا يفصله عن هذا الحزام أية حواجز ، ويقع الممر الوحيد الذي يمكن للروسيا أن تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط — وهو ممر «تفليس» في قلب هذا

Vom Mittelmeer Z. Persischen Gulf II p. 81.

(1)

السهل . أما بالنسبة للقوة التي يقدر لها أن تسيطر على هذا السهل فتتمثل في الأكراد - كما كان الحال بشأن قبائل شمال غرب حدود البنجاب - فهم يشكلون مصدرا للمتاعب المتصلة إذا تركوا وشأنهم ، كما أنهم يشكلون تهديدا خطيرا إذا أصبحوا تحت نفوذ قوة متآمرة تقف خلفهم وتقوم بتحريضهم وتحريكهم .

رابعا - المواصلات :

ذكر «مستر جورج لويدي Mr George Lloyd» في تقريره السري عن ميزوبوتاميا (العراق) أن البلاد تحتاج إلى ثلاثة احتياجات أولية تتمثل في المواصلات والرى واعادة التنظيم الإدارى .

الطرق :

من الملاحظ بدءا من ناحية الجنوب أن بغداد وليست البصرة هي مركز الطرق التجارية ، وأن البصرة هي مجرد ميناء تفرغ فيها البواخر عابرة المحيطات حمولتها في سفن نهريّة تتجه إلى بغداد . ومن بغداد تبدأ أربعة طرق كبرى للقوافل . احداها تتجه ناحية الشمال الشرقى مرورا «بخانقين» إلى «كرمانشاه» في فارس ، (وهو الطريق الذى تمر منه معظم تجارتنا مع المنطقة الغربية من فارس) ، وثانيها على جانبيّ نهر دجلة إلى الموصل ، وهي معرضة على الضفة اليمنى لنهر لقباثل «شمر» أما على الضفة اليسرى (عن طريق كركوك واربيل) معرضة لقباثل «حماواند» الكردية . وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات تصبح التجارة معرضة لقبيلة «العنايزة» حتى تصل إلى «هيت» حيث تنفرع طرق منها تتجه إلى «حلب» ، وأخرى تتجه إلى «دمشق» (الصفحة الثالثة من الوثيقة) . وثالثة تمر عبر الجزيرة لتصل (في ثلاثة أيام) إلى «الموصل» . ومن

جهة ثانية تتصل الموصل بكل من حلب ودمشق من ناحية . وبمنطقة شمال غرب فارس من ناحية أخرى . وهذه هي خطوط المواصلات التقليدية . وفي هذه المنطقة لا يمكن تغيير ما اعتاده الناس من تقاليد بسهولة . ومن الضروري أن نضع هذه الاعتبارات في أذهاننا ونحن ندرس اقتراحات مد الخطوط الحديدية .

الخطوط الحديدية :

هناك تساؤل عما إذا كان ينبغي أن نفترض أن الخط الحديدى لبغداد سوف يستكمل ؟ علما بأنه بانتهاء المصالح التركية (العثمانية) والالمانية في القسطنطينية (استانبول) فسوف ينتهى الغرض المباشر لهذا الخط أيضا. فالمشروع لم يكن مشروعا تجاريا ، لأنه ولو أن تركيا الشرقية في آسيا (الممتلكات العثمانية الشرقية في آسيا) في أمس الحاجة إلى زيادة خطوطها الحديدية إلا أن خط حديد بغداد كان سيحقق فائدة محدودة للغاية مثل الخط الحديدى الذى يمر ببلاد فارس . ففي كلتا الحالتين ليس المطلوب خطوط حديدية طويلة وباهظة التكاليف وبفوائد مرتفعة بالضرورة بين قارة وقارة ، وإنما ربط المنطقة الحصبة بالبحر بمد خطوط حديدية إلى المنافذ الطبيعية للتجارة وربط مثل هذه الخطوط ربطا نهائيا بشبكة عبر القارات يترك أمر البت فيه للمستقبل وتطوراتها. فبينما يبدو غير ضرورى انشاء خط حديدى من الاسكندرونة مارا بحلب والموصل إلى بغداد والبصرة فانه من الناحية الاستراتيجية غير مطلوب من وجهة نظرنا الا أنه يبدو لنا أنه لا مفر من انشاء اما قطاع الاسكندرونة - الموصل وربما بصفة نهائية مع مله إلى اربيل وكركوك (خلمة المناطق الحصبة والبرولية في جنوب شرق كردستان) . أو انشاء قطاع الموصل - بغداد ، وخط حديدى من بغداد إلى البصرة مع امتداده إلى خانقين وخلمة المناطق

الغربية من فارس وذلك في المستقبل التريب . وان مثل هذا الخط يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع أعمال الري التي ستزوده بالجسور وبحركة النقل والمرور . وفي المستقبل البعيد عندما تتقدم أعمال تنمية الدلتا فقد يوضع مشروع آخر موضع التنفيذ وهو مشروع «سير و. ويلكوكس Sir W. Willcocks» عن البحر المتوسط ويهدف إلى مد خط حديدي من ساحل البحر المتوسط (سواء من حيفا أو امتدادا من المشروع الفرنسي من طرابلس إلى حمص) عن طريق الميرا إلى أبو كمال (أو كما يفضلها الفرنسيون ، دير الزور) على نهر الفرات مارا «بيث» (نهاية الملاحة النهرية الحرة - وكما يقول - الميناء النهري مستقبلا) إلى بغداد .

المجاري المائية :

تري ماذا سيكون عليه مستقبل نهري دجلة والفرات كطريقين للتواصلات وهو أمر غامض . فهل ستجعلهما أعمال الري عديمي الفائدة ؟ لقد أبدى «سير و. ويلكوكس Sir W. Willcocks» انطباعات غير أكيدة حول هذا الموضوع . ومن ناحية أخرى فانه من المفهوم أن الألمان قد توقعوا ذلك عن ثقة بأنه في ظل الترتيبات التي كانت تجري بشأنها المفاوضات عندما نشبت الحرب . فان «لورد انشكاب Lord Inchcape» سوف يترك في البصرة لمدة سبع سنوات . وعلى أية حال فان أعمال الري يجب أن تخطط مع وضع صيانة النهر في الاعتبار مما يعني أن الري والصيانة يجب أن يكونا تحت نفس الرقابة النهائية . ومهما يحدث لنهري دجلة والفرات فان المصالح البريطانية تقتضي أن يبقى شط العرب جنوبي البصرة صالحا للملاحة بصفة دائمة وفي جميع الأحوال ، ولهذا فان فحصا شاملا لمشاكل النهرين على أيدي الخبراء يعتبر من الأمور الهامة والملحة .

وتوحى هذه الصورة الظاهرية بثلاثة انطباعات : (١) أولها أن من يهيمن على بغداد يتحكم في التجارة البريطانية مع فارس والتي تربو قيمتها السنوية على مليون جنيه استرليني ، (٢) وثانيها أن من يسيطر على شط العرب يجب عليه أن يسيطر ويتحكم في أعمال الري في الناحية الشمالية . (٣) وثالثها أن القوة التي تتحكم في البحر المتوسط وتسيطر على البصرة والاسكندرونة تمتلك خطين مستقلين ومهلين للوصول إلى ممر قفليس .

خامسا - السرى :

ومن الواضح استحالة تناول هذه المسألة الكبرى هنا ، ولكن يجب أن نتناول نقطة واحدة أو اثنتين . فكما سبق أن ذكرنا فإن الشبكات القديمة بدأت مع نهر حافو جنوب النقطة التي يخترق عندها نهر دجلة جبل «ماردين» الواقع شمال تكريت . وقد بدأ «سير و. ويلكوكس Sir Willcocks» مشروعاته عند «بلد» الواقعة على نهر دجلة و «هيت» على نهر الفرات. وهذه الخطط والمشروعات علفت معا - بمعنى أن الأجزاء السفلى تعتمد وتتوقف على الأجزاء العليا . بينما صلاحية شط العرب للملاحة تتوقف على كليهما . وبعبارة أخرى فإن القوة التي (الصفحة الرابعة من الوثيقة) تعزم تنمية ولاية البصرة يجب أن تكون كذلك القوة التي تقوم بتنمية ولاية بغداد ، كذلك تعني القوة التي تهيمن سياسيا على الأقل على المرتفعات التي تنبع منها روافد الأنهار حتى «الموصل» و «الركة» .

ويرتبط بموضوع الري مسألة العمل ، إذ لا يتجاوز اجمالي عدد سكان ولايتي بغداد والبصرة ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون ونصف نسمة ، وقد اعترض على خطة «سير و. ويلكوكس» بأن الأيدي العاملة ليست متوفرة محليا سواء للقيام بالانشاءات أو لفلاحة المنطقة الجديدة التي سيتم توفير مشروعات الري

لها . ويوجد اختلاف فى الرأى بين المتخصصين حول هذا الموضوع . لاشك فى أن الأيدى العاملة فى الشرق متحركة ، ومتى عرف بوجود عمل وأرض فسوف يتدفق السكان إلى ميزوبوتاميا . ولكن مصادر مثل هذه الأشياء ليست كثيرة فعلى سبيل المثال فإن سكان مرتفعات آسيا الصغرى لن يستطيعوا أن يعيشوا فى جو الجنوب . وحتى إذا شارفت أحلام «سير و» ويلكو كس» على التحقيق فإن الأرض التى ستكون متاحة من ناحية الاتساع بحيث لا ينفى العرض (من الأيدى العاملة) بالطلب (على الأيدى العاملة) . ولذلك أقترح استعمار ميزوبوتاميا بالهنود . وهذا الاقتراح يتطلب نظرة ناضجة وتمعنة . علما بأن الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح هى :

(١) أننا يجب أن نحصل من البنجاب والسند على مستعمرين مناسبين بشكل يثير الإعجاب للتنمية الزراعية التى سوف تتحقق عن طريق الرى .
(٢) أننا يجب أن نمنح الهند مكافأة ملموسة لخدماتها فى الحرب ، وبإثارة اهتمامها المباشر بهذا القطر يمكننا إزالة بعض الأستياء الذى قد يحس به الهنود المسلمون عن الدور الذى لعبته بريطانيا فى تقطيع أوصال الأمبراطورية التركية (العثمانية) .

(٣) إنشاء مستعمرة هندية سيلغى العذر الذى يتحجج به الهنود فى الهجرة إلى مستعمرات الرجل الأبيض .

(٤) إن مستعمرة هندية وعلى الأخص بنجابية سوف تساعد على إمداد الجيش بالضرورة من أجل الدفاع عن نفسها . على أن هذه الاعتبارات لها قيمتها ووزنها ، والصعوبات التى قد تعترض تنفيذ أى من مثل هذا المشروع الكبير بالضرورة تعد فى نظر المدافعين عنه قابلة للتغلب عليها . ومن المحتمل أن السكان الأصليين لن ينظروا إلى استقرار مثل هؤلاء المهاجرين بعين الرضا

ولكن يمكن أن توجد بالفعل مستعمرة هندية لا بأس بها ، كما أن عدد الحجاج الهنود المتزايد يجعل الهنود بدرجة أو بأخرى مألوفين . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأيدي العاملة العربية لو كانت غير متوفرة لأعمال الري ، وأنه لا بد من إستيراد الأيدي العاملة الهندية لهذا الغرض فإن إستقرارهم في تلك الأراضي الزراعية سيكون شيئا طبيعيا ومألوفا . وقد يتسبب بجانب الدين في ظهور بعض الصعوبات ذلك لأن العرب هناك في غالبهم من الشيعة ، بينما سيكون المستعمرون في الغالب من السنة . كما أن اللغة مستقف عقبة في وجه الاختلاط والتعامل الحر هناك لعدة أعوام . ذلك لأن اللغتين العربية والفارسية هما لغتا الحديث الشائعتين هناك فقط كذلك سيكون الوضع بالنسبة للمتحدثين باللغة التركية من المهاجرين - وأخيرا فإن الجو سوف يرهق أى مهاجر من أية بقعة في الهند لم يتعود على الجو القارى المتطرف بحرارة وبرودة ، إذ تبلغ درجة الحرارة القصوى (١١٤ إلى ١٢٠) . ولهذا فانه من الواضح أنه يستحيل ادخال أيدي عاملة هندية حتى يتضح أن الأيدي العاملة العربية غير كافية وحتى تجاب كل المطالب العربية المعقولة . وفي جميع الحالات فلا بد من توفر المهارة الفائقة والادارة الماهرة خصوصا في بداية الأمر لتمثيل كتلة من الأيدي العاملة الأجنبية حيث أن الظروف الاجتماعية على هذه الدرجة من التميع أثناء عملية التحول التي يجب أن تمر بها ميزوبوتاميا (العراق) . ولكن عندما يتقرر كل اعتراض تبقى الحقيقة التي تقول أن هناك رأيا قويا يتمثل في أنه بدون القوة العاملة الأجنبية والتي ينبغي أن تكون بالضرورة هندية فإن هذا العمل لا يمكن أن يتحقق .

سادسا - إعادة التنظيم الإدارى :

إن إعادة التنظيم الإدارى هو شرط أساسى لتنمية البلاد ، وليس الأمر

بالطبع مجرد استبدال جهاز ادارى محكم بحشد من الموظفين يعملون فى اطار روتين حكومى وقوانين مدنية وجنائية ، ولكنه وبالدرجة الاولى يشكل إدارة مباشرة وثرورية للنظام القضائى القائم ، بالاضافة إلى توفر شرطة أمينة وذات كفاءة عالية (ويمكن اختيار هؤلاء من العنصر الكردى) إلى جانب التعليم الابتدائى . وتعديل نظام امتلاك الأراضى بشروط جديدة ، وتبسيط نظام الضرائب بالغاء الرسوم التى تعتبر مثيرة للاستياء وفى نفس الوقت غير مثمرة وفوق كل شىء مرونة فى تحصيل العوائد والضرائب ، (وبالنسبة لبغداد والبصرة فسوف تتطلبان بالطبع نظاما أكثر تعقيدا فى الادارة المحلية تحت الاشراف البريطانى) .

على أن نظام الأرض يشكل النقطة الحاسمة بالضرورة . فلقد تم إصلاح نظام تسجيل الأراضى فى ظل الحكم التركى إصلاحا كاملا فى ولاية بغداد خلال السنوات الخمس الماضية ، ويقوم هذا النظام الآن على أساس سليم (وفى البصرة يقال أن هذا النظام أقل كفاءة) . (الصفحة الخامسة من الوثيقة) غير أن التباثل شبه الرحل فى الدلتا كانت لها حقوق مكتسبة على بعض الأراضى التى تستعمل كمرع وبعض المناطق المزروعة ، وإذا حولت المراعى إلى أرض زراعية بالرى فيما أن يمنح رجال القبائل هذه الأراضى لزراعتها ، أو يمنح لهم تعويض عنها فى أى مكان آخر ، وفى نفس الوقت فإنهم قد ينظرون إلى التوسع الزراعى نظرة عداء ربما تكون أشد إذا كان المزارعون من الأجانب . ومرة أخرى فإن حقوق الحصول على المساء تشكل مصدرا دائما ومتصلا للاحتكاك والخلاف وسيحتاج الأمر إلى وضع تنظيم فى هذا الشأن . ولا يحب العرب النضال من أجل القتال نفسه ، ولم يجد الأتراك أدنى صعوبة فى المحافظة على النظام بواسطة الجندرية أى قوة اللوك التى تتمتع

بالكفاءة ، حيثما حاولوا أن يقوموا بذلك . وفضلا عما سبق . ، ففى كل الأحوال فان القبائل التى تقطن جنوب بغداد قد ضمنت الثراء بأن ثبتت مساكنها وقامت بزراعة الأرض خلال جزء من السنة . ولذلك فان الحكومة يسيطر عليها العرب ويمكن حكمهم بسهولة . على أن تعنت وتحكم الولاية المتعاقبين عودهم على التغيرات العنيفة ، ومن المنتظر أن يستقروا دون مشقة كبيرة تحت إدارة أجنبية متى كانت هذه الإدارة عادلة ومرنة . والهيئة الأوروبية المطلوبة ستكون قليلة العدد للغاية .

سابعاً — هذا العرض السابق ، وهو بالضرورة سطحي للغاية عن ظروف هذا القطر (العراق) ، يجعل فى الامكان تقديم آراء معينة ومؤقتة وتجريبية بالنسبة للمستقبل المنتظر له . ولكن يوجد اعتبار تمهيدى واحد . وهو أن هذا القطر ميزوبوتاميا بامكانيات خصوبته الفائقة وماضيه المجيد هو أعظم من مجرد عدة آلاف من الأميال من «التربة الخفيفة Light Soil» ونستطيع نحن أو أية قوة متحضرة أن تأخذها أو تدعها كما تشاء . وإن تأكيداتنا بأن البصرة لن تعود إلى الأثرak كانت دون شك إلى حد ما حيلة سياسية تخدم غرضاً مباشراً . وإن مثل هذه الوسيلة . حتى تكون مشروعة يجب أن يكون لها مبرر أخلاقى . والمبرر الأخلاقى فى هذه الحالة هو سوء حكم الأثرak الذى حول منطقة من أخصب بقاع العالم إلى أرض قاحلة جديباء ، واحتفظ بها على هذا النحو قروناً طويلة ، ولم يبد خلال حكمه أية علامة على الأمانة والكفاءة الإدارية الضرورية للإصلاح . كما أن القوة التى تقوم بفصل وسلخ هذه المناطق من الامبراطورية العثمانية لا تستطيع أن تتوقف عند هذا الحد. وبإقدامها على هذا العمل جعلت نفسها مسئولة أخلاقياً أمام الانسانية والحصانة عن إستصلاح هذه الأراضى . وبعبارة أخرى يجب عليها إما أن تنهض بالعمل

بنفسها أو تسهل للآخرين سبل القيام بعملية الاستصلاح . على أن مساحة المنطقة التي يجب سلخها وفصلها ، والتنظيمات السياسية والإدارية التي سوف تتم ، كل هذا يجب أن يدرس على ضوء هذه الاعتبارات . وأن هذا الأمر معالج بشكل يليق في الفقرات التالية .

ثامنا - المناطق المقترحة سلخها (من الدولة العثمانية) :

في حالة عدم وجود ملامح جغرافية تشكل حدودا طبيعية من جهة الشمال فإن أية حدود لا تعلق أن تكون خطأ على الخريطة ولذلك توجد حرية أكبر لرسمها وفقا للغرض المشار إليه والذي يتطلب ألا تؤخذ أكثر أو أقل مما هو ضروري لتنمية القطر . ولاشك أن هناك من سوف يحثون على أن أبسط إجراء هو أن تسلخ من تركيا (الدولة العثمانية) الولايات الثلاثة : الموصل وبغداد والبصرة . وهذه الولايات تكون كل المنطقة . وكل الوحدة الجغرافية والجنسية التي أوضحناها فيما قبل . وهي تضم المراكز التجارية العظمى الثلاث بالإضافة إلى الطرق التي تبدأ منها وتؤدي إليها والتي بالإضافة إلى أعالي نهرى الفرات ودجلة اللذين لرى الدلتا ، فضلا عن أنها تكون الأرض الشديدة الخصوبة شمال جبل سنجار التي تعتبر تعويضا عن الفقر والجذب في جنوب هذه المنطقة . ولكن توجد عدة مساوئ خطيرة ، فالمساحة شامعة جدا ، وتزيد على ١٠٠.٠٠٠ ألف ميل مربع . حقيقة أنها تشكل وحدة جغرافية وبشرية . ولكن لسوء الحظ فإنها تزيد عن هذا الوضع لأنها تضم جزءا من كردستان بين نهر دجلة والحدود التركية الفارسية ، وفي الحال تثير المسألة الكردية في أحد أقوى صورها . وقد قيل أن المسألة الكردية قد تكون النقطة الحاسمة ، في تقرير مستقبل تركيا الآسيوية ، وربما تكون هذه أحسن مناسبة لترديد بضع كلمات عن الموضوع .

وإذا أمكن قيام كردستان ككل مستقل تحت حكم أسرة كردية فإن المشكلة تكون بسيطة نسبياً ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فمن المعروف أنه لا توجد أسرة مناسبة حالياً . (الصفحة السادسة من الوثيقة) ومن المشكوك فيه ما إذا كانت المشكلة الكردية الحقيقية التي هي في الواقع مشكلة زراعية يمكن حلها من الداخل ، إذ لا يوجد سوى حلين بديلين ، أن تكون كردستان خاضعة للنفوذ السيامي للقوى الموجودة في الشمال أو في جنوبها أو تدار بواسطة كليهما بالفعل ، أي أنها إما أن تخضع للروسيا أو لنا . وإذا خضعت للنفوذ السيامي للروسيا فلن نتمتع بلحظة سلام . وإذا خضعت لنا فعلى أن نهض بالمهمة المستحيلة من رعاية علاقاتها الخارجية ، وأن نكون مسئولين عن حماية أرمينيا من أعمال السلب التي قد يقوم بها الأكراد . كذلك يستحيل علينا أن نهض بعملية الإدارة ، وفضلاً عن ذلك فليس من المحتمل أن ترضى الروسيا على قيام منطقة بريطانية على حدودها في شمال فارس بالتحكم المطلق في «خانقين» وأهم طرق التجارة إلى منطقة نفوذها ومجالها في فارس . إذن فالبدل الوحيد هو أن نترك كردستان تحت إدارة الروسيا ، وهذا وضع طبيعي جداً حيث أنها من خلال سيطرتها على «أذربيجان» فإنها تكون مسئولة عن أكراد شمال غرب فارس . ولكن إذا استقر الأمر على هذا فسوف يكون من الضروري كذلك أن نسلمها الجزء الكردي من ولاية الموصل حتى تكون كل كردستان تحت سيطرة وإدارة واحدة . هذا الجزء يحده غرباً نهر دجلة وحواف فارس شرقاً وجبل ماردين جنوباً . وهو في منتهى الحصوبة كما أنه منطقة بترولية ، ويضم منطقة «خانقين» الهامة عند الحدود . كذلك تضم أراضي الشركة الانجليزية الفارسية «شعبة صرخ» Chaih Surkh التي سيكون من الضروري عمل ترتيب خاص بها من روسيا ما لم نرد إلى فارس . أما جبل

«ماردين» فكما سبق أن أوضحنا فهو عبارة عن سلسلة من التلال المنخفضة ولا تشكل حقيقة حدودا طبيعية ، ولكنها على الأقل مميزة الوضوح ، وهي إلى هذا الحد أفضل من مجرد خط على الخريطة .

فإذا كان في الامكان اقامة كردستان متماسكة فلا بد من استبعاد كل المنطقة الواقعة شرق نهر دجلة حتى جبل «ماردين» من ولاية الموصل. ولكن كذلك سيتحتم فصل الأراضي الحصينة لمراعى قبيلة «شمر» العربية شمال جبل «سنجار» من نفس ولاية الموصل لأغراض إدارية . حيث أن للأكراد حقوق مشتركة فيها ، وهم ينحدرون إليها خلال أشهر الصيف لزراعتها . إن جبل «سنجار» نفسه أكثر صلاحية من جبل «ماردين» كحدود طبيعية ، ولو أنه أعلى وأكثر بروزا ، ولكن يقال أنه سهل الاختراق والاتصاف حوله . ولذلك لا أهمية لامتلاك الجبل المذكور ، وحيث أن المنطقة الحصينة تمتد قليلا إلى جنوبه ، وحيث أن المنطقة الواقعة شماله قد سبق فصلها ، فلا يبدو ما يدعو إلى الاحتفاظ بأراضي جذباء قاحلة أكثر مما يمكن تفاديها . وأن الأراضي البرارى هنا في الأغلب مالحة . و «الحضر El-Hadr» التي لا تزال أنقاضها قائمة والتي قاومت حصار الرومان بنجاح عدة مرات لم تكن بأية حال مركزا زراعيا . وجنوب «الحضر» يبدأ النهران في التقارب والحدود بين ولايتي الموصل وبنغداد عبارة عن خط يرسم من نقطة أسفل سامراء (الواقعة على نهر دجلة بقليل إلى «عنه» الواقعة على نهر الفرات) ، وتقع «سامراء» على مسافة قليلة جنوب النقطة التي يخترق فيها نهر دجلة جبل «ماردين» الذي ينظر أن يشكل الحدود على الضفة اليسرى للنهر . وكما سبق أن أوضحنا فإن شبكات الري القديمة بدأت من هذه النقطة . ولذلك فمن المقترح رسم خط الحدود من هذه النقطة إلى «عنه» عبر البرارى والقفار لمسافة ٩٠ ميلا على وجه التقريب

أو إلى «هيت» التي تقع جنوبها (على مسيرة يومين ونصف) . ولا يهم أى النقطتين يقع الاختيار عليهما . ولكن من المهم أن تضم الحدود «هيت» لأنه من المنتظر أن يعثر هناك على ييتومين ونقط وبتروول أبيض ومحاجر حجر جبرى ممتازة . إن خطأ للحدود يرسم فى هذه المنطقة ميزته أنه يطابق الحد الشمالى «السواد» أو أرض الدلتا الغربية .

وليس من المتوقع أن مثل هذا الخط ليس له عيوبه ، ولكننا سبق أن أوضحنا أنه فى غياب الملامح والسمات الطبيعية فإن خط الحدود لا يعلو أن يكون مجرد خط ، ولا يبدو أن ثمة خط أفضل منه . فمن عيوب خط «تكريت عنه» أو خط «هيت» أن قبائل شمر الجنوبية تتحرك عبر هذا الخط . وعلى أى حال سيتحتم عدم إحكام الرقابة السياسية على هذه القبيلة — ربما بالمساعدات — لحماية الطرق (الصفحة السابعة من الوثيقة) وخط بغداد الخليجى إذا ما مد من الموصل جنوبا . وبالمثل فى الجهة الغربية التى تمتد فيها ولاية بغداد إلى منتصف الصحراء السورية فلا بد من رسم خط تحكيمى من «عنه» أو «هيت» فى اتجاه الجنوب الشرقى موازيا لنهر الفرات حتى حدود الكويت . ويجب ممارسة بعض الرقابة السياسية على قبائل العنايزة لحماية النهر والطريق الذى يمتد على ضفته اليمنى . وفى داخل هذه الحدود ستشكل الأماكن المقدسة فى كربلاء والنجف مناطق مستقلة تحت سيطرة الشيعة .

لقد توصلنا إلى فكرة بدائية عن أكبر مساحة بحاجة إلى أن تتزع وتنفصل من المناطق التركية (العثمانية) فى آسيا لارضاء البدسيات التى سبق أن عرضناها وقد تبين أنها تضم الحدود الآتية : خطا يتبع الحدود التركية الفارسية من «المجرة» إلى «كالانوفت» ثم يسير على طول جبل «ماردين» إلى نقطة «فتحة» حيث يقطع نهر دجلة سلسلة الجبال ، ثم فى خط مستقيم عبر القفار والبرارى

إلى نهر الفرات في «عنه» أو «هيت» بما فيه المدينتين ثم يتجه الحائط إلى الجنوب الشرقي ليضم الصحراء المتاخمة للكويت .

المهمة الثانية هي التحقيق من أصغر مساحة يمكن أخذها والحصول عليها على اعتبار أنها ستؤخذ في كل الأحوال والظروف .

وعلى سبيل المثال : لما إذا لا نسلخ بكل بساطة مدينة وميناء البصرة وشط العرب الواقع أسفلها ؟ إن الاجابات على هذا السؤال سبق ورودها من قبل :

(١) فالبصرة استراتيجية لا يمكن الاحتفاظ بها كما اكتشف هذه الحقيقة «سير أ. باريت Sir A. Barrett» وأن من يسيطر على بغداد يتحكم فيها (أى في البصرة) . ويجب على الأقل احتلال «القرنة» و «الناصرية» كذلك.

(٢) أن ميناء البصرة لا قيمة له في حد ذاته ، فهو مجرد مدخل لميزوبوتاميا وأن مركز التوزيع هو بغداد . (١) : ومن يستولى على بغداد يتحكم ليس في تجارتنا مع ميزوبوتاميا فحسب ولكن كذلك مع شمال غرب فارس . ومن الممكن حقا ، أننا متى سيطرنا على بغداد والبصرة معا فإن الأولى مستقلة من الأهمية التجارية للآخر . ولكن إذا سيطرت على كل منهما قوة مختلفة فإن البصرة لابد أن تعاني دائما نتيجة لذلك .

(٣) ولأغراض تجارية أيضا ، وكذلك للأمن المحلي لا يمكن إسقاط أو

(١) تعزيزا لهذا الرأي (الذي قد يكون واضحا بشكل كاف) يمكن أن نقبس رأيا وقع في يدنا أوردته بوضوح : بركة وزارة الخارجية Foreign Office telegram إلى السير

تونلى رقم (٢) تجارى ، to Sir W. Townley No. 2. في أول مارس ١٩١٥ :

تشير فيل إلى أن : Commerical of 1st March 1915.

والسادة شترك يقولون إن إبحارهم إلى الخليج لم يتقطع تماما والمستقبل يتوقف إلى حد كبير على الدخول إلى بغداد Messers Strick say that their sailing to gulf have not entirely ceased. Future largely depends on access to Bagdad

اغفال «العمارة Amara» إنها مركز عظيم لجميع الصوف . «والسادة لينش Mssers Lynch» لديهم مكبس هناك وأعداد سكانها ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف نسمة . ومن هنا يمكن السيطرة على «بنى لام» الذين يهاجمون «الاهواز» الآن ومنطقة امتياز البترول .

(٤) وهكذا نحن نحوز حاليا مدن «الناصرية» و «القرنة» و «العمارة» ، ولكن لضمان رى هذه المنطقة وتأمين الملاحة في شط العرب يجب السيطرة على أعمال الرى في أعالي النهر .

(٥) وهكذا فلا محالة من امتداد الخط شمالها ، حتى حدود ولاية البصرة التي هي عبارة عن خط من «كوت العمارة» على نهر دجلة إلى الناصرية على الفرات ، ولكن هذا الخط مهما تكن مزاياه كتقسيم إدارى داخلى معرض للاعتراضات السابق ذكرها كحدود للدولة . والحقيقة البسيطة هي أنه لو أخذنا بالبلدية التي تذهب إلى أن ميزوبوتاميا يجب أن تعود وتبعث ، فإن المنطقة غير قابلة للتقسيم حتى النقطة التي يصل فيها النهران إلى الدلتا ، أى حتى «بلد» و «هيت» ، وعندما نصل إلى هذه النقطة فقد يكون من المريح أكثر من أى وضع آخر أن نضمن المثلث الصغير نسبيا من الأرض التي يحدها جبل «ماردين» ، ونهر دجلة وخط عرض ٣٤ درجة .

وإذا كانت الاعتبارات المقلعة في هذه الفقرات سليمة ، فإن النتيجة تكون واحدة . وإذا تناولنا الموضوع من أية نقطة أو زاوية فإن المساحة التي يمكن ملخها عمليا هي المنطقة التي يكون فيها خط «فتحة» - «عنه» أو «هيت» الحد الثاني .

ثامنا - طبيعة الادارة :

أن تفصل ونسلخ هذه المنطقة من الامبراطورية التركية (العثمانية) شىء ،

وأن نزودها بالادارة شئء آخر إذ لاشك أن ضمها إلى بريطانيا العظمى سيكون محل اعتراض . وفي رسالة حديثة من الكويت قسم الوكيل السيامي الرأي العام بين العرب إلى ثلاثة طبقات :

(١) أولئك الذين يعجبون أشد الاعجاب بطريقتنا ومناهجنا يرغبون في أن يكونوا تحت حمايتنا (على سبيل المثال شيخ الكويت نفسه) .

(٢) أولئك الذين يكونون لنا إعجابا ويرغبون في اقامة علاقات سياسية وثيقة معنا ويريدون أن يديروا مشئونهم بأنفسهم (على سبيل المثال أمير نجد) .

(٣) أولئك الذين لا يعجبون بنا ولا يرغبون في أن يقيموا أية علاقات

معنا . أنه يعتقد أن الرأي الثاني هو الغالب ولكنه لم يذكر أى ظل من (الصفحة

الثامنة من الوثيقة) رأى يرغب في أن يتبنى بواسطتنا . لقد أبدى عزيز بك

المصرى بعض القلق بالنسبة لنوايانا وأوضح أننا إذا كان الضم هو سياستنا

فانه لن نستطيع أن يساعدنا . أما الصحيفة الاسلامية الموالية لنا في بومباي

«اسلامك ميل Islamic Mail» عبرت عن بعض المخاوف التي تساور

المسلمين الهنود . أن صرخة الجهاد قد لاقت نجاحا محدودا بين العرب (بدافع

الخوف من انتقام الاثراك إذا لم يستجيبوا للدعوة) ، وإنه من الصعب بالنسبة

لهم أن يستقروا تحت إدارة كافرة من أن يلقوا عن كاهلهم النير التركي أولا ،

ولو أنهم كما سبق أن أوضحنا كانوا معتادين على التغيرات المفاجئة ، ومن

السهل عليهم أن يتوافقوا ويتكيفوا مع نظام جديد طالما كان منصفاً عادلاً .

وربما تثور إعراضات ذات صبغة دولية ، ولو أنه باستبعاد ألمانيا فإنه لا

نوجد قوة أوروبية يمكن أن تتقدم بطلب مضاد . ولاشك أن للروميا أطماعا

واسعة . ولقد سبق لها أن قلمت مطلباً كبيراً في القسطنطينية وفي شرق

المضائق (البوسفور والدرديل) التي تريد أن تصل إليها برا . أى أنها من

الممكن أن تطلب ليس فقط أرمينيا ولكن على الأقل جزءا من حوض البحر الأسود وكرديستان بدون شك . ويحتمل أن تطلب منا بعض التأكيدات بالنسبة لحرية الملاحة في شط العرب ولكن في حالة إعطائها كل المنطقة التركية الفارسية حتى «خاتقين» ، فمن المحتم ألا يكون لها سند في المطالبة بأراض من ميزوبوتاميا نفسها .

ولكن في كل الحالات يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار الخطوط الممكنة التي لن تثير اعتراض أحد وأن البدائل الوحيدة تتمثل بالتقريب فيما يلي :

(١) إنشاء دولة مستقلة .

(٢) إنشاء دولة خاضعة لنوع من الحماية .

(٣) ضمها بمعرفة فارس .

١ — يجب أن نعرف فورا بعدم وجود مقومات لتكوين دولة مستقلة إذ أن العرب لم يثبتوا أنهم قوة متماسكة . ولا توجد أسرة واحدة أو فرد معين يمكن أن يعترف به عرب ميزوبوتاميا أو لديه القوة التي تضطرهم إلى طاعته . إن شيخي الكويت والمحمرة رجلان متعلمان في السن وأبناءؤهما المذكور لا حول لهم . وابن سعود وشريف مكة بعيدان جدا عن المنطقة . وبالإضافة إلى وجود عداء متوارث بين الأول (ابن سعود) وأبناء قبيلة شمر القاطنين شمالى شبه الجزيرة العربية مما يحتمل معه أن يظهر ابن رشيد في الميدان ضده . وكان نقباء البصرة وبغداد من رجال الدين ولكنهم يفتشرون لأى نفوذ سياسى . أما المصريون المتنادون بالوحدة العربية فليسوا أكثر من حاملين أو مهيجين وعلى أى حال فانهم ليسوا بالرجال الذين يمكن أن يؤكل إليهم تأسيس دولة جديدة بالإضافة إلى أن العرب لم يبدوا أية مقادرة إدارية لبلد يديرهم

التمطر - ولو أنه أفضل من تسليمه للأتراك ليحكموه في ظل حكم ذاتي. ومهما يكن الأمر فإن من ينتزع ميزوبوتاميا من أيدي الأتراك يصبح مسئولاً أمام العالم المتحضر عن إصلاحها . ولا يمكن تدفق رأس المال الأجنبي اللازم إلا في ظل إدارة مستقرة ثابتة .

(٢) إن نفس الاعتراضات تنطبق على حالة أية محمية أكثر من اسم على مسمى . ويمكن أن ننظر إلى ثلاثة درجات من الحماية :

أ - عقد معاهدات مع الشيوخ المحليين مشابهة لتلك التي تجرى بشأنها مفاوضات مع ابن سعود (١٩١٥) . هذه المعاهدات سوف تتضمن ضماناً بالحماية ضد العدوان الذي لم يقع نتيجة إستغزاز من قبل قوة أجنبية وذلك نظير أن يتعهد الشيوخ بعدم التعامل مع القوى الأجنبية أو منحها إمتيازات إلا بموجب نصيحتنا غير المشروطة والمتحفظة . إلى جانب هذا سيكون هناك إلزام بحماية الطرق التجارية (كما هو الحال في المنطقة المتاخمة لعدن) . ونتيجة لمثل هذا الترتيب سيكون تحويل حالة ميزوبوتاميا إلى حالة شبه الجزيرة العربية ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تستمر بغداد مركزاً تجارياً . ولذلك فإن مثل هذه المعاهدات ستكون صعبة التنفيذ بدون القيام بعمليات عسكرية في داخل التمطر . وسوف تكون باهظة الثمن في حد ذاتها ولن تعود علينا بأية فائدة . وستكون القبائل من الناحية العملية تحت رحمة أية قوة تختار أن تسيطر عليهم من ناحية الشمال .

ب - إنشاء دولة مماثلة للدولة هندية محلية تحت رئاسة رئيس محلي أو مستورد من الخارج مع مقيم بريطاني . وأن الصعوبات مشير نفس الثورة التي أوضحناها آنفاً في حالة الدولة المستقلة بدون مقيم بريطاني . بالإضافة إلى أن وجود مقيم بريطاني (الصفحة التاسعة من الوثيقة) له سلطات إستشارية

فحسب سينطوى على تحميلنا بمسئولية من العسير علينا أن نتحملها ، ولن تعود علينا بأية فائدة .

ج - تعيين حاكم صورى مع إدارة بريطانية فعالة إذا أتى رجل يلتقى اختياره لمثل هذا المركز المرموق الدقيق الرضا العام ، وربما فى هذه الحالة يمكن أن يقال شىء فى هذا البديل ، ولو أنه بالنظر إلى تاريخ مصر لا يمكن اعتباره مرضيا فى مزاياه ، بينما كوميالة أو حيلة سياسية فإنها قد بليت بعض الشىء وقلعت .

(٣) ولا يبقى أمامنا سوى حلم الضم إلى فارس التى تعتبر من عدة نواح الوارثة الطبيعية لميزوبوتاميا . وأن هذه الفكرة جذابة - ولكنها بالتأكيد مع التجربة التى عشناها معها زهاء ربع القرن المنصرم - غير عملية بالمرّة . بل إنه ليس من المؤكد بعد أن الحكومة الفارسية ستكون قادرة على المحافظة على وحدة الأراضى التى كانت تمتلكها ومن الصعب تبرير تسليمها أراض جديدة لإدارتها بمعرفتها . وعلى أية حال فانه ليس من الضرورى أن تكون الإدارة فارسية ومثال بيرار قد يزودنا بحل للمشكلة . وسوف توضع ميزوبوتاميا تحت السيادة الفارسية ولكنها تؤجر لبريطانيا العظمى بصفة دائمة مقابل إيجار مجز . فهل هذا الترتيب سيكون ممكنا من الناحية العملية فى حالة ما تكون السيادة أجنبية مثل وضع حيدرآباد (حيث أنيطت السيادة لبيرار) وذلك يحتاج إلى دراسة دقيقة . كما أن هذا الترتيب سوف ينطوى بالتأكيد على صعوبات إدارية ودولية جسيمة ، ويمكن أن يكون عمليا على شرط واحد ، وهو أن يكون الإيجار مطلقا ودائما وغير مرتبط بأية تعهدات أو تأكيدات تتعلق باستماده نهائيا أو أنه تحت أى شروط تخول للسيادة أى حق (ولو صورى) للتدخل فى العلاقات الداخلية والخارجية للمنطقة المؤجرة . ان ذلك هو الأكثر

ضرورة — إذا استمرت فارس كدولة — أنها مضطرة أن تدخل تحت النفوذ والسيطرة الروسية بصفة مضطربة . ولكن إذا كان هذا الترتيب سيرضى غرور الطاووس الفارسي فهذا موضوع آخر ، ولاشك أن مقدار الإيجار سيؤثر تأثيرا هاما .

ان المشكلة من عدة نواح تشبه مسألة السودان بعد احادة فتحه . ولكن أى حل مماثل لحل المسألة فهو غير مرغوب فيه حتى لو كان عمليا ذلك لأن مصر حقيقة تحملت مسئوليات معينة إزاء السودان في حين أن فارس لم تستطع أن ترضى بأية مسئولية إزاء ميزوبوتاميا ، والضم في هذه الحالة لا يعلم أن يكون خرافة ما لم يتسبب في فشل الهدف المنشود . وعلى العموم فإن عيوب خلق مولدات خيالية ودولية ترجح كل المزايا التي يسوقها المنادون بحل يلقي أقل اعتراض ومقاومة ممكنة ، ولا يوجد بديل عملي لعملية الضم للإدارة البريطانية . والسؤال التالي هو كيف يجب أن توضع هذه الادارة موضع التنفيذ .

ان النظام الأوضح هو ادماج (ميزوبوتاميا) في الإمبراطورية الهندية . ذلك لأن الهند هي أقرب الممتلكات البريطانية ويجب أن تكون قاعدة الدفاع عن ميزوبوتاميا . إذ كانت علاقتها بها دائمة وثيقة . وعن طريق المقيم السياسى في بغداد ، احتلت مكانا مرموقا في السياسة المحلية . بينا المشاكل الادارية التي تنتظر الحل هي تلك التي تعرفها حكومة الهند وتآلفها . بيد أنه توجد مساوئ خطيرة لاضافة مسئوليات أخرى على عاتق حكومة الهند — حتى بورما كانت عبارة عن طفلة غريبة عن (حكومة الهند) ، وأن ممتلكات شاسعة مترامية الأطراف بامكانيات فياضة لا ينضب معينها يفصلها الخليج الفارسي على طوله ولا يستبعد منها أن تضيف تعقيدات إدارية خطيرة إلى النظام المعقد فعلا

لحكومة الهند ولا يمكنها أن تنتظر الرعاية الكافية التي تبرر تبعيتها لحكومة تابعة أصلاً . وفضلاً عن ذلك فلا يستبعد أن تشهد الهند في السنوات القليلة القادمة تغييرات دستورية بعيدة المدى قد لا تتماشى مع الإدارة الجيدة ذات الكفاءة العالية لمستعمرة في أولى مراحل نموها . بالإضافة إلى أنه من المؤكد أن النمط المطلوب من الإدارة ليس هو نوع الإدارة الهندية تماماً أن الدستور المعقول والمنصف للغاية يتمثل في حاكم عام بنوع من الاستقلال الذي يتمتع به حاكم عام السودان ، وبنفس الطريقة قد يكون من (الصفحة العاشرة من الوثيقة) الممكن تشكيل مجلس استشاري صغير معه . ولما كانت المساحة صغيرة ، والإدارة بسيطة فإن هيئة الأوروبيين في جهاز الإدارة هي أصغر جداً من أن تكون متميزة (يكفي حوالي ١٢ رجلاً) ، وإذا كان الأمر كذلك ، فيمكن توظيفهم بالاشتراك وعمل تبادل مع الخدمة المدنية في السودان . وستكون السلطة الحاكمة أو المراقبة في هذا القطر من اختصاص وزارة الخارجية . وأن دواعي الاعتراض على هذا الترتيب تتمثل في صعوبة تدبير الإعتمادات . وسوف تمضي سنوات قبل أن يصبح القطر معتمداً على نفسه . ولابد من إنفاق رأس مال كبير في البداية . ولاشك أن احتياجاته قد تواجه من حكومة الهند بطريقة أفضل من الخزانة (البريطانية) . ولكن المسئوليات والأعباء المالية للهند جسيمة فعلاً ، ولو أنه مما لا شك فيه أن الهند ستكسب الكثير من وراء الحصول على هذه الممتلكات الجديدة – إلا أن امكانية تبرير وتسويق إيراداتها في هذا المجال أمر مشكوك فيه (١).

(١) لا توجد أرقام حديثة العهد – ولكن في سنة ١٩٠٣ كانت إيرادات ولايتي بغداد والبصرة دون ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني بينما النفقات تفوق هذا المبلغ .

تاسعا - المنطقة المحمية :

ان بعض الاعتبارات الخاصة بالمساحة التي ستم إدارتها وطبيعة هذه الإدارة قد تم طرحها وأقترحها . ولكن من الواضح أنه إذا كان من المحتم حصر المساحة في أضيق نطاق ممكن ، إلا أنه من ناحية أخرى يستحيل أن نتركها - كما سبق أن أوضحنا في وسط بلاد لا صاحب لها . لقد زودتها الطبيعة بحدود (طبيعية) جنوبا وشرقا ، ولكن من جهتي الشمال والغرب لا توجد سوى خطوط لحدود مفروضة عبر القفار . وقد لحنا من قبل بأنه نظرا لأسباب قبلية سيتحتم أن نعد سيطرتنا السياسية في شكل محمية محددة وراء هذه الحدود . والسؤال التالي هو أين تقف هذه الرقابة والسيطرة (السياسية). ويبدو من الضروري ألا ينبغي أن تتوقف هذه السيطرة السياسية حتى تصل إلى النقطة التي تبدأ منها السيطرة السياسية لقوى أخرى متحضرة . وأنه لا يجب أن يكون في هذه التسوية أية أطراف ممزقة وحيثما لا يمتد نفوذنا الآن بالتحديد فمن المؤكد أن القوى المجاورة ستعد إليها نفوذها وهذه القوى هي روسيا وفرنسا . ولقد سبق لنا أن ناقشنا موقف روسيا ، وإذا كانت أرمينيا وكردستان ستفغان في يدها فان محميتنا يجب أن تمتد إلى التلال الواقعة شمال جبل منجار وكما أسلفنا لا يوجد خط تقسيم مرضى هناك لأن الأكراد يرتادون هذا الحزام الحصب صيفا . ولكن هذه على وجه الاحتمال حالة مؤقتة مصيرها الزوال متى استقرت الزراعة بصفة مستديمة . أما بالنسبة لنصيبين والموصل اللتان سيتحتم أن يكون بها مقيم بريطاني ، كذلك أعالي نهر دجلة إلى النقطة التي يصبح فيها الري ممكنا ستكون داخل نطاق نفوذنا السياسي . هذا مهم ولو أنه لعدة سنوات قادمة لن يكون هناك تفكير في ادخال الري شمال جبل ماردين . ونرجع لأهمية إلى أنه ليس من السلامة في شيء السماح بأن تقع

أعلى مياه النهر التي يتوقف عليها رخاء الدلتا بالضرورة في يد قوة أجنبية
وتحت سيطرتها .

لقد قيل أن تجارة الموصل يمكن أن تجسد منفذا لها عن طريق ميناء
الاسكندرونة والتي لا نبالغ في أهميتها . كنفذ لكل الطرق التجارية المتجمعة
والتي تتمركز في حلب ولهذا فأنا ما لم نستطع السيطرة عليها بأنفسنا فأنها يجب
أن تكون ميناء حرا . وفي هذا الاتجاه فإن محييتنا سوف تمتد إلى حدود مجال
النفوذ الفرنسي . ثم ما هي المطالب التي ستصر عليها فرنسا ومروكة للمستقبل
ان الفرنسيين يريدون سوريا وربما فلسطين . كذلك وفي تلك الحالة فإن نهر
الفرات من «تل كوجك» إلى «دير الزور» ثم جنوبا بحيث يشتمل على موطن
العنايزة ثم يمتد إلى خط عرض ٣٠° سوف يحدد بما فيه الكفاية حدود مجال
كل من النفوذ البريطاني والفرنسي ، بينما خط عرض ٣٠° غربي الكويت
سيحدد الحدود من جهة شبه الجزيرة العربية . وفي شبه الجزيرة العربية فإن
المصاعب تثور نتيجة العداء الوراثة بين ابن رشيد وابن سعود ، ويجب التوفيق
بينهما إلى حد ما إذا كان الاثنان سينضمان إلى معسكرنا . إننا نحاول أن ندفع
ابن سعود إلى صفنا بموجب معاهدة لايزال التفاوض بشأنها جاريا كما سبق
أن ذكرنا ، وللوقت الراهن وفي كل الحالات فإن من شأن هذا أن يلقي بابن
رشيد في أحضان المعسكر الآخر . فحاليا الطرف الآخر هو تركيا ولكن في
المستقبل عندما لا يوجد طرف آخر له مصلحة في أن يضرب جانبا (الصفحة
الحادية عشرة من الوثيقة) بالجانب الآخر ، فإذا تم تحديد حدود ابن سعود
تحت رعايتنا ، فمن المحتمل أن يتم حل هذا الصراع على السلطة وعلى الساحل
الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وربما يحاول شريف مكة الكبير أن يطرح التبر
التركي وينصب نفسه سيدا على الحجاز . وفي جنوب الحجاز وعدنا بأن نمنح
تأييدنا السياسي لضمان استقلال السيد الإدريسي في عسير . كما عقلمنا معاهدة

حماية مع شيخ ماويه في أقصى جنوب اليمن . ولكن بين ماويه والادريسي يوجد الامام يحيى الذى يجب استمالته على نحو ما إذا شئنا أن يستتب السلام في اليمن أو في منطقة عدن الداخلية . وفي الواقع يجب أن ننظر إلى اليمن على أنها منطقة خطيرة ، وأن لها امكانيات هائلة ، وأنها لا نريد ضمها إلينا ، فضلا عن أننا أكلنا لعرب اليمن أننا لا نعتزم أن نوسع حدود ممتلكاتنا فيها . ومن المؤكد أن ايطاليا ترغب في السيطرة عليها . على أن العرب يكرهون ايطاليا أشد من أية قوة أخرى ولا نستطيع أن نتورط في أى عمل يؤدي إلى إعطائها اليمن دون أن نفقد ثقة كل عربي من عدن حتى مكة . ومن ناحية أخرى لا يوجد عربي يمكننا أن ننصبه هناك سوى الامام الذى تقوم مطالبته على أسس قوية . ولو أنه لم يقدم لنا أية مساعدة إلا أننا مضطرون دفاعا عن النفس أن ندعمه بشرط التوفيق بين مطالبه ومطالب كل من الادريسي في الشمال ، وشيوخ ماويه في الجنوب .

إن مد حدود محمية عدن من ناحية الشمال الشرقى عبر الصحراء بحيث يقابل خط الحدود خطا آخر مرسوما في أنحاء الجنوب على مقربة من «العقير» سبق أن قبلته الحكومة العثمانية كتحديد وتميز لأقصى نقطة تطالب بها في الجنوب . وفي المستقبل سيستعمل هذا الخط لتحديد مجال نفوذ ابن سعود الذى جعل نفسه وارثا وخلفا للسلطة العثمانية في وسط شبه الجزيرة العربية . وهذا المجال سيتطلب تحليدا أكثر لارضاء مطالب شيخ الكويت التى ضحى بها للضرورات السياسية في مفاوضات جرت مؤخرا مع تركيا . أما المنطقة الساحلية المسماة «بالقطيف» التى هي تحت سيطرة ابن سعود مستثنى عند «جبل البحرى» بدلا من «جبل منيفة» ، وسوف تعاد «أم قصر» و «صفوان» في الشمال إلى شيخ الكويت.

وفي جنوب الخط الممتد عبر الصحراء ينحضع كل الساحل لنفوذنا دون غيره فيما عدا قطر (التي خولت حكومة الهند إلى أن تعقد معاهدة مع شيخها) . ومسقط التي تضمن كل من فرنسا (وبريطانيا) استقلالها . ولو لم يكن الثمن غاليا ، لكان من الأفضل انتهاز هذه الفرصة لابعاد فرنسا من مسقط .

ويجب أن نقول كلمة أخيرة عن الحجاز . لقد كان مبدأ أساسيا في سياستنا أن نترك الخلافة وشأنها كمسألة داخلية بحثة للمسلمين ، ولكننا لم نعلن موقفنا في الموضوع . إذا كان الممالك بحكم الأمر الواقع للأماكن المقدسة هو الخليفة ، وإذا كان شريف مكة الكبير يتفصل بطريقة حاسمة عن الأتراك فإنه يصبح الخليفة بحكم الأمر الواقع في كل الحالات مؤقتا ، وعندما يتم قص أجنحة تركيا وانهيارها فلن تكون هناك أية قوة اسلامية تملك الارادة والقدرة على رفضه (أي الشريف حسين خليفة للمسلمين) . أن مصدر الخطر الوحيد الذي يهدده هو شبه الجزيرة العربية نفسها . ولكن في شبه الجزيرة العربية الرئيس الوحيد القادر على تحدي مطالبه هو ابن سعود ، وقد أكد «كابتن شكسبير Captain Shakespear» في تقرير كتبه قبل وفاته بوقت وجيز «إننا لن نحتاج إلى أن نخشى من محاولة ابن سعود أو أسرته المطالبة بهذا اللقب بدون وجه حق إن الوهابيين يعترفون فقط بالخلفاء الأربعة (الراشدين) الأوائل ، واتجاه الرأي العام العربي كما سمع عنه «كابتن شكسبير» هو أنه إذا صح أن أنور باشا سيعزل السلطان (العثماني) الحالي ، كما تدل البوادر فإن الخلافة بالموافقة الاجماعية للمسلمين ستعود إلى أسرة من سلالة بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، والتي على رأسها الشريف (حسين) والذي أشعر أنه سينال تأييد ابن سعود في مثل هذه الحالة أكثر من معارضته وخصومته» . وفي مثل هذه الحالة تكون المسألة قد حلت ذاتيا ، كما نحب ، ولصالح صديق تكفلنا بتأمينه ضد أي هجوم .

إن محصلة هذه الاعتبارات هي فرض حماية بريطانية على نصف قفار وبراى سوريا وكل شبه الجزيرة العربية . وإذا كان هذا يبدو عسيرا وغير مستساغ إلى حد ما فإن مناقشتنا وبحثنا لما نعنيه بكلمة «محمية» في هذا الموضوع سوف تطرد كل قلق وتزيله . لقد سبق أن أوضحنا أنه في حالة عدم وجود حدود طبيعية للمناطق التي نديرها في ميزوبوتاميا ، (الصفحة الثانية عشرة من الوثيقة) ونظرا لحالة الترحال وطبيعة القبائل الرحل فإن فرض حماية مباشرة في الأراضي المجاورة هو البديل الوحيد لضم منطقة أكثر اتساعا . ولذلك في اتجاه شمال خط «فتح عنه Fatha Anah» وفي اتجاه غرب نهر الفرات لا بد من الاتفاق مع القبائل لتأمين طرق التجارة سواء أكانت طرقا أم خطوطا حديدية ولتنظيم حقوق الرعى ولمنع هذه القبائل من أن تكون أداة للتآمر في يد الدول المجاورة التي يمكن أن تكون مواقعها مريبة . وعلى أية حال فيجب تنفيذ ذلك مهما ينتظر أن يحدث في شبه الجزيرة العربية .

ولكن إذا وصلنا إلى شبه الجزيرة العربية ذاتها فأننا نجد أن الموقف مختلف تماما ، ذلك نظرا لأن لنا علاقات بموجب المعاهدات التي عقدت مع حكام الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية من الكويت حتى عدن ، وهذه الأراضي حيوية بالنسبة لتأمين موقفنا في الخليج «الفارسي» ولمواصلتنا إلى الهند . ولا يوجد على الإطلاق سبب عملنا على الاتصال بالقبائل التي تقطن أواسط الجزيرة فيما عدا اهتمامنا بالأراضي الساحلية فليس لنا في الداخل مصالح على الإطلاق . والمعاهدة التي تجرى بشأنها المفاوضات مع ابن سعود أملاها إستيلاؤه على ساحل القطيف منذ وقت قريب . إنه لا توجد رغبة لدينا ولا قدرة لنا للتدخل في شئون زعماء الداخل ، ومما له أهمية بالغة أن زعماء المناطق الداخلية ليس لديهم أية نية للسماح بالتدخل في شئونهم على الإطلاق .

إن ما يريدونه ويحتمل أن يكون صحيحا أن نقول عنهم ما قاله «كاتب شكسبير»
عن ابن سعود ولو أنه بلا شك بدرجات مختلفة «أنهم مفعمون بالوطنية لبلادهم
وبإيمان عميق بدينهم ورغبة عارمة في أن يقلعوا أفضل ما عندهم لشعوبهم» .
إن ما يريدونه هو أن تكون «جزيرة العرب للعرب» ، وكل الذى يرغبون
فيه هو ضمان عدم الهجوم عليهم من البحر وبذل مساعيها الحميلة في استخلاص
استقلالهم عند التسوية في نهاية الحرب . هذا ونحن في موقف يمكننا معه أن
نقلعه إليهم — وفي الواقع سبق أن أعلننا به ابن سعود وحاكم ماويقوالادريسي
وشريف مكة — والأقل خطورة هو أن نكمل شبكة اتفاقاتنا . إن بسط الحماية
على الجزيرة العربية لا يعلو أن تكون جزيرة العرب للعرب تحت رعاية
بريطانيا العظمى .

عاشرا — فارس :

إن مسألة ميزوبوتاميا لا بد أن تثير بالضرورة مسألة فارس : هذا فقط
لأن توحيد أو إحتلال عربستان ولورستان ضرورى وحيوى من أجل تأمين
مدينة البصرة كما نعرف في هذه اللحظة . هذا فضلا عن أنه من الواضح أن
روسيا التى تحتل أذربيجان لو إحتلت كل الجانب التركى من الحدود حتى
مدينة «خانقين» فسوف تقوى قبضتها على شمال فارس . والآن حان الوقت
للاتفاق معها . ومن المعروف أن تجربة السنوات السبع الماضية تثبت بما لا
يدع مجالا للشك أنه لا يمكن أن تكون هناك أية تسوية مرضية إذا لم تستبعد
المنطقة المحايدة . وكان هناك سبيل لإنشاء هذه المنطقة :

- (١) تلافى توسيع مسئولياتنا بلون ميرر .
- (٢) تلافى وجود حدود مشتركة مع روسيا . وأن الاستحواذ على حقول
بترو أنجلوفارسية في الطرف الآخر من فارس أبطل السبب الأول . أما

السبب الثاني فهو عبارة عن خرافة لا تزال تتردد في المكاتب المختصة بينما فقلت واقعيتها عمليا . وإذا كانت تجربة النصف قرن الماضي في الشرق نعلم شيئا فلاشك أن ذلك يتمثل في عدم جلوى «الدولة الحاجزة Buffer State» وبالتالي «المنطقة الحاجزة Buffer Zone» وأن الخطوة التي أوضحناها من قبل لإعادة ترتيب تركيا الشرقية في آسيا تهدف إلى استبعاد الدولة الحاجزة ويقصد بذلك عدم ترك أية مناطق محايدة أو أراضي لا صاحب لها . ومن المعتقد أننا سوف نتخلص من تصادم الآراء في فارس بأن نفعل نفس الشيء هناك . ولكن إلغاء المنطقة المحايدة يمكن أن يكون مشمرا وفعالا لتحقيق هذا الهدف إذا كان هناك الفهم الممكن والأوضح بأن لكل قوة الحرية في أن تفعل ما تشاء في ما تملكه .

ولكن الصعوبة — كما قلنا أكثر من مرة — تكمن في الوصول إلى تقسيم عادل للمنطقة المحايدة . لأن مصالحنا موزعة عليها جغرافيا إلى درجة يكاد يبلو مستحيلا معها أن نترك جزءا منها . ففي أقصى الغرب تعتبر لورستان وعربستان ضروريتان لأمن ميزوبوتاميا السفلى ، كما أنها تمثل الاقليم الذي أستثمر فيه وأنفق ٢.٠٠٠.٠٠٠ مليوني جنيه . وفي الوسط فإنه من العسير أن نرى كيف نستطيع أن نعطي روسيا أي شيء جنوب أصفهان بدون أن نجعلها على مقربة خطرة من الخليج . وفي نفس الوقت نسد أمامنا طريق الدخول إلى الشمال سواء عن طريق الأهواز — أصفهان أو عن طريق بوشير — شيراز أصفهان . وفي أقصى الشرق لا يوجد شيء يمكن أن (الصفحة الثالثة عشرة من الوثيقة) نعطيه بدون أن نقرب روسيا خطوة إلى «سيستان» ودون أن نضع شريطا من الحدود الأفغانية خلف «حيرات» في قبضتها . وربما يمكن أن نبالغ في تقدير المساوىء والعيوب المادية التي قد يجرها هذا إلينا ، ولكن من المؤكد أنه سيؤثر على الأمر أسوأ تأثير ممكن .

وفي حقيقة الأمر ، وبعيدا عن القدرة على إعطاء أى شيء لروسيا ،
فإن وجوب علم القيام بمحاولة لابعاد أصفهان عنها مسألة تستحق النظر .
ذلك أن أمن وسلامة حقول النفط . والسلام في عربستان ، وحماية «طريق
لينش Lynch Road » وتجارتنا عبرة لنا بعض المزايا التي نستخلصها من
ولاء قبائل بختيارى . ويبدو أنه لا مناص — إذا بقيت أصفهان تحت النفوذ
الرومى — من أن قبائل بختيارى إن عاجلا أم آجلا سوف يدعون للنفوذ
الرومى .

وفي ذلك قال «م . سازونوف M. Sazonof » «لسيرج . بوتشانان
Sir G. Buchanan » في يناير (سنة ١٩١٥) أن روسيا تحصل على كل ما
تريد في فارس فيما عدا ، بالطبع ، التصرف فيها كما تشاء . فإذا أعطيت
الفرصة لاطلاق يدها هناك . وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأرض الغنية التي
تريد أن تضمها إليها في الحدود التركية الفارسية ، فيمكننا أن نتصور أنها
سوف تقنع بترك أصفهان والمنطقة المحايدة لنا . وعلى أية حال فقد يبدو من
الأفضل أن نراها هي التي تضغط وتعمل على إلغائها وأن ندعها تتقدم
بمقترحاتها أولا .

(توقيع)

١٤ مارس سنة ١٩١٥ . « أ . د . »

ملحوظة :

ان قائمة المصادر الخاصة بالموضوع كبيرة للغاية ، وقد تم الرجوع إلى
معظم المؤلفات ذات المستوى الرفيع . وقد حصلنا على أعظم معاونة من

خلال محادثتنا الشفوية مع شخصيات لها معرفة وثيقة بظروف البلاد من أمثال
«مسيـ جرتروود بلـ Miss Gertrude Bell» و «ليفتنانت كولونيل ف.ر.
مانسل Lieutenant Colonel F.R. Mannsell» و «مستر آرثر تود
Mr. Arther Tod مدير Messers Lynch» في بغداد. وقد قام بأعداد
الخريطة «مستر اندرسون Mr. Anderson» بالقسم السياحي ..

(الوثيقة الثانية)

مذكرة بشأه الدفاع عن ميزوبوتاميا

أعدها « جنرال سير ادموند بارو »

General Sir Edmund Barrow

١٦ مارس سنة ١٩١٥

تتطلب مذكرة «سير أ. هرتزل Sir A. Hirtzel» عن المستقبل السياسي لميزوبوتاميا والمناطق المجاورة لها من الامبراطورية التركية (العثمانية) تقدير الظروف العسكرية التي تؤثر على المشكلة ولذلك طلب مني أن أعرض آرائي . وسأحاول أن أبدي آرائي بإيجاز على قدر المستطاع . ولكنني لأستطيع أن أحصر نفسي في الحدود الجغرافية لهذه المذكرة ، حيث أنني أدرك أن مسألة الاسكندرونة وارتباطها بمشكلة الخط الحديدي للقارة حتى الخليج الفارسي ، بدأت تثار . وهناك من يعتقدون بأن السيطرة على الخط الحديدي من البحر المتوسط حتى الخليج يجب أن يكون لنا ، وأنه لهذا السبب من الضروري الحصول على الموقع البحري والاستراتيجي الممتاز للاسكندرونة التي لا تتحكم فقط في أبواب قيليقيا التاريخية « Cilician Gates » بين آسيا الكبرى وآسيا الصغرى ، كما تهدد من ناحية أخرى الطرق المؤدية إلى أنطاكية وحلب . والموصل وديار بكر وأرضروم . والفكرة في احتلال هذا المركز المسيطر فكرة رائعة ، ولكن امتلاكنا لمركز متحكم مثل هذا الذي يهدد كلا من النفوذ الفرنسي في سوريا والنفوذ المستظر للروسيا في أرمينيا من شأنه عاجلا أم آجلا أن يجعل مصالحنا تتعارض مع حلفاء اليوم . ويضطرنا هذا الاعتبار القوي إلى نبذ الفكرة المغرية والخطرة في نفس الوقت الثمالة بتمركزنا واحتلالنا لقاعدة الاسكندرونة كاقتراح سياسي وعسكري لا يمكن تنفيذه . أن مثل هذا الموقف سيحملنا بالتزامات عسكرية وإدارية أبعد بكثير من تلك التي تفرضها

مصادرنا ومسئولياتنا الكبيرة على اتساع العالم . وإذا تم لنا ضم الاسكندرونة
فلن نتورط فحسب في نفقات باهظة ولا فائدة منها في اقامة الأرضة وأحواض
السفن والتحصينات . ولكننا كذلك سنلتزم بالسيطرة والدفاع عن الخط
الحديدي المتجه إلى بغداد وذلك فيما بين هذا الميناء والموصل ، بينما سيكون
دائما في نفس الوقت متخبطين ومتعثرين (الصفحة الرابعة عشر من الوثيقة)
في متاهة من المؤامرات السياسية المعقدة والمشاكل العنصرية - الكردية ،
والأرمنية والأناضولية والسورية لا شأن لنا بها . وتعتبر ميزوبوتاميا ومصر .
مع فلسطين كحلقة اتصال بينهما ، من صميم المصالح البريطانية . أما بقية
الأقطار فليست كذلك . ولهذا فأننا نجد مطامحنا وطاقاتنا التي تستتصر على
الحصول على نفوذ متحكم في العالم العربي ، وهكذا نصبح حقيقة ونظريا والقوة
الاسلامية القائدة . القوة التي تعتمد عليها كل العناصر الاسلامية . فإذا قبلنا
الرأي السابق ذكره فان خط الاسكندرونة - الموصل سيكون خط الحدود
المثالي في شمال مجال نفوذنا في آسيا الشرقية . ومن وجهة النظر البريطانية البحتة
فان مثل هذا الخط يمكن أن يمتد من البحر المتوسط من رأس الناقورة بين
صور وعكا حتى نهر الفرات على مقربة من «دير» ثم إلى الضفة اليمنى للنهر إلى
«عنه» وعبر الجزيرة إلى حيث يشق نهر دجلة جبل ماردين وعلى طول تلك
السلسلة المنخفضة من التلال والمحددة جيدا إلى الحدود الفارسية . مثل هذا
الخط سوف يشمل كل فلسطين من دان إلى بئر شبيب وأعلى الأردن وقمة
«حرمون Hermon» كذلك واحة دمشق وتلعر . وهكذا يجعلنا قادرين على
إنشاء خط حديدي بريطاني مائة في المائة من عكا أو حيفا عن طريق دمشق
إلى بغداد والخليج . وهكذا نستطيع أن نتصل بالشبكة المصرية محتوين كل
المنطقة العربية رابطتين أوصال امبراطوريتنا الشرقية . وعلى أية حال إذا كان
هذا البرنامج الطموح فوق طاقتنا العسكرية ويحتمل أن يورطنا في صراع مع

فرنسا : فان البديل المعقول الوحيد هو أن نقنع بالحصول على إشراف مطلق على ميزوبوتاميا مستبعدين كل فكرة عن الربط بشبكات الخطوط الحديدية في تركيا ومصر مكتفين بتنمية « كاليديا القديمة » (الدولة الكلدانية القديمة) ومع قاعلتنا البحرية في البصرة أو الكويت ، فان إتصالا مع أوروبا عن طريق خط حديدى ليس بالأمر الجوهري ، وثمة مزايا لاحتلال ميزوبوتاميا كأقليم قائم بذاته منعزل عن العالم الغربى وبالتالى يمكن الدفاع عنه بسهولة نسبيا ضد الأعداء الأجانب .

وإننى أميل شخصيا إلى تحييد الرأى القائل بهذا الاتجاه . وأعتقد أن هذا هو الرأى الذى يجذبه وينادى به «سير أ. هيرتزل Sir A. Hirtzel» ، فى صفحة ٦ من مذكرته ، ولو أننى أتفق معه بصفة عامة فيما يتعلق بالحدود الشمالية لحال نفوذنا ، ولكنى لا أقبل النتائج التى خلص إليها برمتها لأننى أشك فى سلامة (صواب وحكمة) ضم كل هذا الاقليم إلى الامبراطورية البريطانية . إننى أشك لأسباب ثلاثة :

- (١) لأننا سوف نجعل العرب غرباء والآثراك أعداء إلى الأبد .
 - (٢) لأننا سوف نجعل كل المسلمين يشكون فى مياستنا .
 - (٣) لأن الدفاع العسكرى فى ميزوبوتاميا العليا وكذلك السنى سيقى برمته على كاهلنا .
- وإننى أشك فى أننا نستطيع تحمل العبء بدون مشقة كبيرة على مصادرنا العسكرية . وأن درس اضمحلال ومقروط روما يجب أن يعلمنا ضرورة تفادى التوسع الزائد عن الحد .

وتحت تأثير هذه الشكوك والخاوف الخطيرة فاقى أخلص إلى أننا يجب أن نقتصر على ضم جزء كبير من ولاية البصرة كأمر جوهري لأسباب

عسكرية ، وبالنسبة للباقي يجب ترك الديادة الاسمية لسلطان تركيا ؛ إلى جانب مندوب سامى بريطانى أو حاكم عام ليغداد تحت إشراف إدارة بريطانية. وفي الواقع فإن وضع سلطان تركيا بالنسبة لميزوبوتاميا سيكون مشابها لوضعه بالنسبة لمصر . وميكون وضع ولاية البصرة مطابقا لوضع السودان إلى حد ما فيما عدا أنها ستكون أرضا بريطانية بشكل كامل .

وإن مزايانا هذا المبهج تنحصر فيما يلي :

(١) أننا سوف نكسب الرأى العام الاسلامى وسوف نفتتح بابا للتحققين العرب وباقي المسلمين .

(٢) وأننا إلى حد ما سوف ننقذ كرامة تركيا (الدولة العثمانية) ونساعد على تأهيل تركيا كلولة آسيوية .

(٣) أننا لن نشر غيرة ومخاوف روسيا وفرنسا . الأمر الذى كان سيحدث لو قمنا باحتلال الاسكندرونة .

(٤) أننا سنقيم أقطارا حاجزة وفاصلة بيننا وبين كل من روسيا وفرنسا . فالقطر الأول سينشأ في أرمينيا ومن الممكن أن يكون في جزء من كردستان ، والثانى في لبنان .

(٥) أن هذه الأقطار الفاصلة ستعتمد علينا لضمان استمرارها دولامستقلة وبلون مؤازرتنا فإنها متلوب وتمتص .

(٦) أن الدفاع العسكرى عن ميزوبوتاميا السمنلى ميكون حينئذ في نطاق إمكانياتنا .

إننى أدرك تماما أن الدول الحاجزة « Buffer States » ليست دائمة ، ولكنها طالما بقيت فإنها تحقق غرضا مفيدا . إن سيام وأفغانستان كانتا دولتين حاجزيتين لأكثر من ربع قرن ولا توجد أدلة ملموسة على أنهما مستعرضان مبكرا للانهياب . وبالمثل فإن ميزوبوتاميا العليا قد تشكل مثل هذا الحاجز لجبل واحد ، ولا يمكننا أن نضع تشريعا للمستقبل كله . إننى أهتم بالدرجة الأولى بالناحية العسكرية ولذلك فإنى أصنعها فى مقدمة الاعتبارات مع إتخاذ السياسة الموضحة أعلاه قاعدة لها وأساسا .

لقد سبق أن قلت بأننا يجب أن نضم إلى منطقة نفوذنا ولاية البصرة . والنتيجة الطبيعية لذلك هى أننا سنحمل الدفاع عنها . وهذا فى اعتقادى سيكون فى طاقتنا إذا استطعنا أن نفصل حدودنا عن أقرب قوة عسكرية مجاورة — وهى روسيا — بما لا يقل عن ٥٠٠ ميل . وسيكون الإبتعاد مفيدا لنا إذا لم يصل بيننا أى خط حديلى . وستكون مراكزنا العسكرية الرئيسية فى «كوت العمارة» و «البصرة» مع حاميات قليلة فى «القرنة» و «العمارة» و «الناصر» . وسوف تخصص فرقة «انجليزية هندية» لهذا الغرض حتى لو كان عليها أن تنهض بمسئولية الدفاع عن وادى قارون وحقل النفط «الانجليزية الفارسية» .

وفىما يتعلق بولاية بغداد فسوف نحتاج إلى قاعدة مركزية عند بغداد أو بالقرب منها مع وضع مراكز ومخافر أمامية لحماية منشآت شبكة الرى الكبرى التى سوف تبدأ فى الاقليم ، كذلك وضع مخفر لحماية الطريق البرى إلى فارس عبر «خانقين» . وإن القوات المطلوبة لهذا الغرض يمكن تدبيرها من مصادر محلية كما هو الحال فى مصر ، مع توفير قوات أنجليزية هندية لضمان المحافظة

على سيادتنا العسكرية . ويكفى توفير لواء مختلط من القوات الانجليزية الهندية لتحقيق هذا الغرض .

ولا أحب أن أطيل هذه المذكرة بمزيد من التفاصيل في موضوع لايزال أكاديميا إلى حد ما . وربما لم يكتمل بعد ، ولكنني سوف أقنع بمجرد إنجاز وتلخيص ما أتصور أن تكون نقطا رئيسية لسياستنا إزاء تركيا (الدولة العثمانية) في أعقاب تحقيق سلام مبكر :

(١) أنه ينبغي علينا الاحتفاظ بتركيا (الدولة العثمانية) في آسيا ككلولة حاجزة Buffer State ، ولكن بعد إنتزاع المناطق التالية منها : أرمينيا التي سوف تعطى لروسيا بالضرورة . ولبنان الذي سوف تطالب به فرنسا ، وولاية البصرة التي ستضم إلى إنجلترا ، بينما سيتم تقسيم الحجاز وأيمن بين مصر وبعض الأمراء العرب من أصلقائنا مثل الادريسي وأمير الحج .

(٢) إنه ينبغي أن تحول ولاية بغداد إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي ويتولى حكمه باسم السلطان (العثماني) إداري بريطاني . ويكون هذا الإقليم تحت الحماية البريطانية وبنفس الطريقة التي تحكم بها مصر (١) .

(٣) أنه ينبغي تحييد فلسطين على أن تدار كأقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي من أقاليم الامبراطورية التركية (العثمانية) بواسطة لجنة دولية أو هيئة أو اتحاد تحت حماية القوى المتحالفة (دول الرفاق) وإن لنا وضعها مشابها لملك في شنغهاي ولو على نطاق أضيق .

(١) قامت بريطانيا بعزل مصر عن التبعية السياسية للدولة العثمانية بفرض الحماية البريطانية عليها في اليوم الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد إنجاز الدولة العثمانية إلى جانب دول وسط أوروبا في بداية الحرب العالمية الأولى .

- عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨ - ١٩١٤ ، ص ٣٧١ .

(٤) أنه يجب أن تشترك كل من بغداد وفلسطين وأرمينيا ولبنان في تحمل الديون التركية .

(٥) أنه يجب احترام أملاك السلطان (العثماني) الخاصة ومصالحه في ولاية بغداد .

(٦) أنه يجب إلغاء كل الامتيازات والمصالح الألمانية في تركيا الآسيوية على أن تؤول تلك الامتيازات والمصالح في بغداد والبصرة إلى بريطانيا العظمى وتلك التي في فلسطين إلى الولاية المستقلة المخايلة .

(٧) أن تكون بريطانيا العظمى مسئولة مسئولية كاملة عن الدفاع عن إقليم بغداد وعن علاقاته السيامية مع فارس وشبه الجزيرة العربية .

(٨) أن تؤول المصالح الألمانية في الأناضول وشمال سوريا إلى تركيا (الدولة العثمانية) وبذلك تصبح مالكة لما يسمى بخط حديد بغداد في تلك المناطق .

وعلى أية حال فقد يكون الحل الذي نعرضه هنا أبعد كثيرا عن الضموح البريطاني . ولكن يبدو لي أننا يجب أن نحاول أن نوائم بين مطالبنا ونكيفها وبين الوسائل المتاحة لدينا وما يتوفر من الضروريات . وفي تقديري أنه يجب تجنب المطالب التي تفوق طاقتنا المالية (الصفحة السادسة عشرة من الوثيقة) والعسكرية ، بينما يجب أن نحاول على قدر الامكان أن نبذل في موقف البطل بالنسبة للاسلام بالحفاظ على تركيا (الدولة العثمانية) كلولة آسيوية ، وبتعزيز قوة سلطان مصر وهيئته ، (١) والأمراء العرب .

(١) السلطان حسين كامل .

إن إلغاء الحكم التركي (العثماني) المباشر في فلسطين يشكل إنجازاً سياسياً
سوف يرضى عنه الكثيرون من المسيحيين واليهود ، ولكنه سوف يخلق لا
محالة تنازعا واختلافا بين القوى العظمى ما لم تكن جميعها مهتمة على قدم
المساواة بالادارة الجديدة هناك. وإن أية محاولة لمن إحدي هذه القوى لاكتساب
مركز ممتاز سوف تثير إستياء الدول الأخرى ، وستؤدي إلى ذلك «الأرماجلون»
في وادي «ازدراييلون» الذي روع خيال العالم في العصور الماضية .

(توقيع)

ال. ج. ر. د.

١٦ مارس سنة ١٩١٥ .

(الوثيقة الثالثة)

تعليقات سكرتير القسم السياسي والسرى بوزارة الهند

على مذكرة «جنرال سير إدموند بارو»

(١٧ مارس سنة ١٩١٥)

يتضح لنا أن وجهة نظر «سير إدموند بارو» تنحصر في أن الدفاع عن المنطقة التي أقترح ضمها في المذكرات السابقة إنما هي داخلة في نطاق سيطرة قواتنا . ولذلك فمن وجهة النظر العسكرية لا يهمننا ما إذا تم ضم ولاية بغداد أو فرضت عليها الحماية ، حيث أننا في أي من الحالتين يجب علينا - وهو أمر في مقلورنا - أن ندافع عنها . وفيما يتعلق بالمسألة العسكرية فإن «سير إدموند بارو» يشك في مقدرتنا على الدفاع عن ميزوبوتاميا العليا (العراق الأعلى) ، أي شمال خط «فتحة - عنه» بمفردنا وبلون مساعدة من أحد . بينما يجب علينا للدفاع عنها أن نصعد حتى نلتقي بالروس في شعب «تفليس» وممرات «وزنه» وهذا محال بما لم نسيطر على «الاسكندرونة» والأراضي الداخلية «وهذا اقتراح ينتقله سير إدموند بارو ويعارضه وإن كنت لم أقل به» . وهذا هو أحد الأسباب التي من أجلها لم أقترح ضم ميزوبوتاميا العليا (العراق الأعلى). ولكن إذا لم تضم وتركت مجرد أراضي خاضعة للحماية فهل من الضروري أن نقوم بالدفاع عنها ؟ وكما أوضحنا من قبل ، فإن المنطقة من جبل «سنجار» جنوبا عبارة عن منطقة قفر ويحتمل أن تظل كذلك فيما عدا المناطق الملاصقة لضفاف النهر . ولكن لماذا لا نتركها خالية مع اكتفائنا برشوة القبائل لحماية طرق التجارة وقت السلم ؟ إن ضياع الموصل والأراضي الحصبة الواقعة شمال جبل «سنجار» مؤقتا لن يبعث على الرضا . ولكن في إمبراطورية مثل إمبراطوريتنا لا يمكن الدفاع عن كل شيء في آن واحد . فضلا عن أنه هل من المؤكد ،

في ظل مقترحات «سير إدموند بارو» . أن يكون الاتراك قادرين على الدفاع عنها لمصلحتنا ؟ وإذا تركت لها الأناضول فقط ولو أن أفضل قواتها سميت من هناك فستكون تركيا في المستقبل أضعف بكثير كقوة عسكرية . وفي حالة قيام الحرب مع روسيا يجب أن تكون واثقة من أن لها قدرة كافية في مكان آخر .

ولكن بغض النظر عن المسألة العسكرية . فإن الموضوع الذي له الأولوية . في ذهن «سير إدموند بارو» هو السياسة . إنه يرغب لأسباب سياسية في بعث تركيا وإنهاضها . ومن المقروض كما تدل المذكرات السابقة أن هدفنا هو العكس . فمنذ بضعة أعوام أكتشفنا أن تركيا هي «الجواد الحاسر» ولم يحدث شيء منذ ذلك التاريخ ليضعف من هذه الحقيقة المكتشفة . هذا فضلا عن أنه ازاء تغير الأحداث فقد بات من الضروري أن نختار نهائيا بين الترك والعرب وبالتالي لا يوجد أي مكان للتوفيق في مصر وعلى ساحل البحر الأحمر وفي الخليج «الفارسي» وفي ميزوبوتاميا (العراق) ، إذ يجب علينا في المستقبل أن نعتمد على ثقة العرب . ويبدو من المؤكد أننا لا يمكن أن نعتمد على ذلك إذا رأنا العرب ونحن نبعث الحياة في علومهم الميت . كذلك سيستحتم علينا أن نضمن للأتراك الإستيلاء على الأماكن المقلصة مما سيكون له وقع سيئ لدى شريف مكة الكبير والعرب الموالين له .

ومرة أخرى فإن إقراح «سير إدموند بارو» سيمنح الترك السيطرة لاعلى قبيلة «شمر» التي تتجول داخل وخارج حدودنا الشمالية فحسب ، بل على قبيلة «العنايزة» وقبائل الصحراء السورية على جانبنا ، وسوف يترك المنطقة للواقعة شمال ووسط شبه الجزيرة العربية مفتوحة أمام مؤامراتهم . وبالتالي فلا يمكن أن يكون هناك سلام على هذا الأساس . ولكن يقال أن الأتراك سيصبحون بلا جدال أصدقاءنا ولن يتآمروا علينا . (الصفحة السابعة عشرة من الوثيقة)

فهل حدث في يوم من الأيام أن كف الأتراك عن التآمر ؟ لقد حدث على وجه التحديد - في الوقت الذي بلغت فيه صداقتنا معهم النروة - أن بدأ التوسع التركي (العثماني) في شرق شبه الجزيرة العربية - وبدأت المؤامرات التي استمرت بلا إنقطاع منذ ذلك الحين . فهل هناك سبب لكي نفترض أننا إذا ساعدنا على إنهاض التركي وأخرجناه من القسطنطينية (الآستانة) وجرّدناه من أخصب بقاعه فإن مشاعره سوف تتغير تغيراً جذرياً إزاءنا كما تتغير طبيعته إنني لا أعتقد أن أي إنسان له تجربة مباشرة في مجال العمل بانسجام مع تركيا (الدولة العثمانية) على رأس الخليج «الفارسي» أثناء ربع القرن الأخير سوف يختارها جارة له . ففي هذا الصدد تصلح حالة مصر كإنداز وليس كشال يحتلى . وبغض النظر عن حقيقة أن وضع مصر الشاذ كان غير مريح بحيث لا يشجع على تكراره في ميزوبوتاميا . فإنه من الحقيقي أن تركيا لم تعترف باحتلالنا وأخذت تتآمر ضلنا باستمرار دون جلوى تثير إشارة واضحة على ما سيحدث في بغداد إذا أعطيت الحكومة التركية (العثمانية) أي مركز محلي ثابت . إن المزايا السياسية الدينية التي تنادي بها خطة «سير إدموند بارو» تبدو أنها مبنية على التوحيد بين تركيا والإسلام . ومن المحتمل في الوقت الراهن أن تكون للكلمتين مدلول واحد في نظر الهنود المسلمين . فهل الأمر كذلك في خارج الهند ؟ وفي شبه الجزيرة العربية وفي إفريقيا . ألا تتطلع الغالبية العظمى من المسلمين إلى خليفة عربي إذا قام شريف مكة بطرح النير التركي ويعلن نفسه حامياً للأماكن المقدسة ؟ وكما سبق أن أشرنا . لن تكون في قوة تركيا إخراجهم وسيكون على المسلمين أن يختاروا بين الخليفتين . ولما كان الدخول إلى الأماكن المقدسة يتوقف على رضا الشريف الكبير - فواضح جداً إذن أي طريق سيسلكون (هل طريق الخليفة العثماني أم طريق الشريف حسين) . لا

شك أنه ستكون هناك فترة ترقب وتردد ، ولكن بمجرد أن يتحققوا من أننا لا نعتزم التدخل في الجزيرة العربية وأن الأماكن المقدسة هناك (في الحجاز) وفي ميزوبوتاميا (العراق) في أمان من تدخل المسيحيين فمن المحتمل أن يفهم المسلمون الهنود أن سياستنا ليست معادية للإسلام ولهذا سوف يدعون .

وللأسباب الموضحة أعلاه ، فالأمر معروض ، وإن اقترح إعادة إنعاش وبعث تركيا ليس فيه ما يستحق الثناء — وأن الخطة الموضحة في المذكرات السابقة وإن كانت بالتأكيد لا تخلو من نقاط ضعف ، إلا أنها أفضل ما يمكننا عمله .

وبالطبع . إذا كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة لضم الاسكندرونة وكل القطر الممتد من الخليج «الفارسي» حتى التلال السفحية لجبال طوروس واللباخ عنها متى ضمت فسوف يكون هذا أفضل بكثير . ولكن يفترض أن هذه مسئولية جسيمة ولو أتي لا أشاطر «سير إدموند بارو» في اعتراضاته السياسية على الخطة ولكني أعتقد أنها أكبر مما يجب أن نقوم بتحقيقه .

(توقيع)

« أ . ه . »

١٧ مارس ١٩١٥ .

(الوثيقة الرابعة)

برقية مرسلة من نائب ملك بريطانيا في الهند إلى وزير

الدولة لشئون الهند في لندن

(١٥ مارس سنة ١٩١٥)

خاص ومصرى للغاية .

بالإشارة إلى برقيتكم الخاصة في العاشر من مارس (١٩١٥) والمرفقة برسالتى الخاصة والمؤرخة في الثالث عشر من مارس (١٩١٥) التى سوف تتسلمونها في حوالى اليوم السابع والعشرين من مارس (١٩١٥) ، فقد أرفقت مذكرة تتضمن آرائى كاملة عن الوضع المستقبلى للبصرة وعن إدارتها . واقصد قصرت آرائى على مستقبل ميزوبوتاميا (العراق) ، إذ أن أية مناقشة تتجاوز هذه الحدود قد تعد خارج اختصاصى القانونى .

وإن وجهة نظرى فى كلمات قليلة متفاوتة تنحصر فيما يلى (٢) حيث أن مصالحنا فى «عبدان» ووادى قارون بحوار حقول وأعمال النفط ، لهذا لأسباب أخرى فمن الضرورى أن يستمر إحتلالنا لولاية البصرة . ولا اعتبارات سياسية واقتصادية ودينية يجب أن نترك ولاية بغداد لتركيا مع إدارة وطنية تحت حمايتنا وإشرافنا هناك . ولا يمكن تقرير شكل هذه الادارة حاليا نظرا لعدم وجود حكم على الاطلاق فى كل شرقى (الصفحة الثامنة عشرة من الوثيقة) ميزوبوتاميا . فإذا ما وصلنا بغداد فإن هذا حل المسألة قد يكون أيسر مما يبدو الآن . إن حلا مؤقتا قد يكفى فى إنشاء مجلس من علماء السنة والشيعة تحت إدارة وتوجيه مقيم (بريطانى) . ويجب أن تمتد محمية بغداد إلى شمال سامراء

(٤) الى هي (٢)مركز ديني ، ويجب أن تضم «خانقين» على الطريق التجارى إلى فارس .

إننى لا أحيد زيادة أعبائنا العسكرية أكثر مما هو ضرورى ، ولكن يجب مواجهة الموقف ويجب التأكد من أنه بدون حكومة غير صديقة فى بغداد فإن موقفنا بالبصرة سيكون بالغ الصعوبة سياسيا وعسكريا وتجاريا .

وفى مذكرتى إقترحت كشرط للسلام والصلح أن يؤول إلى الأيسدى البريطانية ملكية كل شركة سكة حديد بغداد وحقوقها وامتيازاتها . على أن تقوم تركيا بتعويض الألمان وكل حملة أسهم هذه الشركة . وهذا سينطبق على أى امتداد للخط الحديدى داخل الأراضى التى تقوم بضمها إلينا أو نسيطر عليها بعد الحرب .

إنكم تذكرون أن وزارة الحرب وقيادة الأسطول البحرى تصران على أهمية الاستيلاء على الأسكندرونة كضامن للاستيلاء على ميزوبوتاميا بالسيطرة على نهائى الخط الحديدى . ولكنى أود أن أشير فقط إلى أن احتلال الاسكندرونة بدون الأراضى الداخلية حتى حلب لن يساعدا على السيطرة على سكة حديد بغداد التى لها فروع عدة مختلفة تصل إلى البحر . ولكنها تجرى فى الأراضى الداخلية من «اسمدت» إلى بغداد .

ومن وجهة النظر العسكرية قد يكون من الأفضل لنا فى ميزوبوتاميا ألا ينشأ الخط الحديدى من «جرا بلوس» إلى بغداد على الإطلاق ، أو بالتأكيد ليس حتى عدة سنوات .

أما عن سؤالكم عن رأى فى المنطقة التى يجب أن تترك لتركيا بعد إرضاء مطالب الدول المشتركة فى الحرب . فأننى أقترح أن روسيا ستأخذ أراضى

و «فان» والقسطنطينية (استانبول) وأى شريط من الأرض على الساحل الآسيوي المطل على مضيق البوسفور . وسوف تطالب فرنسا على الأقل بسوريا وفلسطين كمجال لنفوذها المباشر أو بطريق غير مباشر . على أن ولايتا «خان قفليس» و «ديار بكر» فلربما تصبحان أرمينيا ذات الاستقلال الذاتي . وهذه الطريقة سوف يتم عمليا إخراج تركيا من ميزوبوتاميا (العراق) وسوريا . ويرجع أن تصبح قونية مقرا للحكومة التركية . وحول قونية توجد مناطق كثيرة أغليتها تركية . وهذه يمكن أن تشكل دولة تركية تحظى بالاحترام . أما بالنسبة لمستقبل الخلافة والجزيرة العربية فإنها مسألة يجب أن تسوى نفسها بموقف طيب إلى جانبنا . ولكن بأدنى تدخل خارجي بقدر الامكان . وفي مقابل التنازلات الهامة المقلعة لروسيا في تركيا (الدولة العثمانية) . أفلا يصبح في إمكاننا أن نغريها بارخاء قبضتها على شمال فارس . وأن تعطى لفارس فرصة ؟ إن ذلك سيكون مناسباً لنا أكثر من أية تجزئة . وعلى أية حال فانه يجب أن نولي مستقبل فارس . على ما اعتقد . أهمية واعتباراً فيما يتعلق بما سوف تشكله الآن تركيا الآسيوية .

وأخيراً فإنني أثق أنه في أية خطة لعقد إتفاق متبادل بين الحلفاء . فان مسألة الممتلكات الفرنسية في الهند سوف لا تنسى وستكون محل إعتبار .

إنتهى الوثيقة

ثبت المصادر والمراجع

أولا - باللغة العربية

أ - بحوث ومؤلفات منشورة

- أمين الريحاني : ملوك العرب - جزآن - بيروت ١٩٥١ .
تاريخ نجد الحديث وملحقاته - بيروت
١٩٥٤ .
- أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته
الحديثة دار الكاتب العربي ، القاهرة .
- توفيق على برو (دكتور) : العرب والترك في العهد الدستوري
العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ . معهد
الدراسات العربية العالية - القاهرة
١٩٦٠ .
- جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الامارات
العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤) . مطبعة
جامعة عين شمس القاهرة ١٩٦٦ .
- المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى
على امارات الخليج العربي . المجلة
التاريخية المصرية ، المجلد السادس عشر
١٩٦٩ .

— حافظ وهبة

: خمسون عاما في جزيرة العرب، شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر . الطبعة الأولى القاهرة
١٩٦٠ .

جزيرة العرب في القرن العشرين ،
الطبعة الخامسة . مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٧ .

— ساطع الحصري

: البلاد العربية والدولة العثمانية . الطبعة
الثانية دار العلم للملايين . بيروت .
١٩٦٠ .

— صلاح العقاد (دكتور)

: التيارات السياسية في الخليج العربي .
مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٥ .

— عبد الحميد البطريق (دكتور)

: محمد علي ومشروع غزو العراق، بحث
منشور بمجلة كلية الآداب . الجامعة
الأردنية . المجلد الأول . العدد الأول
١٩٦٩ .

— عبد الرحيم عبد الرحمن

محمد علي وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩

عبد الرحيم (دكتور)

: ١٨٤٠ . دار الكتاب الجامعي ،
القاهرة ١٩٨١ .

دور البصرة في أحداث نجد وشرق
شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي

١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق
المصرية . مستخرج من العدد الرابع
من حولية كلية الانسانيات والعلوم
الاجتماعية بجامعة قطر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

— عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم
داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ،
القاهرة : ١٩٦٨ .

داود باشا والى بغداد . دار الكاتب
العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .
المصالح البريطانية في أنهار العراق
١٦٠٠ - ١٩١٤ . دراسة وثائقية
للتطورات التي أدت إلى احتكار
بريطانيا للملاحة في العراق . مكتبة
الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٨ .

— فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨
الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة
١٩٧٥ .

عدن والسياسة البريطانية في البحر
الأحمر . ١٨٣٩ - ١٩١٨ . الهيئة
المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٦ .

-- فاروق عثمان أباطة (دكتور) : سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨٠ .

العلاقات البريطانية انمينة بين الحربين العالميتين . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .

آغاخان ومهمته في مصر في بداية الحرب العالمية الأولى . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢ .

-- قدرى قلنجى : الخليج العربى . دار الكاتب العربى . القاهرة .

-- محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤-١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

-- محمد السيد غلاب (دكتور) : البلدان الاسلامية والأقليات المسلمة في العالم أصدرته كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

-- محمد السيد غلاب (دكتور)

ويسرى الجوهري (دكتور) : جغرافية الحضرة - دراسة في تطور الحضرة ومناهج البحث فيه - منشأة المعارف بالاسكندرية .

— محمد مصطفى صفوت (دكتور): الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف
الدول الكبرى ازاءه . الاسكندرية
١٩٥٢ .

ب — الأطالس

— أحمد سوسة (دكتور) : أطلس العراق . مطبوعات المجمع
العلمي . بغداد ١٩٥٩ .
— عدنان العطار : الأطلس الاسلامي : دمشق ١٩٧٢ .

ثانياً — باللغات الأجنبية

أ — الوثائق Documents

- India Office Library and India Office Records, Foreign and Commonwealth Office, London, Political and Secret Department, B. 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915 :
 - Note by the Secretary, Political and Secret Department, 14th March 1915.
 - Note by General Sir Edmond Barrow on the Defence of Mesopotamia, 16th March 1915.
 - Comments on Sir Edmond Barrow's Note, 17th March 1915.
 - Telegram from the Viceroy to Secretary of State for India, 15th March 1915.

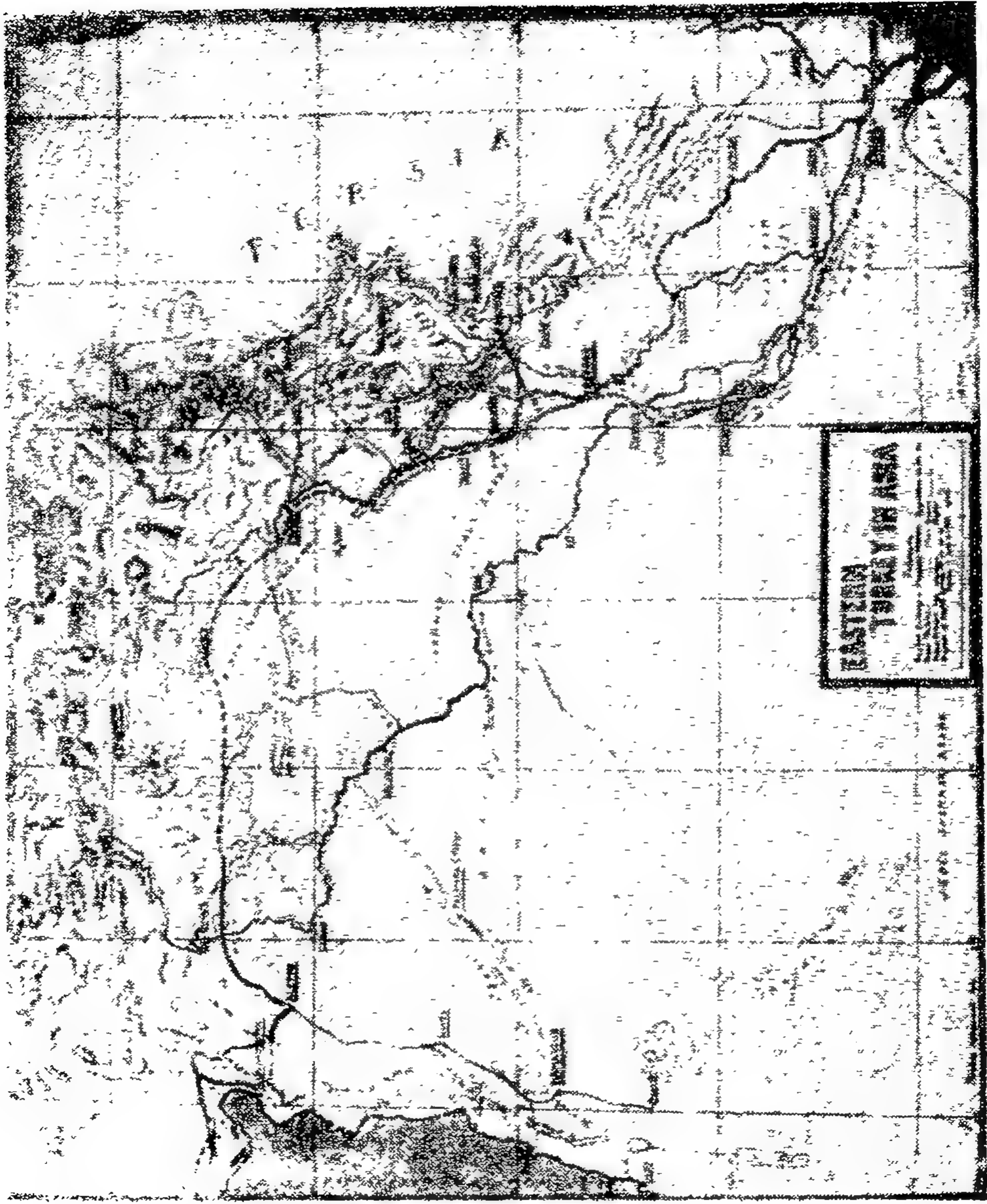
Published Documents

- Aitchison, C. U. :
 - A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, 12 Vols. Calcutta 1892.
- Goech and Temperley :
 - British Documents on the Origins of the War, 1898 — 1914., London, Printed and purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1938.
- Hurewitz, J. C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Two Vols., New York, 1956.

ب — بحوث ومؤلفات منشورة

- George, H. B. :
 - A Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, 1924, Methuen and Co., Ltd. London.

- Ghesney, F. R. :
The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris.
- Graves, Philip :
The Life of Sir Percy Cox, London, 1951.
- Hardinge (Lord) : My Indian Years, The Reminiscences of Lord Hardinge of Penshurst, London, 1945.
- Hoskins, H. L. :
British Routes to India, London, Longmans Green, 1928.
- Howard, H. N. :
The Partition of Turkey, Norman, 1931.
- Kedourie, Elie : England and the Middle East, The Destruction of the Ottoman Empire, 1914 — 1921, London, 1956.
- Lenczowski, George : The Middle East in World Affairs, Third Edition, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962.
- Lewis, B. : The Origins of Ismailism, Cambridge, 1940.
- Longrig, S. R. : Iraq 1900 — 1950, Oxford, 1953.
- Lorimer, J. G. : Gazetteer of Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Calcutta, 1915.
- Marlowe, John : The Persian Gulf in the 20th Century, London, 1962.
- Moberly, F. J. : History of the Great War based on Official Documents, The Campaign in Mesopotamia 1914 — 1918, London, 1923 — 7.
- Rothwell, V. H. : Mesopotamia in British War Aims, 1914 — 1918, The Historical Journal, XIII, 2. (1970), Printed in Great Britain.
- Sykes, P. : History of Persia, 2 Vols, London, 1951.



خريطة توضيحية للجانب الشرقي من الدولة العثمانية ملحقه بالوثائق البريطانية

In return for important concessions made to Russia in Turkey, would it not be possible to induce her to relax her hold on northern Persia and to give Persia a chance ? This would suit us far better than any partition. Anyhow, the future of Persia must be, I think, taken into serious consideration in conjunction with the future of what is now Asiatic Turkey.

Lastly, I trust in any scheme of mutual agreement between the allies a settlement of the question of the French possessions in India will not be forgotten.

In my note I advocated as a condition of peace the transfer to British hands of the whole property of Bagdad Railway Company, its rights and privileges, leaving Turkey to arrange for indemnification of German and other shareholders. This should in any case apply to such extension of the railway as will pass through territory annexed or controlled by us after the war.

You mention that War Office and Admiralty insist on importance of acquiring Alexandretta as safeguarding possession of Mesopotamia by control of railway terminus. I would only remark that the possession of Alexandretta without the hinterland as far as Aleppo would not help us to control the Bagdad Railway, which throws out branches at various points to the sea. But runs well inland the whole way from Ismidt to Bagdad.

From a military point of view it would probably be to our advantage in Mesopotamia that the section of the railway from Jerablus to Bagdad should never be built or certainly not for several years.

As regards your enquiry of my opinion as to the general area which should be left to Turkey after claims of belligerents have been satisfied, I presume that Russia will take Erzeroum and Van. Constantinople, and any further strip of territory on the Asiatic shore of the Bosphorus. France will at least claim Syria and Palestine as her sphere of influence direct or indirect. The vilayets of Khan Bitlis and Diarbekir will probably become an autonomous Armenia. Thus Turkey would practically be shut off from Mesopotamia and Syria. Konia would probably become the seat of Turkish Government, and round Konia there are several provinces predominatingly Turkish, and these might form a respectable Turkish State.

The future of Khalifate and of Arabia is a question which should settle itself with a benevolent attitude on our part but with as little outside interference possible.

(الوثيقة الرابعة)

Telegram From Viceroy to the Secretary of State for India

15th March 1915.

Private. Most secret. Your private telegram of 10th March. In my private letter of 3rd March, which you should receive about 27th March, I enclosed a note containing fully my views on the future status and administration of Basra. I confined my remarks to the future of Mesopotamia, since any discussion of policy outside these limits might have been regarded as outside my legitimate sphere.

My opinion in a few words is that, varied (?) as our interests are at Abadan and in Karun valley by the oil works and oil fields, it is essential that for this and other reasons we should remain in permanent occupation of Basra vilayet, and that on political, economic and religious grounds the Bagdad vilayet should also be ceded by Turkey and a native administration under our protection and control established there. What from that administration should take could hardly be decided at present owing to there being no really predominant ruling factor in the whole of eastern (Page 18) Mesopotamia. If and when we get to Bagdad the solution of this question is likely to prove easier than it looks at present. A temporary solution might be the creation of a Council of Sunni and Shiah Ulemas under the direction of a Resident.

Our Bagdad protectorate should extend north of Samara (? which is a ?) religious centre and should comprise Khanikin on the trade route to Persia.

I am averse from increasing our military responsibilities more than is absolutely necessary, but the situation has to be faced, and it must be realized that with an unfriendly Government at Bagdad our political, military and commercial position at Basra might become very difficult.

of the status of Egypt were so inconvenient as not to encourage a reproduction of them in Mesopotamia, the fact that Turkey has never acquiesced in our occupation and has persistently and not unsuccessfully intrigued against it, seems to be a clear indication of what may be expected to happen in Bagdad if any locus standi is given to the Turkish Government. The politico-religious advantages claimed her Sir E. Barrow's scheme to be based on the identification of Turkey with Islam. It is probable that in India at the present moment the two are convertible terms. But are they so outside India ? In Arabia and Africa will not the overwhelming majority almost certainly be for an Arab Caliphate, if on the fall of Constantinople the Grand Sharif throws off the Turkish yoke and proclaims himself possessor of the Holy Places ? As has already been pointed out, it will be beyond the power of Turkey to eject him, and Indian Mussulmans will have to choose which Caliph they will serve. As access to the Holy Places will depend on the goodwill of the Grand Sharif, there can be little doubt which way their choice will eventually go. There will, no doubt, be an uncomfortable period of suspense and hesitation, but when it is once realized that we do not intend to interfere in Arabia & that the Holy Places there and in Mesopotamia are secure against Christian intrusion, it seems highly probable that Indian Mussulmans will understand that there is nothing anti-Islamic in our policy and will acquiesce.

For the above reasons, therefore, it is submitted that the rehabilitation of Turkey has nothing to commend it, and that the scheme outlined in the preceding notes, though assuredly not without its weak points, is the most satisfactory that can be found.

Of course, if His Majesty's Government are prepared to annex Alexandretta and the whole country from the Persian Gulf to the foothills of the Anti Taurus, and to defend it when annexed, that would be very much better. But it has been assumed that this is too large a responsibility, and though I do not share Sir E. Barrow's political objections to the scheme, I think that it is more than we ought to undertake.

17th March 1915.

A. H.

political reasons he wishes to rehabilitate Turkey. It had been assumed as the basis of the preceding notes that our object is to do the exact opposite. It is some years now since it was discovered that the Turk was «the wrong horse», and nothing has happened since to weaken the force of that discovery. Moreover owing to the turn which events have taken, it has become necessary for us to choose finally between Turk and Arab. There can surely be no compromise. In Egypt, on the shores of the Red Sea and the Persian Gulf, in Mesopotamia, we must in future depend on the goodwill of the Arab, and it seems certain that we cannot count on that if we are seen to be rehabilitating his deadly enemy. Further, it would be necessary to guarantee the Turk in the possession of the Holy Places, which must have a very unfortunate effect on the Grand Sharif of Mecca and his Arab connections.

Again, Sir E. Barrow's proposal will give the Turk control not only of the Shammar, who wander in and out of our northern frontier, but of the Anaizah and the tribes of the Syrian desert on our flank, and will leave Northern and Central Arabia open to their intrigues. There can surely be no peace on that basis. But, it is said, the Turk will be ex. hypothesi our friend, and will not intrigue. Has (Page 17) there ever been a time when the Turk has not intrigued ? It was precisely at the period when our friendship with Turkey was greatest, that Turkish expansion in eastern Arabia began and intrigues were initiated which have continued unceasingly ever since. Is there any reason to suppose that when we have helped to turn the Turk out of Constantinople and strip him of his richest provinces, his feelings towards us will be so revolutionised that his very nature will be changed ? I do not think that anyone who has had direct experience of the attempt to work harmoniously with Turkey at the head of the Persian Gulf during the last quarter of a century, would choose her for a neighbour. In this connection, the case of Egypt seems to be warning rather than an example. Apart from the fact that the anomalies

(الوثيقة الثالثة)

Comments on Sir Edmond Barrow's Note.

It will have been seen that in Sir E. Barrow's opinion the defence of the area which, it had been proposed in the preceeding notes to annex, is within our powers. From the military point of view, therefore, it is immaterial whether the Bagdad vilayet is annexed or protected, since in either case we must, and can, defend it. The military question on which Sir E. Barrow has doubts is our power to defend Upper Mesopotamia, i.e., the area north of the Fatha-Anah line, single-handed. To defend it, we must presumably go up to meet the Russians in the defiles of the Bitlis and Wazna passes, which is clearly impossible unless we hold Alexandretta and the hinterland (a proposal which Sir E. Barrow criticises adversely, but which had not been made by me). And that is one of the reasons why I had not proposed to annex Upper Mesopotamia. But if it is not annexed, but merely left as a protectorate, is it necessary to defend it ? As has already been pointed out, the country from the Jebel Sinjar southwards is a wilderness, and likely to remain so, except in the immediate neighbourhood of the river banks. Why not leave it empty, merely subsidising the tribes for the protection of the trade routes in time of peace ? The temporary loss of Mosul and the fertile territory north of the Jebel Sinjar would be inconvenient. But in an Empire like ours it is impossible to defend everything at once. Moreover, is it certain that, under Sir E. Barrow's proposals, the Turks will be able to defend it for us ? With only Anatolia left to her, although her best troops are drawn from there, Turkey will in future be much less considerable as a military power, and in the event of war with Russia it would seem that her hands must be pretty full elsewhere.

But altogether apart from the military question, what is really uppermost in Sir E. Barrow's mind is evidently the question of policy. For

(4) Both Bagdad and Palestine, as also Armenia and the Lebanon, to take over proportionate shares in the Turkish debt.

(5) The Sultan's private estates and interests in the Bagdad wilayat to be respected.

(6) All the German concessions and interests in Asiatic Turkey to be cancelled, those in Bagdad and Basra being transferred to Great Britain, and those in Palestine to the neutralised autonomous province.

(7) Great Britain to be entirely responsible for the defence of the Bagdad province, and for its political relations with Persia and Arabia.

(8) German interests in Anatolia and Northern Syria to be transferred to Turkey which would thus become possessed of the so-called Bagdad Railway in those provinces. The solution here suggested may be far short of British aspirations, but it seems to me that we must try to adjust our demands to our means and necessities, and in my judgment demands which exceed our financial and (Page 16) military capacities should be avoided, while we should endeavour as far as possible, to pose as the champion of Islam, by maintaining Turkey as an Asiatic State, and by enhancing the power and prestige of the Sultan of Egypt, and of the Arabian Emirs.

The abolition of direct Turkish rule in Palestine is also a political consummation which will appeal to many both Christian and Jew, but which would inevitably create dissension among the Powers unless they were all equally interested in the new dispensation. Any attempt to acquire a special privileged position by one would be resented by the rest of the Powers and would speedily lead to that Armageddon in the Valley of Esdraelon which has terrified the imagination of the world for ages past.

16th March 1915.

E. G. B.

Then as regards the Bagdad wilayat we should probably want a central cantonment at or near Bagdad, with outlying posts to protect the headworks at the great irrigation system which would doubtless be initiated in province, as well perhaps as a post to protect the highway to Persia through Khanakin. The forces required for these purpose might be furnished from indigenous sources, just as in Egypt, with a nucleus of Anglo-Indian troops to ensure the maintenance of our military supremacy. A mixed brigade of British and Indian troops would probably suffice for this special object.

I will not lengthen this Minute by further discussion of the details of a subject which is at present more or less academic, and perhaps unhappily somewhat premature, but will content myself with merely recapitulating what I conceive should be the main points of our policy towards Turkey in the eventuality of an early peace :

(1) Turkey in Asia to be maintained as buffer State, but shorn of the following provinces :- Armenia, which would necessary go to Russia, the Lebanon which would be claimed by France, and the Basra wilayate which would be annexed by England, while the Hejaz and Yemen would be divided between Egypt and certain friendly Arab Emirs such as the Idrisi and Lahej.

(2) The Bagdad wilayat to be transformed into an autonomous province administered in the name of the Sultan by a British Administrator and under British protection and on the same lines as Egypt.

(3) Palestine to be neutralised and administered as an autonomous province of the Turkish Empire by an International Commission or Corporation under the protection of the allied Powers. We have a somewhat similar example in the case of Shanghai, though of course on a much smaller scale.

(3) That we should not arouse the jealousies and suspicions of Russia and France, as we probably should if we occupied Alexandretta.

(4) That we should create a territorial buffer between ourselves and both Russia and France, as the one will presumably be established in Armenia and possibly part of Kurdistan, the other in the Lebanon.

(5) That this buffer province will be dependent on us for its continued existence as without our support it would certainly be absorbed.

(6) That the military defence of lower Mesopotamia will then be well within the scope of our military potentialities.

I am well aware that buffer (Page 15) States are not eternal, but still, while they last, they serve a useful purpose. Siam and Afghanistan have been buffer States for more than a quarter of a century, and there is no visible sign of their early dissolution. Similarly, Upper Mesopotamia may form such a barrier for a generation, and we cannot legislate for all futurity. It is the military aspect of the case with which I am more particularly concerned, and therefore I now turn to its consideration, taking as a basis the policy outlined above.

I have said that we should annex outright the Basra «Wilayat». The corollary to this is that we should have to provide entirely for its defence. This, I think, would be well within our capacity if we were separated, as we should be, by at least 500 miles from the nearest military power-Russia-much of the intervening space being a desert without population or resources. The separation would be all the more advantageous to us if unbridged by any trunk line of railway. Our principal cantonments would presumably be at Kut-el-Amara and Basra, with minor garrisons at Kurna Amara, and Nasirah. An Anglo-Indian division would be ample for this purpose, even if it had to assume responsibilities for the defence of the Karun Valley and the Anglo-Persian oil field.

Personally I incline to the view that this is the course we should adopt, and this also is, I think, the view advocated by Sir A. Hirtzel at page 6 of his minute, but, though I agree generally with him as to the Northern limit of our sphere of action, I do not altogether accept his conclusions, because I am doubtful of the wisdom of incorporating the whole of this region in the British Empire. I am doubtful for three reasons,

(1) Because we should alienate the Arabs, and make perpetual foes of the Turks.

(2) Because we should render all Mahomedans suspicious of our policy.

(3) Because the military defence of upper as well as lower Mesopotamia would be thrown entirely on us, and I doubt if we can bear the burden without an excessive strain on our military resources. The lesson of the decline and fall of Rome teaches the necessity of avoiding over extension.

Influenced by these grave doubts my conclusion is that we should limit annexation to so much of the Basra «Wilayat» as is essential for military reasons, and, that as regards the rest we should leave the nominal suzerainty to the Sultan of Turkey, coupled with the condition of a British High Commissioner or Governor - General of Bagdad and a supervising British administration. In fact the Sultan of Turkey as regards Mesopotamia would be in much the same position as he was in relation to Egypt and the Basra «Wilayat» would be in a somewhat corresponding position to the Soudan, except that it would be entirely British territory.

The advantages of this course are :

(1) That we should conciliate Mahomedan opinion, and give an opening to educated Arabs and other Mahomedans.

(2) That we should to certain extent save Turkish honour proper and help to rehabilitate Turkey as an Asiatic State.

at the same time we shall be perpetually floundering (Page 14) in a maze of intricate political intrigues and racial problem - Kurd and Armenian, Anatolian and Syrian - with which we ought to have no concern. Mesopotamia and Egypt, with Palestine as the connecting link between the two, are British interests, the rest are not. Let us, therefore, restrict our aspirations and our energies to obtaining a controlling influence over the Arab world, and thus becoming in fact as well as in theory the leading Islamic power, the one on which all Islamic races will lean. If the above view is accepted where short of the Alexandretta-Mosul line should we seek the ideal northern boundary of our sphere in Eastern Asia. From a purely British point of view that line might be one stretching from the Mediterranean at Cape Nakurah, between Tyre and Acre, to the Euphrates at or near Deir, thence down the right bank to Anah and across El Jazirah to where the Tigris cuts through the Jabol Hamrin and along that low but well defined range to the Persian frontier. Such a line would include all Palestine from Dan to Beersheba, the Upper Jordan and Mount Hermon, as well as the oases of Damascus and Palmyra, and thus enable us to construct an all-British railway from Acre or Haifa through Damascus to Bagdad and the Gulf, thus enabling us to connect with the Egyptian system, embracing all the Arab region and linking up and consolidating our oriental empire. If, however, this ambitious programme is beyond our military capacity and likely to involve us in a conflict with France, the only sound alternative is to reconcile ourselves to acquiring a supreme influence in Mesopotamia, abandoning all idea of linking up with the railway systems of Turkey and Egypt, and confining ourselves to the development of ancient Chaldea. With our maritime base at Basra, or Koweit, a railway link with Europe is not absolutely essential and there are certain advantages in holding Mesopotamia as a self-contained province more or less isolated from the Western world, and consequently defended with comparative ease from external enemies.

(الوثيقة الثانية)

Note by General Sir Edmund Barrow on the Defence of Mesopotamia.

Sir A. Hirtzel's minute on the political future of Mesopotamia and the adjoining provinces of the Turkish Empire demands an appreciation of the military conditions affecting the problem, and he has therefore asked me to state my views. I will endeavour to do so as briefly as possible but I can hardly confine myself to the geographical limits of his minute, as I am aware that the question of Alexandretta, and its connection with the problem of the Trans-Continental Railway to the Persian Gulf, is being raised. There are those who think that the control of the railway from the Mediterranean to the Gulf should be in our hands, and that, with this object, it is necessary to acquire the admirable naval and strategic position of Alexandretta, which not only enfilades the coasts of Asia Minor and Syria, but, menaces on the other hand the historic Cilician Gates, between Asia Magna and Asia Minor, and on the other routes to Antioch, Aleppo, Mosul, Diarbekir, and Erzeroum. The idea of holding this dominating position is a fascinating one, but our possession of so commanding a situation, threatening both the contemplated French sphere in Syria and the prospective Russian sphere in Armenia, would sooner or later, but inevitably, bring our interests into conflict with those of our great allies of to-day. This powerful consideration compels me to reject as an untenable military and political proposition, the alluring but dangerous idea of establishing ourselves at Alexandretta; a position which would commit us to military and administrative obligations far beyond the limitations imposed on us by both our resources and our world-wide responsibilities. If we annex Alexandretta we shall not only involve ourselves in enormous and unprofitable expenditure in docks and fortifications, but we shall also be committed to the control and defence of the long exposed line of the Bagdad Railway between that port and Mosul, while

Indeed, so far from being able to give anything to Russia, it is question whether an attempt should not be made to get Ispahan away from her. The security of the oil fields, peace in Arabistan, the protection of the lynch road and of our trade along it, are some of the advantages which we derive from the loyalty of the Bakhtiaris, and it would seem inevitable, if Ispahan remains in the Russian sphere, that the Bakhtiaris should sooner or later succumb to Russian influence.

M. Sazonof said to Sir G. Buchanan in January that Russia already has all she wants in Persia, except, of course the free hand to dispose of it as she pleases. If the free hand is now accorded to her, and if account is taken of the extraordinarily rich tract which it is proposed to relinquish to her on the Turco-Persian frontier, it is conceivable that she may be content to leave Ispahan, and the neutral sphere to us. In any case it would seem best, seeing that it is she who is pressing for its abolition, to let her make her proposals first.

14th March 1915.

A. H.

Note - The bibliography of the subject is very large, and most of the standarder works have been consulted. The greatest assistance has been obtained from conversations with those who-like Miss Gertrude Bell. Lieutenant Colonel F. R. Mannsell, C. M. G., and Mr Arthur Tod (Messrs Lynch's Manager at Bagdad) have intimate personal knowledge of all the conditions. The map has been prepared by Mr. Anderson, of the Political Department.

conclusively that no settlement can be satisfactory which does not eliminate the neutral zone. There was a two-fold reason for creating that zone : (1) to avoid an undue extension of our responsibilities, (2) to avoid a continuous frontier with Russia. The acquisition of the Anglo-Persian oil-fields at the other end of Persia has Stultified the first. The second is one of those superstitions which linger on in offices long after they have lost all reality in practice. If the experience of the last half century in the East teaches anything, it is surely the futility of the buffer - State, and a fortiori, of the buffer-zone. The scheme that has been outlined above for the re-arrangement of Eastern Turkey in Asia aims at the elimination of the buffer - State, and is intended to leave no neutral zones or no - mans - Lands; and it is believed that we shall only get rid of friction in Persia by doing the same there. But the abolition of the neutral zone can only be effective for this purpose if there is the clearest possible understanding that each Power is free to do what it likes in its own.

But the difficulty-as has been more than once urged - is to arrive at an equitable division of the neutral sphere. For our interests are so distributed over it geographically that there would seem to be almost nothing with which we can afford to part. In the extreme west Luristan and Arabistan are essential to the security of lower Mesopotamia, as well as being the region in which 2,000,000 L. have recently been sunk. In the centre, it is difficult to see how we can give Russia anything south of Ispahan without bringing her down in dangerous proximity to the Gulf, and at the same time cutting off our own access to the north, whether riâ Ahwaz — Ispahan or Bushire — Shiraz — Ispahan. In the extreme east there is nothing that we can (Page 13) give without bringing Russia a stage nearer Seistan, and placing a long strip of Afghan frontier in the near of Herat in her possession. It is perhaps possible to over-estimate the substantial disadvantages that this would entail to ourselves, but it is quite certain that it would have the worst possible effect on the Amir.

Coast of Arabia from Koweit to Aden, and they are essential to the security of our position in the Persian Gulf and to our communications with India. But except on the coast there is no reason why we should come into contact with the tribes at all. For in the interior we have no interests whatever, and the treaty which is now being negotiated with Bin Saud has been necessitated solely by the fact of his recent acquisition of the Katif Coast. We have neither the desire nor the power to interfere with the Chiefs of the interior, and, what is more important, the Chiefs of the interior have not the slightest intention of allowing themselves to be interfered with. What they want—and it is probably true to say of them, as Captian Shakespear has said of Bin Saud, though doubtless in varying degrees, that they are «animated by intense patriotism for (their) country, a profound veneration for (their) religion, and a single - minded desire to do (their) best for (their) people» — What they want is «Arabia for the Arabs», and all they want of us is a guarantee against attack by sea and our good offices in securing their independence in the settlement at the end of the war. This, it is submitted, we are in a position to give them—we have indeed already promised it to Bin Saud, Mavia, the Idrisi, and the Sharif of Mecca, and it is less, rather than more, dangerous to complete the network of agreements. The «protectorate» over Arabia therefore amounts to nothing more than Arabia for the Arabs under the aegis of Great Britain.

X. Persia - The Mesopotamia question necessarily raises that of Persia, if only because, as we are at this moment learning to our cost, the neutrality or occupation of Arabistan and Luristan are essential to the security of Basra. Moreover, it is obvious that if Russia, who already dominates Azerbaijan, is placed in possession of the whole of the Turkish side of the frontier down to Khanikin, her hold on northern Persia will be immensely strengthened. Now, therefore, is the time to come terms with her. It is submitted that the experience of the last seven years proves

him will be Arabia itself. But in Arabia the only Chief capable of disputing his claim is Bin Saud, and Captain Shakespear, in a report written shortly before his death, has assured us that «we have little need to fear an attempt on the part of Bin Saud or his family to arrogate this title». The Wahabis only acknowledge the first four Caliphs, and the trend of Arab opinion, as Captain Shakespear heard it expressed was that, if, as appeared to be anticipated, Enver Pasha should displace the present Sultan, «the Caliphate will by common consent of Islam revert to the descendants of the Prophet's family in Mecca, of whom the present head is the Sharif, and who I feel sure would command Bin Saud's support in such an event rather than his antagonism».

In that case the question will have solved itself, as we desire and in favour of candidate whom we have guaranteed against attack.

The upshot of these considerations is thus a British protectorate over half the Syrian wilderness and the whole of Arabia. If this sounds rather formidable, a little further examination of what is meant by «protectorate» in this connection will dispel anxiety. It has been shown above that, in the absence of a natural frontier for the administered area in Mesopotamia, and (Page 12) in view of the nomadic character of the neighbouring tribes, a definite protectorate in the immediate neighbourhood is the only alternative to the annexation of a much larger area. Northwards, therefore, of the Fatha-Ana line, and westwards of the Euphrates, agreements with the tribes are necessary in order to secure the trade routes, whether roads or railways, to regulate pasture rights, and to prevent those tribes from becoming instruments of intrigue in the hands of possibly unscrupulous neighbours. This much must be undertaken, whatever happens to Arabia.

But when we come to Arabia itself the position is very different. We already stand in treaty relations with the whole of the East and South

subject to an adjustment of his claims with those of the Idrisi to the north and of Mavia to the south.

The prolongation of the Aden Protectorate, northeast across the desert to meet a line drawn due south from the neighbourhood of Ojair, was accepted by the Ottoman Government as marking the southernmost limit of their claims. This line will in future presumably serve to delimit the sphere of Bin Saud, who has made himself the heir of Ottoman power in Central Arabia. This sphere will require a little further delimitation in order to satisfy the claims of the Sheikh of Koweit which were sacrificed to political exigencies in the recent negotiations with Turkey. The coast district of Katif, therefore, which falls to Bin Saud, will end at Jubail-al-Bahri instead of at Jebel Manifa; the fictitious distinction between inner and outer Koweit will presumably be abolished; and Um Kasr and Safwan in the north restored to the Sheikh.

South of the line across the desert the whole of the coast of Arabia is already under our undivided influence, except El-Katr (which whose Sheikh the Government of India have been authorised to conclude a treaty) and Muscat, whose independence is jointly guaranteed by France and ourselves. If the price asked is not too high, it would be worth while to use this opportunity to eliminate France of Muscat.

A further word must be said about the Hedjaz. It has been a principle of our policy to leave the Caliphate to take care of itself as a matter of purely domestic concern to Mussulmans; but we have made no public announcement on the subject. If the de facto possessor of the Holy Places is Caliph, and if the Grand Sharif of Mecca definitely dissociates himself from the Turks, he will ipso-facto become Caliph, at all events temporarily; and when Turkey's wings have been clipped, as it presumed that they will be, there will be no Mussalman power possessing both the will and the power to eject him. The only source of possible danger to

include the habitat of the Anaizeh, and so to 30° lat. would perhaps sufficiently delimit the British and French spheres: while 30° lat. Westwards to Koweit would mark the limit towards Arabia proper. In Arabia difficulties arise owing to the hereditary feud between Bin Reshid and Bin Saud, some adjustment of which would seem to be necessary if they are both to find themselves in our camp. We are already trying to draw Bin Saud into our orbit by means of treaty which, as has already been mentioned, is in process of negotiation, and for the time being, at all events, this necessarily throws Bin Reshid on to the other side. At present the other side is Turkey; but in future, when there is no other party which has an interest in playing (Page 11) the one off against the other, and when Bin Saud's territories have been delimited under our auspices, it is possible that this antinomy may be resolved. On the west coast of Arabia the Grand Sharief of Mecca will probably throw off the Turkish Yoke and makes himself master of the Hedjaz. South of the Hedjaz we have promised our diplomatic support to secure the autonomy of Seyyid Idrisi in Asir, and we have concluded a protectorate treaty with the Mavia Sheikh, at the extreme south of the Yemen. But between Mavia and Idrisi is the Imam Yahya, who must in some way or other be brought into line if peace is to reign in the Yemen and in the Aden Hinterland. The Yemen, indeed, must be regarded as somewhat of a danger point. It has very great potentialities; we do not want to annex it ourselves - moreover we have solemnly assured the Arabs of the Yemen that we do not desire to extend our territory; and it is quite certain that Italy covets it. Now the Arabs desert Italy more than any other power, and we could not acquiesce in any arrangement that gave her the Yemen without losing the confidence and goodwill of every Arab from Aden to Mecca. On the other hand there is no Arab whom we can establish there except the Imam, whose claims to it are pretty well founded. Although, therefore, he has so far given us no assistance, we shall be bound in self-defence to maintain him,

and to the east. But to the north and west nothing better has been found than arbitrary lines across the wilderness, and it has already been hinted that for tribal reasons, it will be necessary to extend our political control in the shape of a definite protectorate beyond those lines. The next question is where that control is to stop. It would seem necessary that it should not stop until the points are reached at which the control of other civilized powers begins. There must be no ragged edges in this settlement, and where we do not now definitely extend our influence it is certain that the neighbouring powers will extend theirs. Those powers are Russia and France. Russia has already been discussed. If Armenia and Kurdistan are to fall to her, our protectorate must extend up to the foothills of the Tur-Abdin north of the Jebel Sinjar. As has already been mentioned, there is no satisfactory dividing line even there, for the Kurds come down to that fertile belt in the summer. But that is probably only a temporary state of things which will disappear as cultivation becomes permanent. Nasibin, Mosul (where it will be necessary to maintain a British Resident,) and the upper waters of the Tigris up to the point at which irrigation first becomes possible, would thus be in our sphere. This is important, because though it is improbable that for a great many years to come any irrigation north of the Jebel Hamrin will be contemplated, it would not be safe to allow the upper waters of the river, on which the prosperity of the delta necessarily depends, to pass under the control of another power.

The trade of Mosul, it has been suggested, may find its outlet at Alexandretta, the importance of which, as the outlet of all the convergent trade routes of which Aleppo is the centre, can hardly be exaggerated, and which if we cannot obtain the control of it ourselves must be made a free port. In this direction our protectorate will extend to the limit of the French sphere. What claims the French will put forward remains to be seen; they will presumably want Syria and probably Palestine. In that case the Euphrates from Biredjik to Deir-es-Zor, thence southwards to

efficient administration of a colony in the early stages of its development. Further, it is fairly certain that the Indian type of administration is not exactly what is wanted. The most reasonable constitution would seem to be a Governor-General, enjoying the same measure of independence as the Governor General of the Soudan; and following the same analogy, it would probably be found (Page 10) possible to associate with him, after the first few years, a small advisory Council. The area being small, and the administration simple, the European staff of the Administrative Service would be too small to be self-contained (probably a dozen men would suffice); if so, it might be recruited in combination, and be interchangeable with the Soudan civil Service. The controlling authority in this country would be the Foreign Office. The objection to this arrangement is the difficulty of providing funds.(*). It will probably be some years before the country is self supporting, and considerable capital expenditure will be necessary at the very outset. There can be no doubt that its requirements would be more intelligently and more liberally met by the Government of India than by the treasury. But the financial responsibilities of India are already sufficiently great, and though she undoubtedly stands to gain greatly by the acquisition of this new possession, it is doubtful whether the application of her revenues in this direction could be justified.

IX - Protected Area - Some of the considerations bearing upon the area to be administered and the nature of the administration have now been suggested. But it is clear that if on the one hand it is necessary to reduce the area to the narrowest possible limits, it is on the other hand impossible to leave it as it has been left above - standing in the middle of a no man's land. Nature has provided it with frontiers to the south

*) No recent figures are available, but in 1903 the revenue of the vilayets of Bagdad and Basra was rather under, and the expenditure rather over, 400,000 L. sterling.

and more under the control of Russia. But whether it would satisfy the peacock vanity of Persia another question : the amount of the rent would doubtless exercise an important influence.

The problem in many respects resembles that of the Soudan, after its reconquest. But a similar solution is hardly desirable, even if it were practicable, and it is not practicable because Egypt in fact undertook certain responsibilities towards the Soudan which Persia could not undertake towards Mesopotamia, and annexation in the present case must be nothing more than a fiction, unless it is to defeat its own purpose. On the whole the disadvantages of creating fictions and international hybrids seem greatly to outweigh all the advantages ordinarily presented by the line of least resistance, and it is submitted that there is no practicable alternative to annexation and direct administration by Great Britain. The Next question is how this administration should be carried on

The most obvious course is incorporation in the Indian Empire. India is the nears British possession, and must be the base for the defence of Mesopotamia her relations with Mesopotamia have always been close and through the Political Resident in Bagdad she has come to occupy a foremost place in local politics; while the administrative problems awaiting solution are those with which precisely the Government of India are most familiar. Yet there are grave disadvantages in adding to the responsibilities of the Government of India. Even Burma has always been somewhat of a stepchild; and a vast possession, with almost inexhaustible potentialities, separated by the whole length of the Parsian Gulf, could not fail to introduce serious administrative complications into the already sufficiently complex system of Indian Government, and could not expect to receive the close attention which would be the justification for subordinating it to an already subordinate Government. Moreover, it is quite conceivable that the next few years may see constitutional changes in India of a far-reaching nature, the result at which may be wholly incompatible with the

power, would involve a measure of responsibility on us which would be difficult to enforce, and for which we should get no return.

c) puppet ruler with an effective British administration. If a man were forthcoming whose selection for such an invidious position would give universal satisfaction, there might be something to be said for this alternative, though in view of the history of Egypt it can hardly be regarded as satisfactory on its merits, while as a political device it is worn somewhat thin.

3) There remains the alternative of annexation by Persia which is in many respects the natural heir of Mesopotamia. It is attractive, but, surely with the experience we have had of Persia during the last quarter of a century - wholly impracticable in any real sense. It is not even yet certain that the Persian Government will be able to hold together such territories as they already possess; to hand over new ones to be administered by them could hardly be justified. It is not, however, necessary that the administration should be Persian, and the analogy of Berar may perhaps furnish a solution of the problem.

Mesopotamia should be placed under Persian sovereignty, but leased to Great Britain in perpetuity for a substantial rent. Whether this arrangement would prove workable in a case where the sovereign would be foreign in a sense in which the Hyderabad State (in which the sovereignty of Berar is vested) is not, requires careful consideration. It would certainly involve great administrative and international inconveniences; and it would only be practicable on one condition, viz, that the lease was absolute and perpetual, unattended by any pledges or assurances regarding an eventual rendition, or by any conditions that would give the sovereign any right (however shadowy) of interference in the internal or external relations of the leased area. This would be the more necessary in that if Persia continues to exist as a nation, she is bound to come more

not seem to be much more than dreamers or agitators, and in any case are not the men to found a new state. More over the Arabs have not so far shown any administrative capacity, and to the Turks in so far as self government, however bad, is better than good government and a fortiori than bad government-would not satisfy the axiom laid down above that whoever takes away Mesopotamia from the Turks is responsible to the civilised world for its reclamation. Except under a stable administration the necessary inflow of foreign capital could not be expected.

(2) the same objections apply to any protectorate which is a protectorate in anything more than name. For the present purpose three degrees of protectorate might be considered. (a) The conclusion of treaties with local Sheikhs resembling that which is in process of negotiation with Bin Saud. These would include guarantee of protection against unprovoked aggression by any foreign power, in return for which the Sheikhs would undertake to have no dealings with and grant no concessions to, Foreign Powers except by our advice, which advice must be unreservedly followed. Coupled with this there would have to be an obligation (as in the Aden hinterland) to protect the trade routes. The effect of such an arrangement would be to reduce Mesopotamia to the condition of Arabia, and it is difficult to imagine how Bagdad as a trade centre could continue to exist. Incidentally such treaties would be extremely difficult to enforce without military operations far inland, which would be costly in themselves and bring us in no return; and the tribes would in practice be at the mercy of whatever power chose to tamper with them from the north.

b) The erection of a State, on the analogy of an Indian Native State, under an indigenous or imported Chief, with a British Resident. The difficulties would be the same as those enumerated above in the case of an independent State without a British Resident, with the additional one that (Page 9) the presence of a Resident who could only have advisory

feared Turkish reprisals if they did not respond), it may be more difficult for them to settle under a Kafir administration than if they had thrown off Turkish Yoke from the first, though, as has already been mentioned, they are accustomed to abrupt changes and easily adapt themselves to a new order if it is equitable. Their may perhaps be objections of an international nature, through, with the elimination of Germany, there is no European power that can set up a valid counterclaim. Russia will doubtless have large ambitions. But she already staked out a large claim at Constantinople, and on the east of the Straits, access to which she require by land, i.e., she may require not only Armenia but at least a portion of the Black Sea basin; and exhypothesi she is to have Kurdistan. She will probably require of us some assurances regarding the free navigation of the Shat-el-Arab, but when the control of the whole Turco-Persian frontier down to Khanikin has been given to her, she will assuredly have no basis for territorial claims to Mesopotamia itself.

But it is at all events worth while to consider possible lines of less resistance. The only alternatives appear to be (1) the creation of an independent state; (2) the establishment of some kind of protectorate; (3) annexation by Persia.

(1) It must be admitted at once that there does not exist the material for an independent state. The Arabs have never shown any cohesive power, and there is no single family or individual whom all the Arabs of Mesopotamia would recognise, or who would have the power to coerce them into obedience. The sheikhs of Koweit and Mohammera are old men, and their sons men of no account. Bin Saud and the Grand Sharif of Mecca are too far away. Moreover between the former and the Shammar of Arabia is a hereditary hostility which would probably bring Bin Reshid into the field against him. The Nakibs of Basra and Bagdad are men of religious but not political influence. The Egyptian pan-Arabs do

(5) Thus the line recedes inevitably northwards, until the limit of the vilayet of Basra is reached, which is roughly a line from Kut-El-Amara on the Tigris to Nasriyeh on the Euphrates. But this line, whatever may be its merits as an internal administrative division is open to all the above enumerated objections as a frontier. And the simple fact is that if the axiom that Mesopotamia must be developed is to hold, the area is not divisible until the point is reached at which the two rivers enter their delta, i.e., Beled and Hit; and when that point is reached it is a convenience, rather than otherwise, to include the comparatively small triangle of land comprised by the Jebel Hamrin, the Tigris, and the 34th parallel.

If therefore the considerations advanced in the foregoing paragraphs are sound, it results that from whichever point of view the problem is approached the result is the same, and the only practicable area to detach is that of which the line Fatha-Anah or Hit forms the northern limit.

VIII. Nature of administration. It is one thing to detach this area from the Turkish Empire, it is another to provide an administration for it. Undoubtedly objection may be raised to its annexation by Great Britain. In a recent letter from Koweit the Political Agent has divided public opinion among the Arabs into three classes :- (1) that which greatly admires our methods, wishes to come under our protection (e.g., the Sheikh of Koweit himself); (2) that which, admiring us and desiring close political relations with us, desires to manage its own affairs (e.g., the Amir of Nejd); (3) that which neither admires us nor desires to have anything to do with us. He thinks the second predominates, but he does not mention any shade of (Page 8) opinion which wishes to be annexed by us. Aziz Bey el Mazri has shown some anxiety as to what our intentions are, and has indicated that if annexation is our policy he cannot help us. The very loyal Bombay Moslem paper, the Islamic Mail, last November expressed similar misgivings on the Arabs (less, perhaps, from conviction, than because they

to Kala Nuft, thence running along the Jebel Hamrin to the point, Fatha, where the Tigris cuts that range; thence straight across the wilderness to the Euphrates at Anah or Hit (inclusive); and thence in a south-east direction, skirting the desert, to the confines of Koweit.

The next task is to ascertain the smallest area that can be taken, regard being had to all the conditions.

For example, why not simply detach the town and port of Basra, and Shat-el-Arab blow it ? Answers to this question have been suggested already. (1) Basra is strategically untenable by itself, as Sir A. Barret has already discovered. Whoever holds Bagdad commands it, and at the very least Kurna and Nasriyeh must be occupied as well. (2) The port of Basra in itself is of no value. It is merely the entrance to Mesopotamia. The distributing centre is Bagdad(*) and whoever, holds Bagdad commands not only our trade with Mesopotamia but also that with Northwest Basra, the former would decline in commercial importance in favour of the latter. But if they were held by different powers, Basra must always exist on sufferance. (3) For commercial purposes, as well as for local security, Amara could not be omitted. It is a great wool collecting centre (Messrs Lynch have a press there) and has a population of 10,000. From it would be controlled the Beni Lam, who are now attacking Ahwaz and the oil concession. (4) Thus we are committed to Nasriyeh, Kurna, and Amara. But to secure the irrigation of this tract, and the navigation of the Shat-El-Arab, control of the irrigation works higher up is necessary.

*) In support of this proposition (which is perhaps sufficiently obvious) an opinion may be quoted which came to hand almost as the words were being written. Foreign Office telegram to Sir. W. Townley, No. 2 Commercial of 1st March. Messrs Strick say that their sailings to Gulf have not entirely ceased...Future largely depends on access to Bagdad.

Jebel Hamrin, which is to form the frontier on the left bank; and as has already been mentioned, the ancient irrigation system began at that point. It is, therefore, suggested that a frontier may be made by demarcating a line across the wilderness from it to Anah, a distance of about 90 miles, or to Hit further south (2½ days march). It is immaterial which of these two points is selected, but it is important to include Hit because there are to be found there bitumen, naphtha, and white petroleum, and also excellent limestone quarries. A line drawn hereabouts has the further advantage of corresponding roughly with the northern limit of the Sawad or alluvial land of the delta.

It is not suggested that a line of this kind will not have its disadvantages, but it has been shown that in the absence of natural features the frontier it is, can be nothing but a line, and no line that can be drawn seems to be any better. One of the disadvantages of the Tekrit-Anah or Hit line is that the southern Shammar move across it. It would, however, in any case, be necessary to have this tribe under some kind of loose political control-probably by means of subsidies for the protection of the roads and (Page 7) of the Bagdad Railway if it is extended from Mosul southwards. Similarly on the west side in which direction the present vilayet of Bagdad apparently extends half way across the Syrian desert and arbitrary line would have to be drawn from Ana or Hit, in a south - east direction parallel with the Euphrates to the confines of Koweit, and some political control exercised over the Anaizah, for the protection of the river and the road along its right bank. Within this line the holy places of Kerbla and Nejef would form independent enclaves under Shiah control.

A rough idea has thus been obtained of what is the largest area needed to be detached from the Asiatic provinces of Turkey in order to satisfy the axiom laid down above, and it is found to be comprised within the following limits a line following the Turco-Persian frontier from Mohammedia

to her the Kurdish portion of the vilayet of Mosul so that the whole of Kurdistan may be under one control and administration. This portion is bounded by the Tigris on the west, the persian frontier on the east, and the Jebel Hamrin on the south, is extremely fertile as well as petroliferous, and includes the important frontier district of Khanikin. It also includes the Anglo-Persian Oil Company's lands at Chiah-Surph, as to which unless they are retroceded to Persia a special arrangement with Russia would be necessary. The Jebel Hamrin, as has already been stated, is a low range of hills, and does not really form a natural frontier, but it is at least clearly marked, and to that extent better than an arbitrary line upon the map.

In order therefore, to obtain a consolidated Kurdistan, it has been necessary to remove from the Mosul vilayet the area to the east of Tigris down to the Jebel Hamrin. But further, for administrative convenience, it will also be necessary to remove from it the fertile tract north of the Jebel Sinjar. For though, as already mentioned, this is part of the pastures of the Shammar Arabs, the Kurds have also joint rights in it, and descend in the summer months to cultivate it, the Jebel Sinjar range itself is little more of a natural frontier than the Jebel Hamrin though higher, and in appearance more pretensions for it is said to be easy either to penetrate or to circumvent. No importance therefore attaches to its possession, and since the fertile zone extends very little to the south of it and since the region north of it has already been discarded, there would appear to be no purpose in retaining more of the wilderness than can be avoided. The wilderness itself in this latitude is salt El-Hadr, the ruins of which still survive, and which on several occasions successfully resisted Roman siege operations, was probably never a centre of cultivation. South of El-Hadr the two rivers begin to approach one another, and the border between the vilayets of Mosul and Bagdad is a line drawn across from a point a little distance south of the point at which the Tigris pierces the

above. They include the three great trade centres, with the routes leading to and from them, and the whole of the upper courses of the Euphrates and Tigris necessary for the irrigation of the delta. And they comprise the very fertile tract north of the Jebel Sinijar which might be regarded as compensation for the wilderness south of it. But there are grave disadvantages. The area is very great over, 100,000 square miles. It is true that it comprises a geographical and ethnological unit, but unfortunately it does more than this for it comprises part of Kurdistan between the Tigris and the Turco-Persian frontier, and at once raises the Kurd question in its acutest form. It has already been suggested that the Kurd question may be found to be the most convenient place to say a few words about it.

If it were possible to set up Kurdistan as an independent whole, under the rule of a Kurd family the problem would be comparatively simple, But it is not. It is understood that there is no suitable family available, and it is very (Page 6) doubtful whether the real Kurd question, which is mainly an agrarian question, can be solved from within. There remain only two alternatives, that Kurdistan should be either under the political influence of, or actually administered by, the power to the north or the south of it i.e., Russia or ourselves. If it were under the political influence of Russia, we should never have a moment's peace; if it were under our own, we should have the impossible task of controlling its foreign relations and should be responsible for the protection of Armenia against Kurdish depredations. Equally impossible for us would be the task of administration moreover, it is highly improbable that Russia would be content to have a British district on her flank in northern Persia, with undisputed control of khanikin and the most important trade route into her Persian sphere. The only alternative, therefore, is to leave Kurdistan to Russia administer, which will be the more natural since, through her hold on Azerbaijan, she will already be responsible for the Kurds of north-west Persia, But if this is to be done, it will be necessary also to hand over

VII. The above sketch, necessarily very superficial, of the conditions of the country makes it possible to advance certain tentative opinions as to its future. But there is one preliminary consideration. This country of Mesopotamia with its extraordinary potential fertility and its wonderful past is a great deal more than so many thousand miles of «light soil» which we or any other civilized power can take or leave at pleasure. Our assurances that Basra should never again be allowed to come under Turkish authority were doubtless to ascertain extent a political expedient to serve an immediate purpose. Such an expedient, if it is to be legitimate, must have a moral justification. And the moral justification in this case is the misrule of the Turk, who has reduced one of the most fertile regions in the world to a wilderness, has maintained it in that condition for centuries, and throughout his history has shown no sign of the administrative honesty and capacity necessary to reclaim it the power which detaches those regions from the Ottoman Empire cannot stop at that. By its action it has made itself morally responsible to humanity and to civilization for their reclamation and development, that is to say, it must either undertake the work itself or make it possible for others to do so. The extent of the area to be detached, and the political and administrative arrangements to be made for it, must be mainly determined by that consideration. This is taken as an axiom in the following paragraphs.

VIII. Area to be detached. In the absence of any geographical feature providing a natural frontier to the north, any frontier can be nothing more than a line on the map and there is thus greater freedom for drawing it in accordance with the above mentioned axiom, which requires that not more need and not less must, be taken than is necessary for the development of the country. There will doubtless be those who will urge that the geographical and course is to detach from Turkey the three vilayets of Mosul, Bagdad and Basra. These vilayets comprise the whole area, the geographical and ethnographical unity of which has been illustrated

borate mechanism with hosts of officials and red tape, and codes of civil and criminal procedure, but in the first instance, prompt administration of the existing judicial system, a reasonably efficient and honest, police (which the Kurdish element in the population would furnish); elementary education; an adjustment of the land tenures to new conditions, a simplification of the taxation by the removal of imposts that are at once vexations and unproductive, and above all, elasticity in their collection of revenue. (Bagdad and Basra, which already have a measure of self government, would, of course require, a more complex municipal administration under British supervision).

The land system will evidently be the crux. The Turkish registration of land has been entirely reformed in the Bagdad vilayet during the last few years and is now on a sound basis (in Basra it is said to be (Page 5) less efficient). But the seminomad tribes of the delta have prescriptive rights to certain pasture grounds and cultivated area and when the former are made cultivable by irrigation, the tribesmen must either be provided with land and become cultivators or be compensated elsewhere : and in the meantime they will probably view the extension of cultivation with a hostility which may be greater if the cultivators are foreigners. Water rights again, are a perennial source of friction and will need regulation. The policing of the area should be comparatively easy. The Arabs do not have fighting for its own sake, and the Turks have had no difficulty in maintaining order with a fairly efficient gendarmes, whenever they have seriously attempted to do so Moreover, south of Bagdad, at all events, the tribes have given hostages to fortune in that they have as already mentioned, fixed habitations and cultivated lands for part of the year; the Government have therefore a hold over them. The Arabs are easily governed, the arbitrariness of successive rulers has accustomed them to violent changes, and it is anticipated that they would settle with little difficulty under a foreign administration if it were equitable and elastic, and the European staff required would be very small.

feel at the British share in the dismemberment of the Turkish Empire. (3) that by creating an Indian colony the excuse for emigration to the white man's colonies would be removed (4) that an Indian and especially a punjab colony would help to provide the army necessary for its own defence. These are weighty considerations, and the difficulties which there must necessarily be in the way of any such large scheme are believed by its advocates to be far from insuperable. It is probable that the indigenous population would not regard the settlement of such immigrants with favour. But there is already a considerable Indian colony and the number of Indian pilgrims makes Indians more or less familiar. Moreover, if Arab Labour were not forthcoming for the irrigation works and Indians had to be imported for this purpose, their subsequent settlement on the soil would be more or less a matter of course. Religion might cause some difficulty, for the bulk of the Arabs are Shiah and the colonists would probably be sunni, and language would be an obstacle to free intercourse for some years for Arabic and persian only are spoken but so it would in the case of Turkish speaking immigrants. Lastly, the climate would present difficulties to colonists from any part of India unaccustomed to extremes of heat (114° to 121°) and cold (26 to 31°). It would clearly not be possible to introduce Indian labour until it had been made plain that Arab labour is inadequate and until all reasonable Arab claims have been satisfied, and in any case great tact and good management would be necessary especially at first for the successful assimilation of a mass of foreign labour even where social conditions are as fluid as they will be during the great process of transformation which Mesopotamia has to undergo. But, when every objection has been stated, the fact remains that there is a strong body of opinion that without foreign labour, which must almost necessarily be Indian, the work cannot be done.

VI. Administrative re-organisation is an essential condition of the development of the country. Not, of course, the substitution of an el-

V. Irrigation. It is obviously impossible to go into this great question here. But one or two points must be indicated. As has already been mentioned, the ancient systems began with the Nahr Hafu immediately south of the point at which the Tigris pierces the Jebel Hamrin, to the north of Tekrit. Sir W. Willcocks' schemes hang together in the sense that quite obviously the lower sections are dependent on the upper while the navigability of the Shat-el-Arab is dependent on both. In other words, the power that (Page 4) intends to develop the Basra vilayet must also be the power that commands, at least politically, the upper reaches of the rivers to Mosul and Rakka.

With irrigation is bound up the question of labour. The entire population of the Bagdad and Basra vilayet probably does not exceed 1,00,000, and it has been objected to Sir W. Willcocks scheme that labour is not forthcoming locally either to construct the works or to cultivate the newly irrigated region. There is considerable divergence of opinion on this point among competent authorities. No doubt labour in the East is very mobile, and when it is known that work and land are to be had, population will tend to drift toward Mesopotamia. But the sources of such supply are not very many the inhabitants of the highlands of Asia Minor, for example, would not be able to exist in the southern climate: and if Sir W. Willcocks' dreams even approach realisation the area available is so vast that the supply from within can hardly meet the demand. It has accordingly been proposed and this a proposal requiring mature consideration to colonise Mesopotamia from India. The arguments in favour of this course are (1) that we should get from the punjab and sind colonists admirably suitable for agricultural development which irrigation will make possible, (2) that we should be giving India tangible reward for her services in the war and by directly interesting her in the country remove some of the resentment which Indian Moslems may be expected to

the Mosul-Bagdad section, seems inevitable, and a line from Bagdad to Basra, with an extension to Khanikin to serve West Persia, is a matter of urgent necessity in the early future. Such a line must proceed hand in hand with the irrigation works, which will supply it both with embankments and with traffic. In a remoter future, when the development of the delta is far advanced, another scheme may be revived - Sir. W. Willcocks' Mediterranean project, i.e. a railway from the Mediterranean (whether from Haifa, or an extension of the French prefer, Deir-ez Zor), on the Euphrates, and so vi â Hit (the terminus of free river navigation and according to him, the future river port) to Bagdad.

Waterways - What the future of the Tigris and Euphrates is to be as means of communication is obscure. Will the irrigation works render them useless ? Sir W. Willcocks has given uncertain sounds on this point. On the other hand it is understood that the Germans confidently expected that, under the arrangement which was being negotiated when the war broke out, Lard Inchcape would be left high and dry at Basra in seven years. In any case, it is clear that the irrigation works must be planned with due consideration for the interests of river conservancy, which means that irrigation and conservancy must be under the same ultimate control. And, whatever may happen to the Euphrates and the Tigris, British interest requires that the Shat-el-Arab south of Basra at all events, shall always be kept open for navigation, and an early examination by experts of the problems which the river presents is a matter of urgent importance.

This very superficial sketch has been given as tending to suggest three reflections :

- 1) That whoever holds Bagdad Commands British trade with Persia of an annual value of upwards of a million sterling;
- 2) That of it (3) that the power which commands the sea, and holds Basra and Alexandretta, has two independent and equally easy lines of approach towards the pass of Bitlis.

Roads. Beginning from the south it will be not noticed that not Basra but Bagdad is the centre of trade routes, Basra being merely the part at which ocean-going steamers tranship their cargo into river steamers for Bagdad. From Bagdad, there are four great caravan routes North east Via Khanikin to Kermanshah in Persia (the route over which most of our trade with Western Persia passes); on either side of the Tigris to Mosul, that on the right bank being exposed to the Shammer, and that on the left (through Kerkuk and Erbil) to the Hamawand (Kurds); on the right bank of the Euphrates (exposed to the Anaizah) to Hit, whence one branch runs to Aleppo, one to Damscus, and one (Page 3). across the Jezireh (in three days) to Mosul in turn is connected with Aleppo and Damascus, on the one hand and North West Persia on the other. These are the traditional lines, and traditions in this region are not easy changed. It is necessary to bear them in mind in considering railway propositions.

Railways. Is it to be assumed that the Bagdad Railway will be finished ? with the disappearance of the Turk and of German interests from Constantinople its immediate purpose will have disappeared also. It was never good commercial undertaking for through eastern Turkey in Asia greatly need railway development, the Bagdad Railway promised to supply it as little as did the Trans-Persian Scheme in Persia. In both cases what is wanted is not long and expensive railway connection-with necessary with high rates between continent and continent, but the connection of the fertile hinterlands with the sea by the construction of railways to the natural outlets of trade, the eventual linking-up of such lines into a trans continental system being left to be determined by the course of future development thus, while a through line from Alexandretta via Aleppo and Mosul to Bagdad and Basra seems unnecessary, and strategically undesirable from our point of view, either the Alexandretta-Mosul section with perhaps, eventually and extension to Erbil and Kerkuk to serve the fertile and petroliferous districts of South-East Kurdistan) or

Tigris and Nasriyeh on the Euphrates, and Beni Lam-half in Irak and half in Persia, in the neighbourhood of Amara. The first two named are Sunnis as are the ruling clan of the Muntifik, but most of the rest of the tribes are Shiah. They are largely nomadic in their habits, but in the neighbourhood of water they tend to settle down into fellahs; for their ruling passion is acquisitiveness, and where cultivation can be demonstrated to be more profitable than robbery they show no objection to applying themselves to it. South of Bagdad indeed, they are already only semi-nomadic wandering in the desert in spring, but cultivating the banks of the rivers during the rest of the year.

One of the first tasks of the administrator is to complete the process of transformation and pacification to which the Turks have never addressed themselves, having been content with maintaining a very precarious peace by the time-honoured expedient of playing off one tribe against another. In an interesting note Oppenheim illustrates the task from the history of Egypt (*Vom Mittelmeer Z. persischen Gulf. II. p. 81*).

Reference has been made above to the Kurds, and Kurdistan will be an important factor in any future settlement of this region. A belt of mountainous country, with a population of some 3,000,000 whose characteristics are well known, it lies between Armenia-which will presumably fall to Russia, and the plain of El-Jezireh, from which no barrier separates it, and the only pass through which Russia can emerge to the Mediterranean-the pass of Bitlis lies in its heart. To the power that controls the plain the Kurds will be, as are the tribes of the North-West frontier to the Punjab a constant source of inconvenience if left to themselves, a standing menace if under the influence of an intriguing power behind them.

IV. Communications. Mr. George Lloyd in his confidential report on Mesopotamia has remarked that the country has three primary needs communications, irrigation, and administrative reorganisation.

tion very easy as compared with Egypt. Oppenheim, on the other hand, is of opinion that a good deal of this belt, at a distance from the two rivers, will always be uncultivable owing to the proportion of gypsum which the soil contains, and Chesney's Map VII. and information from other sources tend to confirm this view as regards the centre of the tract lying between Hit and Bagdad. It seems probable that it would not repay irrigation at a distance from the rivers, (Page 2) even if water on a large scale could be spared for it. But it will always remain pasture land for the tribes in spring.

Finally, south of the Tekrit-Hit line to the Gulf stretches the alluvial plain forming the delta of the Euphrates and the Tigris, whose potential fertility is now a matter of common knowledge-an area of 12 million acres, of which 9 are at present wilderness and $2\frac{1}{5}$ fresh water swamp, awaiting irrigation and drainage respectively.

III. Ethnology - The essential unity of this great area is emphasised by the homogeneity of its population, which is almost exclusively Arab except for the strip of mountainous country lying between the Tigris and the Turco. Persian frontier north of the Jebel Hamrin, which is rather an offshoot of Kurdistan than a part of El Jezireh. There is indeed a Kurdish element on the southern section of the Turco. Persian frontier, and the town of Bagdad and Basra have, of course, attracted people of many nationalities, notably persians in the neighbourhood of Nejef and Kerbla. But speaking generally the Arabs form the predominant part of the population. They consist of a large number of tribes - Lorimer enumerates over 100 in Turkish Irak - the most important being the Northern and Southern Shammar (divided roughly by a line drawn from Mosul to Mejjadin on the Tigris) who range over the whole area between the rivers from north of Jebel Sinjar to the neighbourhood of Bagdad itself, their hereditary enemies, the Anaizah, in the desert west of the Euphrates, the Muntifik, in the lower part of the delta between Kut-el Amara on the

It is a geographical unit, in the sense that its main characteristic is the river system of the Euphrates and Tigris, and that it has no other natural limits than those just mentioned. For from the shore of the Gulf in lat. 30° to Nisibin in lat. 36° only one lateral mountain range breaks the level of the plain between the two rivers viz., the Jebel Sinjar (3000 feet) in the latitude of Mosul (36° 35'); and from the moment that the two rivers debouch upon this plain, they pursue their course down its gentle declivity to the Gulf without interruption save where the Tigris cuts through Jebel Hamrin in lat. 35°. This range of hills an incongruous heap of barren mounds composed of sandstone and pebbles about 500 feet high at the Tigris cutting-runs for some 30 miles along the right bank of the river and then, on the left bank, bends south-eastwards in a low, but almost unbroken, line to Ahwaz in Arabistan. Immediately south of it began the great irrigation works of the past (Ritter Erdkunde XI., 678).

II - Geology - But though the configuration of the whole of this area is thus uniform, climate and the nature of the soil have marked it out into three distinct zones. The northernmost of these, extending from the foothills to a little south of the Jebel Sinjar, being well watered by rivers and having an adequate rainfall, is a plain of exuberant fertility, where in the spring the rider is almost over-powered by the scent of the flowers which his horse treads under foot. Its potentialities have just been realized, and wealthy men further south are beginning to buy up tracts of it and take them into cultivation. Next and extending to a line drawn from Tekrit on the Tigris to Hit on the Euphrates, stretches a wilderness - not, however, one in the sense in which the Yemen and the Sahara are wilderness, but rather a plain which even beyond the reach of the rivers is covered with grass for some months after the winter rains, on which, where it is commanded by the rivers or in depressions, a considerable quantity of wheat and barley, according to Sir W. Willcocks, even now raised, and of which he says that presence of 15 per cent. of lime in its soil makes its reclama-

نصوص الوثائق البريطانية التي استند إليها البحث

Foreign and Commonwealth Office, India Office ,Political and Secret Library London, B. 213., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia.

(الوثيقة الأولى)

Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office.

At the beginning of the war with Turkey, His Majesty's Government gave assurances to the Sheikhs of Koweit and Mohammera and to the Amir of Nejd in return for their support, that Basra would never again be subject to Turkish authority. These notes are an attempt to indicate some of the factors that must be considered in determining what is to be done with it.

I. **Geography** - The area at present occupied by British troops is but a small part of the vilayet of Basra, But in thinking of the future of the territory that is to be removed from Turkish rule at the end of successful war it is necessary to consider this area in its place against a somewhat wider geographical background. The background is the Abbasid Provinces of Jezireh and Irak Arabia, which under Ottoman rule became the single Province of Bagdad until it was divided into three by the separation of the Mosul vilayet in 1878 and the Basra vilayet in 1884.

This larger area is comprised within the mountains in which runs the Turco-Persian frontier to the east, the Syrian desert and the Arabian plateau to the west, the foothills of the Anti-taurus to the north, and the Persian Gulf to the south, and it measures about 100,000 square miles.

**THE FUTURE SETTLEMENT
OF THE EASTERN PART
OF THE OTTOMAN EMPIRE, FROM THE POINT OF VIEW OF
THE BRITISH GOVERNMENT OF INDIA,
AT THE BEGINNING OF WORLD WAR 1.**

By

**FAROUK OSMAN ABAZA (Ph. D.)
Assistant Professor of Modern History
Faculty of Arts, Alexandria University**

١١٢٢٦٧١

٣٥٠

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ميدان التحرير (المشيتة)